

بسم الله الرحمن الرحيم

# دراسة نقدية

في  
التحويلات

بقلم:

دكتور عبد الرحمن محمد أيوب

أستاذ علم اللغة والأصوات  
في جامعة الكويت

درائسات نقیذ  
فی النجۃ العکری

بقلم  
دكتور عبد الرحمن محمد أيوب  
ماجستير ودكتوراه في  
الدراسات اللغوية  
من جامعة لندن  
استاذ علم اللغة والأصوات  
في جامعة الكويت

## تشریح و ترویج

تلفون: ۰۲۱-۸۸۸۸۸۸۸۸ | فکس: ۰۲۱-۸۸۸۸۸۸۸۸ | ایمیل: info@shahrood.com



## تقديم

بقلم الأستاذ الكبير إبراهيم مصطفى

عضو المجمع اللغوى بالقاهرة

هذا مطلع فجر واضح الإسفار ، يضيء نوره مناهج البحث اللغوى العربى ويشرق من ناحية كلية دارالعلوم ، من أفق مرتقب الإشراف من جواهر الهداية .  
منهج بارع جديد فى البحث النحوى ، مكّن لصاحبه ما لم يُهبأ لكثير غيره من الباحثين فى علوم العربية ، فقد نظر فى مباحث نحاها العرب المتقدمين وأطال النظر ، وتعمق فى البحث ، وأحسن الإحاطة ، وتمرس بمناهج البحث اللغوى الحديث كأنهم ما يكون التمرس ، وأوقى إلى ذلك خوفاً مرهفاً ، ونقداً عادلاً ، ورأياً فاصلاً .

كنت أتلقى مباحث هذا الكتاب مقالات متتابعة من يد كاتبه الدكتور عبد الرحمن أيوب ، أو أتلقفها ملازم من المطبعة ، فأمضى فى قراءتها شغوفاً معجباً بهذا الصراع القموى بين فطاحل النحاة المتقدمين ، وبين قلم الكاتب الجرىء فى أدب ، والفواصل فى رفق ، والبالغ عجز الصواب فى غير غموض ولا عناء ولا التواء .

وحسبك أن تمضى فى هذا الكتاب فصلاً أو فصلين ، لتذوق لذة الجدل اللغوى ، وتحس المتعة العقلية المثيرة للشاطر فى البحث والاسترسال فى التفكير ، وترى أنك أمام فجر جديد يبشر بمستقبل يحى مباحث النحو ، ويعيد إليه سيرته الأولى ، من قبل أن يناله ما اعتزى العلوم العربية من جمود وتحجر .

وقد أبقت لنا الأيام من جهاد النحاة المتقدمين تراثاً ضخماً مستفيضاً  
مجيداً ، وظفر نحو اللغة العربية بما لم يظفر به نحو لغة أخرى من البحث  
والتمعق وغزارة التأليف . وأقدم كتاب على ألف باللسان العربي وبقي لنا  
إلى الآن هو كتاب في النحو - هو كتاب سيويه أو الكتاب ، كما كان  
يسميه المتقدمون من قبل . وهو مثل في البحث والتمعق والإحاطة . وكثر  
النحو من بعده ، وتعددت المدارس النحوية - مدارس البصرة والكوفة وبغداد  
ثم مدارس الأماص في مصر والشام والمغرب والأندلس . ولكل مدرسة  
عناها ومنهجها وعلاؤها وكتبها ، واستبحر النحو وقاض بالآراء والمذاهب  
فيضاً . على أن الحياة العقلية للمسلمين قد اعترتها هداة أو غفوة ، من آثار  
الثورات وطغيان السلطان ، فغابت الكتب القيمة ، وسد باب الاجتهاد ،  
ونال النحو بضعة من هذا الجحود . وكانت العلوم قد أوت إلى مصر  
واعتمت بها حصناً أميناً ، ومنذ القرن الثامن كانت تعج بالباحثين في النحو ،  
وكانت كعبة الدارسين ، يقصدون إليها من كل فج ، ولعل فيها أسماء  
ابن الحاجب وأبي حيان وابن هشام وابن عقيل والمرادى والدمايني  
والسيوطي وغيرهم كثيرون ، يملأون من التاريخ صفحات واسعة . وتجمع  
ذلك كله للأزهر - الجامعة الإسلامية العريقة ، الحافظة لعلوم السلف بتوارثها  
العلاء ويتدارسها الأجيال .

وفي العصر الحديث أنشئت دار العلوم والجامعات المختلفة ، فشاطرت  
الأزهر خدمة اللغة وعلومها . وأنت دار العلوم بأنماط من التجديد  
في النحو ، تجديد تمثل في تقريب النحو وتيسيره وتخليصه من الجدل  
اللفظي ، وأوضح مثبلاً له عمل المرحوم حفني ناصف وزملائه . وتجديد  
تمثل في اصطناع طرق الثرية وسبل البيان والعرض ، وكان أوضحه  
عمل المرحوم الأستاذ الجارم وزميله ، وتجديد تمثل في تغيير مناهج البحث

النحوى وطرق رسم القواعد ، وكانت منه بوارق<sup>(١)</sup> أومضها بارقة ، وأحفلها  
بالأمل ، ما يقوم به الدكتور أيوب في هذا الكتاب . وأنى لأرى في هذا  
الجهد إصلاحاً يوشك أن يكون شاملاً ، وألمح نور فجر صادق يضيء مناهج  
البحث اللغوى العربى .

---

(١) يجلد فى الإشارة إلى أن أول كتاب ظهر فى العالم العربى  
فى العصر الحديث ، لتقد نظريات النحاة التقليدية هو كتاب « إحياء النحو » ،  
بقلم الأستاذ إبراهيم مصطفى .

## كلمة للمؤلف

لا أدعى لهذا الكتاب أكثر مما له ، فهو ليس سوى مقدمة لعمل آخر أرجو أن يتحقق يوما ما . ولا أدعى أنى بهذه المحاولة المتواضعة أسبق الناس فلسفت أول من اتجه بالنقد إلى التفكير النحوى . ولكنى رأيت حين عهد إلى بتدريس النحو العربى بدار العلوم ، أن فى مجرد تفسير عبارات النحاة نوعا من الاجترار العقلى لا يليق بعصرنا الذى نعيش فيه ولا بهضتنا العقلية فى هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية .

ولقد بلغت الشكوى من النحو العربى مدى أصبح من غير الممكن أن يتجاهل ، وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد . وظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث . ولكن الأمر عندى أعمق من كل هذا ، فالنحو العربى - شأنه فى ذلك شأن ثقافتنا التقليدية فى عمومها - يقوم على نوع من التفكير الجزئى الذى يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية . ومن أجل هذا جهد النحاة فى تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة أكثر مما جهدوا فى مراجعة منطقهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليها . ونمة عيب آخر فى التفكير النحوى التقليدى . ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته ، بل إنه يبنى القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ، ثم يعتمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التى يقول بها . وهذا النوع من التفكير الذى يسميه الغريون *a priori* لا يمكن أن بوصف بأنه تفكير على بالمعنى الحديث .

وقد يكون من الصحيح أن النحاة قد عنوا بأخذ العربية من أفواه العرب ، ولكن الذى لا شك فيه أنهم قد خلطوا بين القبائل ولم يميزوا بين اللهجات ، فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى مما هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحوية منه بأسسها .

وقد اتسم التفكير اللغوي في العصر الحديث بموضوعية البحث ، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسين لها .

وقد يبدو هذا لمن لا يعرفون الكثير عن تاريخ الدراسات اللغوية نكسة للخلف لا خطوة إلى الأمام . ولكن ذلك الاقتناع المتواضع من علماء اللغة اليوم ، لم يكن سوى رد فعل لطغيان منطق أرسطو على التفكير اللغوي في العصور القديمة والعصور الوسطى وفي صدر عصر النهضة . وقد كان من نتيجة هذا أن تجاهل اللغويون في هذه العصور الخصائص المميزة لكل لغة ، وفرضوا عليها ما ليس فيها . كان كل هم مؤلفي قواعد اللغة أن يفرضوا عليها النحو اللاتيني الذي كان يعتبر نموذجاً ومثالاً لآلية محاولة تهدف إلى تأليف نحو للغة من اللغات . أصبح من المفروض أن تقسم مفردات كل لغة إلى أسماء وأفعال وحروف ، وأن تقسم الأسماء إلى معارف ونكرات ومذكر ومؤنث وغير ذلك .

وظل الحال على هذا حتى جاء عصر الاستعمار الأوروبي لبلاد آسيا وأفريقيا ، فواجه الغربيون ضرورة التعرف على لغات الشعوب التي يستعمرونها . وحاول بعض المؤلفين أن يضعوا لهذه اللغات الجديدة نحواً على نسق النحو اللاتيني . ولكن مثل هذه المحاولات لم تفلح في أداء الغرض منها . وعاد البحث في هذه اللغات عدد آخر من اللغويين ، وتكشف لهم ما في تطبيق النحو اللاتيني بفروضه وتقسيمااته على هذه اللغات الجديدة من عيوب . وهنا تسرب الشك إلى التفكير اللغوي التقليدي ، وأصبح على الباحث اللغوي أن يخط لنفسه منهجاً جديداً لا يعتمد على تراث أخذه عن فلسفة الاغريق أو قواعد اللغة اللاتينية . وأثرت الأبحاث المادية التحليلية على الأبحاث اللغوية ، فأصبحت دراسة الأصوات الخطوة الأولى إلى الدراسة اللغوية بمختلف فروعها . وازدهرت اليوم مدرسة تسمى بالمدرسة التحليلية الشكلية School of Formel analysis وتنوعت نظرياتها .



وأصبحت الدراسة اللغوية في بعض صورها أشبه بالمعادلات الرياضية .  
وأنا حين أرجع بصرى إلى ما يقوم به اليوم علماء هذه المدرسة  
من دراسات ، لا يسعنى إلا أن أطرق في تواضع حين أقدم هذا الكتاب  
إلى الناس . وذلك لأنى هنا مجرد مجادل ولست باحثاً محلاً . وكـ كنت أود  
لو أنصف القائمون على شئون الجامعات في بلادنا فأولوا الأبحاث الجديدة  
بعض ما يولون جداول الدروس من أهمية . كم كنت أود - وقد تهيأت  
لى ولعدد من زملائى فرصة الاتصال الطويل ببعض قادة التفكير اللغوى  
المحدثين - أن تمكن لنا تشكيلات المناهج والنظم الجامعية من إنتاج يتفق  
مع ما أنفقته الدولة علينا من مال وما حصلنا من خبرة .

من أجل هذا أتقدم بهذا الكتاب معترفاً بأنه جهد المقل . على أنى  
أشعر من ناحية أخرى أن هذه المحاولة تمهيد ضرورى لثورة عقلية لا بد  
من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوى الموضوعى .  
أما كيف يتلقى الناس هذا الكتاب ، فإنى أعلم مقدماً أن منهم  
من سيعتبره كفراناً بثقافتنا التقليدية وتجرىحاً لسلفنا اللغوى الصالح .  
وإلى مثل هؤلاء أتوجه برجاء واحد ، هو أن يحاولوا إكمال ما يرون فى هذه  
المحاولة من نقص ، وتصحيح ما يجدون فيها من أخطاء بمقدار ما يحاولون  
إرضاء نزوة الغضب للماضى فى نفوسهم . ولكنى لا أعلم إلى أى مدى  
سأجد النوع الآخر من الناس ، هذا النوع الذى يقرأ ويتدبر ، ويهتم بالمنهج  
قبل أن يهتم بالتفاصيل ، ويدرك أن مسئولية التجديد لا تقل خطراً  
عن واجب المحافظة على التراث العقلى القومى . ومن أجل هذا النوع الثانى  
أتوجه كذلك إلى الله برجاء ، هو أن يكون تليذى خيراً منى ، فيحقق  
فى تاريخ ثقافتنا الجديدة خطوة إلى الأمام .

## تعريفات

يهيئنا قبل كل شيء أن نثير مشكلة هامة من مشاكل التحليل العلى وأعنى بها ما يسمى بالوحدة التحليلية . وقد يما أثار الاغريق مشكلة الكل والجزء ، ولاحظوا أن الشيء قد يكون جزءاً باعتبار وكلا باعتبار آخر . وإذا صح أنك جزء من عائلتك ، فأنت كل بالنسبة إلى الأعضاء التى يتكون منها جسدك . ونحن حين ندرس اللغة نتعرض لنفس المشكلة . فالمقالة كل إذا نظرنا إليها باعتبارها مجموعة من الجمل . والجمل جزء إذا أدخلنا فى اعتبارنا أنها تكون مع سواها من الجمل المقالة . ولكننا إذا نظرنا إليها باعتبارها مؤلفة من كلمات ، فهى كل ينقسم إلى أجزاء يعرف كل منها باسم كلمة . . والكلمة بدورها كل ينقسم إلى أجزاء صوتية تعرف باسم الحروف . والحروف نفسها كل آخر ، أجزاءه الظواهر الصوتية التى يدرسها علم الأصوات .

أدخل النحويون العرب هذه الاعتبارات كلها فى نظريتهم النحوية وتدرجوا بها هذا التدرج الذى أشرت إليه . ويظهر ذلك فيما ذكره النحاة من أقسام الكلمة . ويمكن أن توضع سلسلة التعريفات التى أتى بها النحويون على النحو الآتى :

١ - اللفظ : هو أى مجموعة من الأصوات الإنسانية أفادت أو لم تفد . وإذا لم يفد اللفظ فهو مهمل . ومن هنا لا ندخله فى اعتبارنا أما إذا أفاد فهو قول .

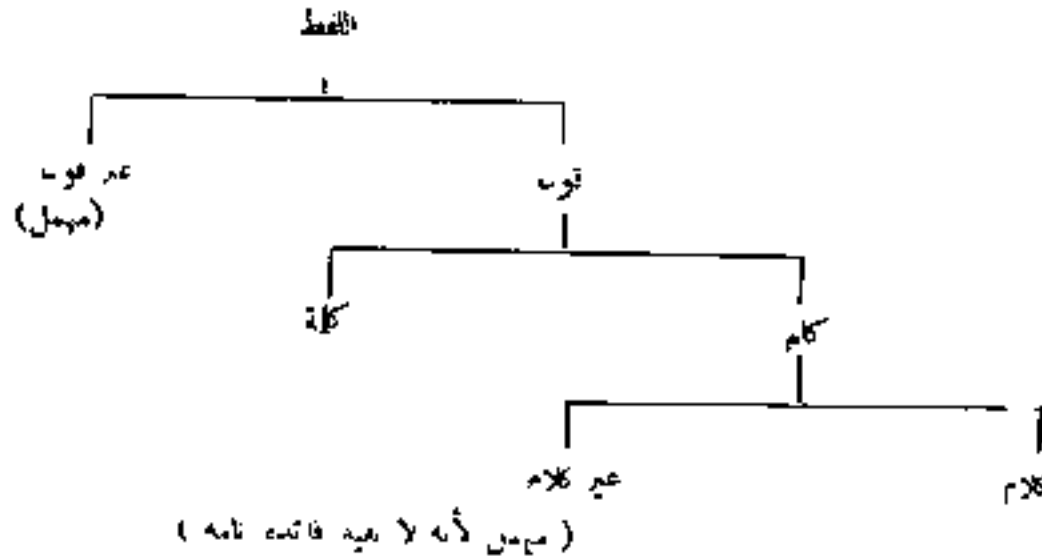
٢ - القول : هو أى مجموعة من الأصوات الإنسانية المفيدة . وهو كل ينقسم إلى كلم - وكلمة .

٣ - الكلم : هو ما دل على أكثر من معنى مفرد . والكلم بدوره ينقسم

إلى قسمين : ما يدل على أكثر من معنى مفرد ولكنه غير كامل . وهذا مهم  
لا يعني . مثل إن جاء وفيها معنى الشرط ومعنى الحدث ومعنى الفاعل . ولكن  
هذه المعاني لا تكون فكرة كاملة . أما القسم الثاني من الكلم فقد أطلق عليه  
البحاة اسم الكلام .

٤ - الكلام : وهو ما دل على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة  
مثل « محمد قام » . وهي عبارة تدل على أكثر من معنى مفرد ( الذات  
والحدث ) وتعبر عن فكرة كاملة .

٥ - أما الكلمة فهي مجموعة من الأصوات تدل على معنى مفرد .  
ويمكن توصيح هذه السلسلة من تعريفات النحاة في الشكل الآتي .



ومن هذا الشكل يتبين أن المستعمل من التسميات السابقة قسمان . الكلام  
والكلمة . والكلام يمثل الكل الذي يتكون من أجزاء تسمى كل منها  
باسم « كلمة » .

قبل أن انتقل إلى النقطة التالية أشير إلى وجود مذهبين في الدراسة؛  
أحدهما يبدأ بالجزء وينتهي منه إلى الكل ، كما يفعل البناء حين يصنع حجراً  
فوق حجر حتى ينتهي إلى بناء كامل . وثانيهما ينظر إلى البناء الكامل ويتبينه

حجراً حجاراً، دون يزعج أحداً من الأحجار عن موضعه من البناء . والصنيع الأول صنيع من يكون الشيء ، أما الصنيع الثاني فصنيع من يصف تكوينا ، دون أن يتدخل فيه شيء . وهذا الفرق بين من يبنى البناء ومن يصفه هو نفس الفرق بين المدرسة اللغوية التقليدية - ومنها مدرسة النحاة العرب - وبين المدرسة اللغوية التحليلية الحديثة ، التي تصف التركيب اللغوي دون أن تفصل أجزائه بعضها عن بعض <sup>(١)</sup> . وقد اختارت المدرسة الحوية العربية أن تبدأ بالحزم حتى تنتهي إلى الكل <sup>(٢)</sup> . وبالرغم من أنها لا تدين هذا المذهب فمنعصره عليك لإيضاح وجهة نظر النحاة .

- 
- (١) نسا في حاجه هنا إلى شرح الطريقة اللغوية التحيلية، ومحيل القادري، على كتاب هام للامتاد ريبينج هارس باسم Zellig Harris, Methods in Structural Linguistics, Philade, Phila, 1497
- (٢) كان من مقاصيات هذا الاتجاه تقطيع الكلمة الواحدة إلى أجزاء عند إعرابها مثل اعتبار التاء في قمت كلمة مستقلة عن الفعل واعتبار الفعل في هذه الحال . قال ، بوجود الألف التي لا وجود لها في الواقع كما يدل على ذلك قول النحاة التقليدي في إعراب هذه الكلمة ( . قال ، من ، قمت ، فعل ماضٍ الخ )



# اقتسم الأول

الكلمة



## أقسام الكلمة

كان من الطبيعي أن بدأ حديثنا عن الكلمة بدراسة تركيبها ومقاطعها وغير ذلك مما يدخل في نطاق علم الصرف. ولكننا رغبة في متاعه الموضوع على النسق النحوي التقليدي، سنأخذ نفس الترتيب الذي أخذ به الحاة في تأليفهم.

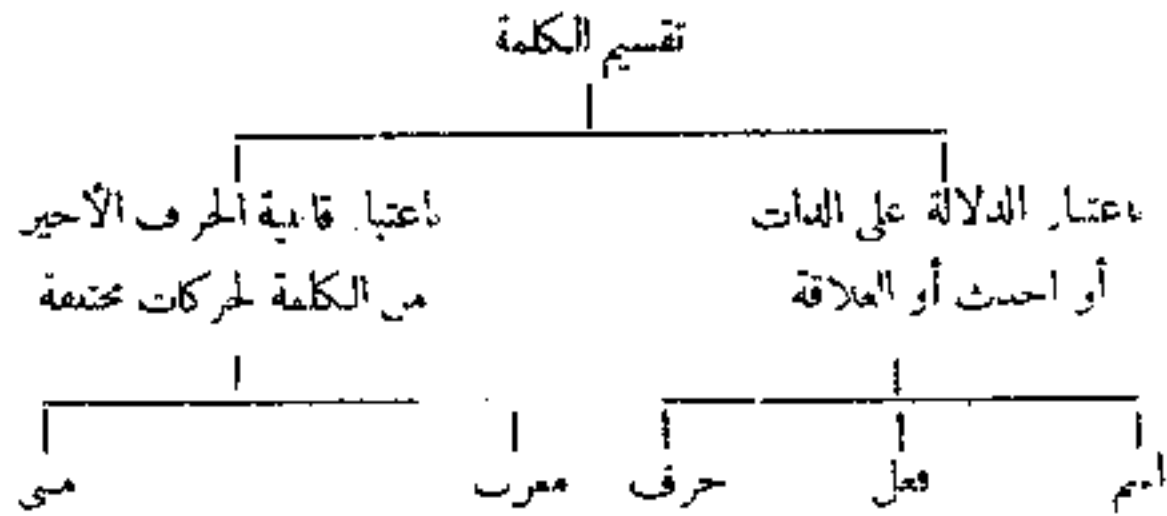
قلنا إن الحاة قسموا الكلام إلى كلمات، ونقول أيضا إن الكلمة لديهم على أنواع. وقد قسم الحاة الكلمة عدة تقسيمات لكل تقسيم اعتبار خاص. وحتى أوضح ذلك أذكر لك أني أستطيع تقسيم طلاب الكلية مثلا إلى طلبة وصالبات. وهذا يسمي محمد عن زميلته فاطمة. بالرغم من أنهما من أسماء الفرقة الأولى بالكلية. ولكني لو قسمت الطلاب باعتبارهم فرقة أولى، وفرقة ثانية، فيكون محمد كفاطمة ولا فرق بينهما. وليس من الصواب أن يقول قائل: كيف يمكن أن يختلف محمد عن فاطمة ولا يختلف عنها؟ أو ليس في هذا تناقض؟، أظنك تدرك أن اختلاف الاعتبار في الحالة الأولى عنه في الحالة الثانية قد أزال هذا التناقض.

ولرجع إلى الكلمة مرة أخرى لنجد الحاة يسمونها مرة إلى أقسام باعتبار ما، ثم يسمونها ذاتها مرة ثانية وثالثة ورابعة ولكن باعتبارات مختلفة<sup>(١)</sup>.

---

(١) تعرف هذه النظرية في العسفة باسم نظرية الأنواع Theory of classes ولنا في حاجة للإفاضة في الحديث عنها





و بطبيعة الحال يقسم كل من هذه الأقسام الفرعية إلى أقسام أخرى  
منها فمثلاً نعد .

التفسير باعتبار دلالة الألفاظ

أي السجاء أن هناك كلمات تدل على ذوات ، وأخرى تدل على أحداث .  
وثالثة تدل على علاقات ، فقسموا الكلمة إلى أقسام ثلاثة .

- ١ - الإسم وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها دون علاقة بالمرن  
٢ - الفعل ، ، ، ، ، ، ، مع علاقتها ،  
٣ - الحرف ، ، ، ، ، ، غير ها دون علاقة .

ومعنى دلالة الكلمة على معنى في نفسها أنها لا تعبر عن مجرد العلاقة بين أمرين آخرين فكلمة محمد تدل على الذات التي وصفت الكلمة لها . وكذلك كلمة ضرب تدل على الحدث الذي وصفت الكلمة به في زمن خاص . أما كلمة د إلى ، في الجملة وذهب الولد إلى علي ، ولا تدل إلا على علاقة بين الحدث الذي يورعه بالكلمة وذهب ، وإذ تدل على معنى بالكلمة وعلى ، لهذا يرى النحاة أن كلمة مثل د إلى ، لا تدل على معنى في نفسها من غير ما أي في وذهب ، وفي ، على ، .

والنحاة هنا قد حطأوا الصواب . فكلمة د إلى ، قد تدل على معنى في نفسها . هو العلاقة التي تضعها على الكلمة التي تشير للحدث ، والكلمة التي تشير للذات في المثال السابق . ولو كانت هذه العلاقة موجودة في هاتين الكلمتين ، لأدت المعنى دون حاجة إلى وجود الكلمة د إلى ، . ولكن من الممكن أن نقول : وذهب الولد إلى ، يفيد المعنى الذي يستفاد من الجملة وذهب الولد إلى علي ، .

لقد وقع النحاة في هذا الخطأ لأنهم كانوا في الوقت متأثرين بفلسفة الإغريقية عن الموجودات . أكثر مما كانوا يدركون خصائص الألفاظ العربية ذاتها . ليقسموها على أساس من هذه الخصائص ، كما سنعرض عليها فيما بعد .

، ، ،

كانت مشكلة الوجود وعدم من أولى المشاكل التي تعرض لها فلاسفة الإغريق . وقد رأى أفلاطون أن الموجودات نوعان : ذوات وأحداث . أما الذوات فهي أمور مادية أو معنوية . كالكرسي والحجر أو الصبر والحكمة . وأما الأحداث فهي أفعال تقع في زمن خاص مثل لصرب أو الكلام الذي يقع في زمن ما والذي تشير إليه كلمة ضرب ، أو د نكلم ، . وأود أن ألفت نظرك هنا إلى أن أفلاطون كان يقسم الموجودات

لا الألفاظ التي تدل عليها . ولا بد من وجود علاقات بين الأحداث والدوات بعضها وبعض . مثلاً لا بد من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذي يضرب ، أو بين الولد والبيت الذي يوجد فيه . ولا شك أن كلا من الضرب والولد موجود وجوداً واقعياً ، أما العلاقة بينهما فتجرد اعتبار ذهني .

هذه هي نظرية أفلاطون في الموجودات قدمتها إليك في اختصار . وقد قسم أفلاطون الألفاظ ( في لغته الإغريقية ) على أساس دلالتها على هذه الموجودات : فقال بأن الكلمة قسمان . اسم وهو ما يدل على ذات ، وفعل وهو ما يدل على حدث . وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون بالعلاقة . وفي رأي أفلاطون أن الاسم بجميع أنواعه ( في اللغة الإغريقية لا في العربية ) كلمة ، وأن الفعل المضارع دون سواه من الأفعال كلمة ، لأهما وحدهما يدلان على موجودات . أما الفعل الماضي والمستقبل فلا يدل أيهما على موجود . ولهذا يعتزان إشكالا تعتور الفعل لا أكثر<sup>(١)</sup> ولا أقل . ولو قلنا بين تقسيم النحاة للكلمة وتقسيم أفلاطون لرأينا ما يأتي .

١ - اتخذ النحاة الدلالة أساساً لتقسيم الكلمة وتعريفها . وكذلك فعل أفلاطون . وكان له في ذلك عذره فهو فيلسوف أولاً وقبل كل شيء ؛ وقد جاء تفكيره اللغوي لتكميل نظريته الفلسفية .

٢ - قسم النحاة الكلمة إلى أقسام ثلاثة ، لفسر الاعتبار الذي قام عليه تقسيم أفلاطون .

٣ - تنطبق تعريفات النحويين للاسم والفعل والحرف كل الانطباق

---

(١) يحرصنا هنا قول النحاة تشبه الفعل المضارع للاسم بما جعلوه علة لإعراب المضارع وأنت ترى هنا أن فكرة شبه المضارع بالاسم أفلاطونية الأصل .

على أجراء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون .

٤ — حصر الحويون الكلمة في ثلاثة أنواع مع وجود أنواع أخرى، كالنوع الذي يطلقون عليه ، اسم الفعل ، ( مثل صه بمعنى اسكت وهيئات بمعنى نُفِد ) . وساء على تعريف النحاة للفعل كان يسعى أن تكون كل من « صه » و « هيئات » فعلاً لأنها دلت على حدث في زمن خاص .

سيقول النحاة أن هذه لا تقبل علامات الأفعال ومن ثم فهي ليست أفعال . أو لا يعنى هذا ، نص التعريف الحوي وقصوره عن أن يكون جامعاً مانعاً كما يريدون للتعريف أن يكون .

\*\*\*

رأى الحويون قصور تعريفهم الذي اتحدوا المعنى أساساً له <sup>(١)</sup> . ومن أجل هذا أكتبوا تعريفهم لأنواع الكلمة بما سموه العلامات ، التي هي في الواقع أكثر قيمة من التعريفات التي ذكروها . وقد أفرروا لكل نوع من أنواع الكلمة علامات تذكرها فيما يأتي :

### علامات الاسم

١ — الجر : ويكون بحرف الجر أو بالإضافة أو بالتبعية . ومعنى الجر بالتبعية أن يكتسب الاسم حالة الجر ، لأنه وقع صفة أو تأكيداً أو بدلاً أو معطوفاً على اسم مجرور سابق عليه .

٢ — النداء . سواء كان باستعمال أداة النداء « يا » أو بدون استعمالها ( كما تنادي نحن عادة في مصر ) . وفي هذه الحالة يتخذ الصوت نغمة خاصة تدل على النداء .

(١) ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن دكو ، شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسته مقاطعياً وأجزائها كما يشمل موضوعها من الكلمات . وليس هناك مع الأسف بحث عربي واحد سلك هذه الطريقة الشكلية وأمام الفارسي . رسالتنا عن اللغة النوبية لنيل الدكتوراة مثلاً هذه الدراسة وهي مكتوبة بالإنجليزية — مكتبه كليه دار العلوم .

- ٣ - إمكان دخول أداء التعريف «ان» عليه .  
 ٤ - أن يمكن وقوعه «مسنداً إليه» في جملة ما مثل «قام محمد» و «وقم»  
 مسند و «محمد» مسند إليه . ولهذا كان اسماً .  
 ٥ - النون . وقد ذكر البحاه عدة أنواع للتثوين المخصصة في يأتي  
أنواع التثوين :

ذكر الحويون الأنواع الآتية للتثوين :

- ١ - تثوين التعويض :  
 قد يلحق التثوين بحرف الكلمة للتعويض عن جملة أو عن حرف أو عن  
 اسم كأن يجب أن يسمي الكلمة . ويسمى في هذه الحالة تثوين التعويض وهو  
 على أقسام ثلاثة .

١ - تثوين للتعويض عن جملة مثل :

إذا بلغت الخلقوم وأنتم حينئذ تنظرون

والتثوين المقصود به هو الموجود في كلمة «حينئذ» حيث يقول الحصة  
 به عوض عن جملة كان يمكن أن : «جد بعد هذه الكلمة» ولكنها قد تقدمت  
 عليها فلا لزوم لإعادتها . وذلك لأن من الممكن أن يعبر عن المعنى أسى دلت  
 عليه الجملة السابقة بوصفها على هذه الصورة .

«وأنتم حينئذ بلغت الروح الخلقوم تنظرون» وفي هذه الحالة لا تثون  
 كلمة «حينئذ» .

٢ - تثوين للتعويض عن اسم :

مثل كل حاضر - وبعض من الطلبة في الدار

والتثوين في كل وبعض عند الحاجة للتعويض عن اسم . يمكن أن تكون  
 كل أو بعض مضافة إليه . فيما لو قلنا «كل طالب حاضر» وبعض الطلبة في الدار .

٣ - تثوين للتعويض عن الحرف الأخير الذي حذف من الكلمة  
 كالسوين الموجود في كلمة جوار وكلمة غواش .

ويقول البحاه إن أصل كلمة حوار جوارى ، ثم حذفت الباء الأخيرة

عنى التفصيل الذى ستراه فيما بعد فالحقنا التووين الكلمة عوضا عن هذه اليا.

ب - التووين تعبر التووين .

قد يحق التووين الاسم لأسباب أخرى . والاسم المون قد يكون مبدأ وقد يكون معرف . على النحو الآتى

١ - يدخل التووين على بعض الأعلام ( أى أسماء الأشخاص ) المسماة بإفادته التكبير . فالكلمة سيويده يكون تووين يقصد بها شخص بالذات . فإذا بها كان المقصود أى شخص اسمه سيويده . ولا تدل الكلمة فى هذه الحالة على شخص معين . وفقا لت الاسم المكرة فى الدلالة . ولهذا يعرف هذا التووين بتووين التكبير .

٢ - يدخل التووين على الأسماء المعروفة على بحدى صورتين .

( ١ ) يدخل على الأسماء المنصرفة مثل محمد . وهذا أهم أنواع

التووين وأكثرها شيوعاً ويسمى تووين التكبير .

( ب ) تووين يدخل على جمع المؤنث السالم سواء كان مفردة منصرفة

أو ممدوغة من لصرف .

ويسمى السواء هذا النوع من التووين بتووين المقابلة . وذلك لأن .

١ - الاسم المفرد يقبل دخول التووين .

٢ - فى حالة جمع المذكور السالم توجد تون فى آخر الصيغة لنفس

التووين فى المفرد .

٣ - فى حالة جمع الإناث يوجد تووين أيضا فى تون فى جمع المذكور هكذا .

مفرد مسلم ( تووين ) muslim ( ١ )

جمع مذكر سالم مسلمون بها تون لمقابلة moshmoona ( ٢ )  
تووين فى ١٢

جمع مؤنث سالم مسلمات بها تووين لمقابلة moshmaaton ( ٣ )  
تون فى ٢٢

هذه الأنواع الأربعة من التنوين تدخل على الاسم . وهناك تنوين آخر غير مختص بالاسم من أنه يدخل على أواخر أبيات الشعر لقصد التعنى . وكثيراً ما يزيد الإنسان بعض الحروف على الكلمات عند العناء . مثلاً في المصرية الكلمة دأى، قد تنطق عند العناء دأهاى، زيادة هاء . والظاهر أن العرب كانوا يُصيِّفون بواً إلى القافية ( آخر بيت الشعر ) والشعر نوع من العناء .  
( ١ ) قد يكون آخر البيت ( القافية ) حرف مد . وهذا تسمى النون المصدقة للقافية تنوين ترسم مثلاً :

أقلى اللوم عازل والعتابا      وقولى إن أصبت لقد أصابا  
حيث قد سمع هذا البيت على هذا الوجه :

أقلى اللوم عازل والعتابن      وقولى إن أصبت لقد أصابن  
وإني ألفت نظرك إلى أن تنوين الترقيم في هذا البيت قد دخل مرة على الاسم العتاب، ومرة على الفعل أصاب، . وهو هذا — كما ذكرت لك — لا يختص بالاسماء .

( ب ) قد يكون آخر البيت حرفاً ساكناً غير ممدود . ومع ذلك يدخل هذا التنوين مثلاً :

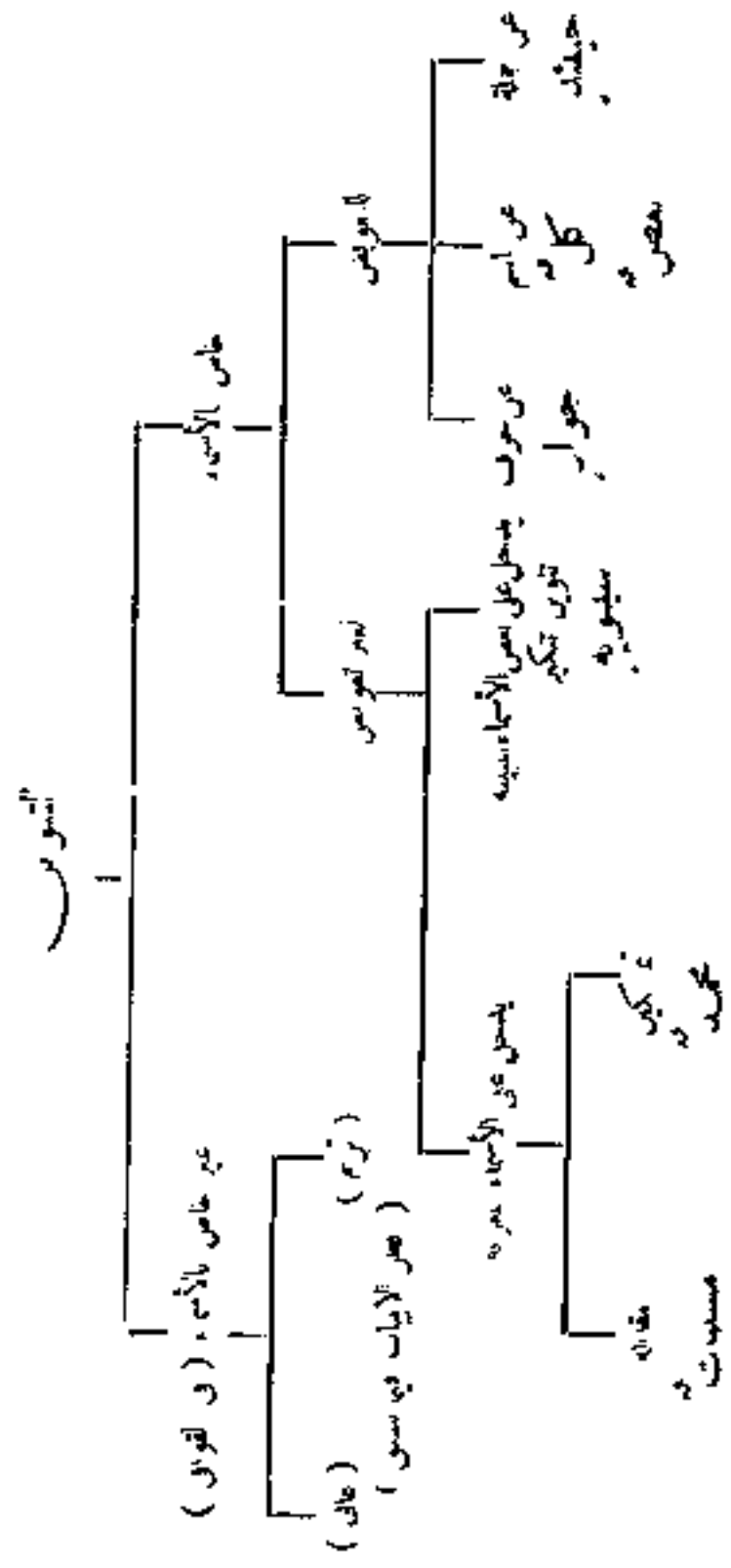
وقاتم الأعماق غاوى المحترق  
حيث سمع على هذا النحو :

وقاتم الأعماق غاوى المحترقن  
ومثل :

قالت نيات العم ياسلى وإن      كان فقيراً معدماً قالت وإن  
حيث سمع :

قالت نيات العم ياسلى وإن      كان فقيراً معدماً قالت وإن  
ويلاحظ أن هذا التنوين قد دخل على الاسم ( المحترق ) كما دخل على الحرف « إن » . ويسمى هذا التنوين تنوين العالى .

يمكن تلخيص موضوع التنوين في الشكل الآتى :





### نقد رأى النحاة فى التنوين :

لن تعرض للتنوين الذى يلحق القافية الشعرية ، فهو مجرد ظاهرة سجلها النحاة دون تأويل أو تفسير . ونحن نقبلها أمراً واقعاً لس فيه مجال للأحد والرد . ولن تعرض كذلك لتنوين التكمين ، فسنحدث عنه فى موضع آخر من هذا الكتاب . وسنترك كذلك تنوين التكثير ، فهو بدوره ظاهرة واقعية تنحصر فى كلمات محدودة ، ولم يتعرض لها النحاة شئ من التأويل أو التفسير . وبهذا ينحصر نقداً فى تنوين المقابلة وتنوين العوض .

#### ١ - تنوين المقابلة :

نحن نرفض نظرية المقابلة لأنها افتراض من النحاة لا مبرر له . ولماذا يتحتم وجود نون فى صيغة جمع المذكر السالم لوجود تنوين فى صيغة المفرد؟ وإذا كان وجود هذه النون ضرورياً لهذا السبب ، فلم لا يوجد فى جموع الكثرة؟ ثم لماذا يتحتم وجود تنوين فى صيغة جمع المؤنث السالم لوجود نون فى جمع المذكر السالم؟ ثم لماذا يوسط جمع المذكر السالم ها ، فلا يقول بأن التنوين فى جمع المؤنث السالم لمقابلة التنوين فى المفرد؟ يفسر هذا السؤال الأخير سر المشكلة . وذلك لأن مفرد جمع المؤنث السالم يكون ممنوعاً من الصرف فى أغلب الأحوال . ولما كان النحوى متأثراً بالتفكير المنطقي الذى يقضى بأن يحتفظ جمع الأفراد المتشابهة بخواص أفرادها — كما تحتفظ سلة البرتقال بخواص البرتقالة الواحدة من طعمورائحة مثلاً — فلا يكن من المستغاب لديه أن يكون جمع ما لا ينصرف منصرفاً . وهذا لم يكن لديه بد من افتراض أن التنوين فى جمع المؤنث السالم ، غير التنوين الذى يأتى فى الأسماء المنصرفة . وهكذا اتحل النحاة وعاء جديداً للتنوين ، هو الذى سموه تنوين المقابلة على الوضع الذى شرحناه من قبل .

ولكى يبعد النحوى هذا التناقض الظاهر — فى رأيه — لجأ إلى سلسلة من المقاملات ، فالتون فى جمع المذكر السالم فى مقابلة التنوين فى المفرد

والتنوين في جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم. وهكذا  
يتعدد الطرفان المتناقضان — أي جمع المؤنث المون ومفرده غير المون —  
بعضهما عن بعض. ولكن هذا المطلق يقتضي أن يكون مفرد جمع المذكر السالم  
مؤنثاً. وإذا كان هذا صحيحاً في بعض الحالات فهو غير صحيح في حالات  
أخرى ، فكلمة أحمد لا تنوين فيها لأنها متنوعة من الصرف . ولكنها مع  
ذلك تجمع على ، أحمدون ، ، بوجود الواو والنون ، وإذا تقاس هذه النون  
بدن ، إذا كان المفرد لا يقلل التنوين (١) .

## ٢ — تنوين العوض :

يرفع هنا نظرية التعويض كما رفضنا نظرية المقابلة فاسمنا نجد هنا ضرورة  
للتعويض الذي يفترضه السحابة . وكان من الأوفق أن يقال بأن التنوين يأتي  
عند عدم وجود جملة تالية لكلمة حيثئذ وبعدئذ وسواهما (٢) ، أو عند عدم  
وجود اسم مضاف إليه بعد كل أو معص .

(١) يقول الخضرى في حاشيته على ابن عقيل ، إن الاسم الذي لا ينصرف منون  
بغيره والنون في الجمع المذكر في مقابلة هذا التنوين المقدر إذا كان المفرد ممنوعاً  
من الصرف [ انظر قوله ، في مقابلة النون ، في موضوع علامات الاسم ] ولكنه  
يقول في موضع آخر [ انظر باب المنوع من الصرف في نفس المرجع ، قوله  
، وهو يصحح غير المنصرف ] بأن ما خلا عن التنوين غير منصرف ، لأن الصرف  
حالة قائمة بالاسم والتنوين علامة عليها . ويعنى هذا تصريح اللفظ أن الاسم المنوع  
من الصرف لا تنوين فيه . وهو مناهض لما قاله من قبل . وعن يرون عدم وجود  
التنوين المقدر في المنوع من الصرف ، ابن الأبارى في كتابه أسرار العربية  
( ص ١٢١ طبع لندن سنة ١٨٨٦ ) حيث يقول إنه ( أي المنوع من الصرف )  
ممنوع من التنوين ، لأنه علامة للصرف فلما وجد ما يوجب منع الصرف وجب  
أن يحدث ( أي التنوين ) .

(٢) من المعروف أن ، إذ ، طرف يضاف إلى الجملة بعده وعد انقطاع  
الإضافة عنه جاء التنوين كما يحدث في جميع حالات الإضافة .

وإذا صح قول النحاة بنظرية التعويض في الحالة الأولى فإن أراهم غير موافقين بالقول بها في الحالة الثانية . وذلك لأن التنوين في كل وفي بعض ينبغي أن يكون تنوين تمكين لأن هذين اللفظين منصرفان ، والتنوين في الاسم المنصرف يوجد عند عدم الإضافة . وإذا صح أن يقول بأن التنوين في كل ، أو بعض ، للتعويض عن المضاف إليه لم لا يقول بأن التنوين في كتاب ، كذلك للتعويض عن المضاف إليه ، حيث أنه من الممكن أن يقول : كتاب محمد ، بدون تنوين فإذا لم توجد الإضافة وجد التنوين سواء كان في كل وبعض . ومن المعروف كذلك أن الاسم المنصرف يجر الكسرة و ، كل ، و ، بعض ، يجران بالكسرة أي أهمما منصرفان . وتنوين الاسم المنصرف للتمكين لا للتعويض .

بقى التعويض عن حرف في مثل الكلمة « جوار » ، ويحتاج الحديث فيها إلى شيء من التفصيل .

يرى النحاة أن «جوار» - وهي جمع جارية - قد جاءت على صيغة منتهى الجموع . وهي لذلك مجموعة من الصرف ، ولا يمكن أن يكون التنوين فيها تنوين تمكين لأن تنوين التمكين يوجد في الأسماء المنصرفه بحسب . من أجل هذا قال النحاة هنا بنظرية التعويض المتهافئة . وعندهم أن أصل «جوار» «جوارى» وهي صيغة منتهى الجموع . وللنحاة رأبان في التصريف الذي حدث في الكلمة حتى صارت إلى «جوار» ، سنوضحهما على النحو الآتي .

#### ١ - الرأي الأول :

أصل الكلمة «جوارى» ، حدث فيها ما يأتي :

١ - حذفت الضمة ( o في الكتابة الأوربية ) لأنها ثقيلة على اللسان .

(١)  
Gawaarii(o)n → Gawaarin

(١) نضع الحرف المحذوف بين قوسين تسهيلاً للإشارة إليه .

- ٢ — ترتب على ذلك وجود ياء ممدودة (i) بعدها حرف ساكن هو التنوين (n) محذفت الياء  $Gawaa(i)n \rightarrow Gawaarin$
- ٣ — النون الأخيرة هي في الواقع تنوين ، والتنوين لا يوجد إذا كان الاسم على صيغة منتهى الجموع وبهذا حذفت  $Gawaari(n) \rightarrow Gawaari$
- ٤ — من الملاحظ في (٢) أننا قد حذفنا الياء (i) لوجود التنوين (n). ولكننا قد حذفنا هذا التنوين ولهذا لا يكون ثمة مبرر لاستمرار حذف الياء حيث رال المانع . ولأجل هذا أتى النحاة بتنوين آخر غير التنوين المحذوف لمنع الصرف عوضاً عن الياء المحذوفة حتى يقطعوا عليها خط الرجعة فلا تعود فأصبحت الكلمة جوار . وهذا التنوين للعوض عن "ا"  $gawaari \rightarrow gawaari_n$

ب — الرأي الثاني :

يرى أصحاب هذا الرأي أن يبدأوا بحذف التنوين للسبب المذكور في ( ٣ ) وبذلك تكون العملية كالآتي :

١ —  $Gawaarino(n) \rightarrow Gawaariio$

٢ — تحذف الصمة (ه) لفس السبب السابق في ( ١١ ) .

$Gawaariio \rightarrow Gawaari$

٣ — تحذف ياء المد (i) ويعوض عنها تنوين للتخفيف

$Gawaari(i) \rightarrow Gawaarin$

ونحن بطبيعة الحال نرفض مثل هذا التلقيق التافه . وكان من الممكن للنحاة — إذا أرادوا — أن يقولوا بأن الحذف الذي حدث في "جوار" ، قد خرجها عن شكل صيغة منتهى الجموع فنومت . وبهذا لا يكون هالك فرق بين هذه الكلمة وبين المتعوض المبرد مثل قاص .

علامات الأفعال :

( ١ ) — العلامات الخاصة بالفعل الماضي .

- ١ - إمكان إلحاق تاء الفاعل به مثل ضربتُ وضربتُ
- ٢ - د د د التأنيث الساكنة به مثل ضربتُ
- (ب) العلامات الخاصة بالفعل المضارع منها .
- ١ - إمكان دخول لم الجازمة عليه مثل لم يضرِب .
- (ج) العلامات المشتركة بين المضارع والأمر
- ١ - إمكان دخول نون التوكيد لتضربن - اضربن
- ٢ - د د به المخاطبة اضرب - لم تضرب

### علامة الحرف :

علامة الحرف علامة ملبية هي كونه مخالفاً لما سواه من الأقسام .  
والعلامة السلبية مقبولة وكافية . فلو قلتُ بأن أمانى ثلاثة أشخاص أمير  
الأول نظر بوشه والثاني نعمامته والثالث بعدم وجود عمدة أو طربوش .  
سكنت علامة كل من الأول والثاني إيجابية وعلامة الثاني سلبية أى مجرد  
مخالفته لسواه . ولا بد لكفاية العلامة السلبية من حصر جميع الأنواع  
وذكر علاماتها جميعاً فيما عدا نوع واحد يتميز بالسلبية .

### بين التعريفات والعلامات .

قلنا من قبل إن تعريف النحاة للأسماء والأفعال والحروف قد قام على  
أساس الدلالة المجردة . وقلنا أيضاً إن هذه التعريفات لا تنصف بالكمال لأنها  
وحددها لا تنكح الحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها ولا لى  
جميع ما عداها من الدخول فيه . وسنزيد هنا بعض الأمثلة .

- ١ . وليس ، لا تدل على حدث ، أى أن التعريف الذى ذكره النحاة للفعل  
لا يبطق عليها . ومع هذا يعتبرها النحاة من الأفعال . وعلى فرض تجاوزنا  
عن دلالتها على الحدث فإن استعمال ليس إنما يكون لى الحاضر ، فنحن حين  
نريد أن نرى الجملة ، محمد قائم ، ( أى الآن ) نقول ، محمد ليس قائماً ، دون

أن يتحول الزمن إلى المضي . أما لو أردنا معنى قديم محمد في الماضي فإما نقول ولم يكن محمد قائما ، مع عدم استعمال ، ليس ، ، لأنها لا تصلح لتعريف عن الزمن الماضي . ومع هذا فلكمة ، ليس ، عند الحويزين فعل ماض ، وسب قول النحاة بمضيها أنها تقبل علامة الفعل الماضي ، وهي دخول تاء الفاعل عليها ؛ حيث من الممكن أن نقول : لست قائما ، كما نقول : قمت ، ودخلت . وهذا يبين أن التعريف الذي ذكره النحاة لفعل لا يصلح تعريف بالنسبة للكلمة وليس ، وأن الذي يثبت أنها فعل ماض هو العلامة التي هي دخول تاء الفاعل

٢ - صيغة اسم المفعول مثل : مضروب ، تدل على حدث هو الضرب الذي وقع في الزمن الماضي ، أي أن تعريف الفعل بطلق عليها . ومع هذا لا يعترها النحاة من الأفعال بل من الأسماء . أما سبب عدم كونها فعلا فلاها لا تقبل علامات الأفعال . ولما كانت تقبل علامات الأسماء كدخول أداة التعريف هذه اعتبرت اسما . ونحن نساء على ذلك محض إلى أن :

١ - التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصح وذلك لا تنافي شرط التعريف فيها .

٢ - العلامات التي ذكرها النحاة هي وحدها التي تدخل الفعل أو الاسم أو الحرف في نطاق الأسماء والأفعال والحروف ، ونخرج ما سوى كل منها عن نطاق الخاص به .

٣ - لما كانت العلامات هي التي تميز بين الأنواع وتخصرها ، فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة ومباعدة . و ، تنافي يجب أن تكون العلامات هي أركان التعريف .

٤ - هذا يفضي بنا في النهاية إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية ، الذي يحتم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ بل باعتبار أشكالها ، كعدد الحروف فيها أو ترتيبها أو غير ذلك . الأمور المادية .

## ثانيا

التقسيم باعتبار قابلية الحرف الأخير لحركات مختلفة

من الكلمات العربية كلمات تنرم الحرف الأخير بها حركة واحدة ، ومنها كلمات يقبل هذا الحرف فيها حركات مختلفة . ويسمى النوع الأول مبيا والثاني معربا .

## علة الاعراب أو البناء

١ - في الأسماء

سبق أن ذكرنا لك باختصار كيف أن العرب قد تأثروا في تقسيم الكلمة بنظرية أفلاطون في الموجودات . والظاهر أنهم قد أوا أن أهم أنواع الموجودات هو الذات فعنها تصدر الأحداث وبطريقها تقوم العلاقات . وعلى هذا يرى النحاة أن الاسم الذي لا يشبه الحرف أو الفعل هو أقوى الكلمات ، وسموه بالمتكسر ، والحدث يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للإسم فإذا أشبه الاسم نزل هذا به وتأثرت مادته اللغوية . والمسموع من الصرف مثال لذلك . أما إذا أشبه الاسم الحرف - وهو عند أفلاطون لا يعتبر كلمة لأنه لا يدل على موجود - فقد نزل إلى درجة يفقد فيها ميزة الأعراب .

مراعاة هذا المطلق قال النحاة بأن شبه الاسم للحرف هو علة بانه .

وشبه الاسم بالحرف يحقق بأحد أمور أربعة .

١ - الشبه الوصفي .

ومعنى هذا أن يوصف الاسم .

( ١ ) على حرف واحد ، مثل فاء الفاعل وكاف الخطاب وهما يشبهان حرف الجر ، الباء ، أو حرف العطف ، الواو ، وكوبهما على حرف واحد

( ب ) على حرفين مثل « من » ، الموصولة وهي تشبه في الوضع « من » ،  
« الجارة » .

٢ — الشبه المعنوي وهو أيضا على نوعين :

١ — أن يشبه الاسم في المعنى أحد الحروف ، مثل « من » ، الاستفهامية  
وهي اسم يشبه الحرف « هل » ، الذي يفيد الاستفهام أيضا .  
٢ — أن يؤدي الاسم معنى من المعاني التي كان يجب أن تؤدي بالحروف  
ولكن لم يوضع حرف يعبر عنه مثل « ها » . . وكان من الواجب أن يوجد  
حرف للدلالة على معناها .

٣ — الشبه الاستعمالي : ومعناه أن يستعمل الاسم استعمالا شبيها باستعمال  
الحروف ، والمعروف أن الحرف يستعمل للعمل في سواء ، ولا يعمل سواء  
فيه . فهو مثلا يَجْرُ ولكن لا يُجْر أو يُنْصَب أو يُرْفَع . ويشبه الحرف  
في هذا أسماء الأفعال « هات » ، « هيات » . وذلك في أمرين ، أولها أنها تعمل  
ماتبة عن الفعل ، كما يعمل الحرف « ليت » ، ماتب عن الفعل « أتمى » : وثانيهما  
أن غيرها لا يعمل فيها . ومن أجل هذا الشبه نبت هذه الأسماء .

وقد تنوب بعض الأسماء عن الأفعال في العمل مثل « ضربا » ، في أخيه  
« ضربا زيدا » ، <sup>(١)</sup> أي أضرب زيدا . ولكن ضربا لا تشبه الحرف في عدم  
قابلية التأثر بالعوامل . وهي كما ترى منصوبة بفعلها المحدوف — أي أنها متأثرة  
به . وهي في هذا تحاكي اسم الفعل نحو « هيات » ، « هات » ، فهي لا تتأثر بالعامل  
أي لا تقع فاعلا أو مفعولا الخ .

٤ — الشبه الافتقاري . ومعناه أن يشبه الاسم الحرف في افتقاره  
إلى ما يكمل معناه . وأنت تعرف أن معنى « من » ، يتحدد بالكلمات التي تأتي

(١) ضربا مفعول مطلق يعمل عن فعله المحدوف والنقير « ضرب زيدا » ضربا  
وهو ماضى للمفعول ، زيدا ،



معها ، ولو قلت : ذهبت من البيت إلى المدرسة ، فإن معنى : من ، ابتداء المسافة . ولو قلت : أكلت من طعامك ، فمعناها العصية أى بعض طعامك . وهكذا الموصول أيضا يتحدد معناه بلفظ لصلة التى تليه . فلو قلت : أما الذى ، لما فهم شيء . ولو قلت : أما الذى أخطأ ، لكان معنى اسم الموصول وصلته مساوياً لكلمة : المحصى . ، ولو قلت : أما الذى أصاب ، لكان معناهما مساوياً لكلمة : المصيب . .

ومن أجل شبه الموصول للحرف فى افتقاره إلى ما معه من الكلمات ليتم معناه صار اسم الموصول مبدأ

## ٢ - فى الأفعال

يرى النحاة أن اسم الفعل أمر قد أتى على وفق طبيعته . ومن هنا لبس هناك ما يوجب تعليل سائى . لأن ما أتى على الأصل لا تلتزم له العلة . ولأجل هذا علة النحاة لإعراب الفعل فى حالتى إعرابه .  
وبناءً على هذا يصح أن يكون فى إحدى حالتين :

١ - الفعل المصارع حين تتحقق به مباشرة نون التوكيد وينبئ فى هذه الحالة على الفتح .

ومعنى النحاة النون بالفعل مباشرة ألا تكون مفصولة عنه بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، سواء كانت هذه الفواصل ملفوظة أو مقدرة . وسنصح لك هذا بالأمانة .

( أ ) هو نصر بانَّ ياريدان

( ب ) هو نصر بنَّ ياريدون

( ج ) هو نصر بن ياهند

وتلاحظ في د ا ، وجود ألف الاثنين بين الفعل تصر ب ، و بون التوكيد اللاحقة بالفعل . أما في د الحالتين الأخيرتين ، ، فبالرغم من عدم وجود واو الجماعة في د ب ، و بام المحاطبة في د ح ، ، فإنهما موجودتان تقديرأ وقد حذفنا لالتقاءهما بون التوكيد الساكنة ( والحرف المشدد عبارة عن حرف ساكن بلسه حركة ) وبقيت الضمة في د ب ، دليلا على الواو المحذوفة ، والكسرة في د ح ، دليلا على الياء . أما في د ا ، ، فبالرغم من التقاء الألف بالنون الساكنة ، فإننا لم نحذفها ، إذ أننا لو فعلنا ذلك لصارت صيغة الفعل تصر ب ، ، وهي تناظر صيغة المفرد ، ولهذا بقيت الألف للتمييز بين صيغة الفعل مع المفرد وصيغته مع المثنى .

هذا ويجب أن يذكر هنا أن إضافة الألف والواو والياء إلى الفعل المضارع ، تستتبع إضافة بون بعد كل مهمما . فنحن نقول . هما يصربان وهم يصربون وأنت تصرين . وهذه النون المتحركة ليست بون التوكيد بل بسميها السجاء بون الرفع ، لأنها توحد في الفعل المضارع المرفوع . وعندما حدثت بون التوكيد على الفعل حدثت بون الرفع لتوالي الأمثال ( أى لوجود بونات متعددة هي بون الرفع و بون التوكيد المشددة التي تساوى بون إحداهما ما كنة والثانية متحركة ) . وبعد حذف بون الرفع التقت الألف أو الياء أو الواو بالنون الساكنة ، فحذفت كما ذكرنا من قبل .

ويمكن تلخيص كل ذلك في الجدول الآتي :

## المضارع مع نون التوكيد

### الفعل يكتب مع

بهاء المعطوف	واو الجماعة	نون الاثنين	حركات
تكتب	تكتبون	تكتبان	
takto <u>b</u> - a <u>na</u>	takto <u>b</u> - o <u>ona</u>	takto <u>b</u> - a <u>ani</u>	لا حطوحود نون الرفع (تحتها حط)
- u <u>na</u> + nna	o <u>ona</u> + <u>una</u>	- aa <u>ni</u> + <u>nna</u>	١ - إصافة نون التوكيد
u) + nna	o o + nna	- a, a) + nna	٢ - حرف نون الرفع لترو الى الامثال
i - nna	o <u>una</u>	لا يحدد حتى لا يلتبس	٣ - حرف حرف العلة
نصير الكلمة	نصير الكلمة	المفرد فتصير الكلمة :	

taktob i nna taktob ouna taktob a ani

هذه كسرة ذرية على ، المحذوف ألف الاثني عشر هذه تحذف

ملاحظة : يرى النحاة أن نون التوكيد مفتوحة وسكها كما ترى مكسورة في حاه المتى ، وهذا لا حط ، نون الرفع مع ألف المتى مكسورة وأنها مع انواو ومع الباء مفتوحة لا يمكن القول أن حركتها حاصصة حركه نون الرفع ونحو لا يؤمن بيقول به النحاة من تعبير وتبدل متدرج في جميع الكلمات حتى نصر إلى صورتها الهائية وبفصل أن نقرر لو اقع بدون هذا التحدث .

قبل أن ينتقل إلى الحالة الثانية من حالتى بناء الفعل المصارع نود أن  
شير اعتراضاً على مصطلح السحاة فى هذه الأمثلة الأخيرة .

يقول السحاه فى تعريف المبنى أنه مالا يتغير آخره بتغير التراكيب . فهل  
يتغير آخر الصيغ الفعلية المتصلة بألف الاثنين أو واو الجماعة أدباء المخاطبة  
بتغير التراكيب حين قلبها نون التوكيد ؟ الجواب لا . وإليك الأمثلة .

أولاً - نون توكيد	حالة الرفع	حالة الجزم
تقومان	تقومان	فانتقوما
تقومون	تقومون	فلتقوموا
تقومين	تقومين	فلتقومي

فى هذه الحالة تغير آخر الصيغة بتغير التراكيب فوجدت النون فى الرفع  
ووجدت عدا جزم . وهذا يمكن أن يصدق على هذه الأمثلة تعريف المعرب .

ثانياً - مع نون التوكيد	حالة الرفع	حالة الجزم
هل تقومان*	هل تقومان*	فنتقومان*
هل تقومون*	هل تقومون*	فلتقومون*
هل تقومين*	هل تقومين*	فلتقومي*

وأتى ترى من مقارنة هذه الأمثلة . أنه لا يوجد فرق بين حالة وجود  
مبنى الرفع ووجود مبنى الجزم . أى أن أواخر هذه الصيغ لم تتغير بتغير  
التراكيب . وبهذا يطبق تعريف المبنى على هذه الصيغ . ومع ذلك  
قال السحاه بأنها صيغ معرفة . وسبب ذلك كما يصرح الأشموني  
أن الفعل لم يركب مع التوكيد لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء (١) .

( ١ ) يظهر أن الصبان لم يدرك الفرق بين تركيب الكلمات وتركيب العبارات .  
ودليل ذلك ادعاؤه أن الموصوف والوصف مركبان ، حتى يخرج من افتراض  
تركيب ثلاثة أشياء فى المثال ، لا ماء بارد . وليس تركيب الوصف والموصوف  
من نفس نوع تركيب جزئى خمسة عشر . وأظن قوله وبني لتركبه معها ، باب المعرب والمبنى ،  
حاشية الصبان على الأشموني .

ولكن مثل هذا التعليل لا يجرحهم عن قصور تعريفهم على أى حال .  
وكنعرب المثال : لتضربن ، . فيقول النحاة إن الفعل محروم بحذف النون  
المحدوفة لتوالي الأمثال . وإذا صح أن النون قد حذفت فكيف تحذف  
مرة أخرى ؟ النحاة لا يلتفتون لهذا التناقض كما لا يلتفتون إلى التناقض الذى  
يقعون فيه حينما يعربون المثال : تضربن ، بأن الفعل المضارع مرفوع  
ثبوت النون المحدوفة ، وكأن الثبوت والحذف أمران غير متقاصين . أو لم  
يكفى من الأولى للنحاة أن يقولوا بناء الفعل المضارع فى حالة وجود نون  
التوكيد به مفصولة أو غير مفصولة ، وهذا يتقدرون تعريفهم لئس من الخلل  
وينقدون أنفسهم من استعمال عبارات أعراية تنقص المصطلح ؟ وفى هذا  
الرأى ذهب الأخفش فى بعض الروايات .

٢ — الفعل المضارع حين تلتحق به نون النسوة ونون فى هذه الحالة  
على السكون مثل الهندات يهرس . الهندات لى يهرس .

#### علة إعراب الفعل :

لم يذكر النحاة علة إعراب الفعل مثل النحاة التى ذكرناه علة بناء  
الاسم . ولكن من الممكن لنا أن نجد فى تعليقات كتب الخواشي عددا  
من النحل يحار هنا واحدة منها ، تبدو أكثر اسجاما ومطلقا مع علة  
بناء الاسم ، على أن تعرض لقيمة العلة فى هذا لآرائهم فيه بعد .  
ذكر الخضرى فى حاشيته على ابن عقيلى ( أنظر قوله والفعل متى معيا -  
باب المعرب والمبني ) أن الفعل : بنى مع النون لمعارضتهما سبب إعرابه  
أى شبه بالاسم . أى أن سبب إعراب الفعل هو شبهه بالاسم . وهذا الرأى  
يتمشى وفسفتهم التى أخذوها عن الإغريق ، والتى تنص على أن الدات أهم  
الموجودات ، وأن الأحداث تنبأ فى الأهمية ، أما العلاقات فلا وحو - ها .  
وبالتالى كانت الأسماء وهى تدل على دوات أقوى الكلمات وتنبأ لأفعال  
فى قوتها . أما الحروف فهى أصعب الثلاثة . وإذا صح أن شبه الاسم المعوى

بأن حرف الضعيف يفقد الأول مبرة الإعراب فإن شبه الفعل بالإسم القوي  
نكسب الفعل هذه المبرة . وعند لحنه أن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل  
في المعنى والعمل . ومن أحسن هذا الشبه اكتسب القوة . أظنك لا تزال  
تذكر أن أفلاطون - أي أن الفعل المضارع وحده هو الذي يدل على موجوده .  
وطدا فهو كلمة . أما الماضي والمستقل فليسا بكلمات . بل إشكالا للفعل المضارع  
أسى هو كلمة . وبالتحاق بون التوكيد و بون الإثبات بصيغة الفعل بعد عن  
هذا الشبه بالإسم ، لأنهما لا تدخلان على الأسماء . ولما بعد عن هذا الشبه  
فقد مبرة الإعراب التي اكتسبها من شبهه .

### ٣ - في الحروف

جميع الحروف مبنية لأن الحرف كما قدما - عند أفلاطون - لا يدل على  
موجوده . ومن ثم فهو ضعيف . ولما كان لسان علامة الضعيف فقد لزمه  
السم لصعفه .

علة الإعراب و"سم في الميراث :

نود أن نادر القاري . رفضنا نظرية العلل على الوصف المنصبي  
الذي يصر النحاة على اتباعه . ولكنا في نفس الوقت نقرر بإمكان ارتباط  
ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم . ولا نرى لدينا من  
أن يسمى هذا الارتباط تعبلا . فالمشكلة عندما نلست لفظة بل مبهجة .  
وهذا لا يمارس في تعليل النحاة حذف حرف العلة في الكلمة . يقوم ، عند  
وقوعها بعد أداة جزم - بالنعاه الساكنين ، إذ أنه من الثابت في هذه الحالة  
أقتران ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى اقترانا مصطردا . أما الظاهرة الأولى  
فهي عدم وجود الواو ، في صيغة الفعل في الجملة . محمد لم يقم . . وأما الظاهرة  
الثانية فهي سكون آخر الفعل ووجود أداة الجزم فيه . ولما كان هذا

لاقتراح مصطرداً فلا بأس لدينا من تحريره كقاعدة .

لا اعتراض لدينا على مثل هذا النوع من التعليل ، فبست أنه كما قد  
يجرد اعتبارات منطقية . وعلى السام والإعراب من هذا النوع ، لا حرج  
بشيء من رقصه رقصاً ، ووافق الآل بأسبابه

يتردد الحاجة في تعليلهم للإعراب والسام بين أمرين .

أولاً : تقرير نوع الكلمة قرره وضعفاً وتخيير الكلمة القوية بالإعراب  
وإنتفاض الضعيفة « السام » . وإذا حدث أن أشبهت كلمة قوية كلمة أخرى  
ضعيفة . لأثر ذلك في ميرتها . لإعانة الضعيف إلى « السام » . أو إلى منع  
صرفه عن ذلك . وتكون علة الإعراب على هذا الوجه « السام » . الثانية  
« كما في الاسم » ، « المكسبة » ( كما في الفعل المصارع ) « السام » .  
« الضعيف » ( كما في معن وحرف ) « الضعيف » ( المكسب ) « كما في  
الاسم » .

ثانياً : تعيين الإعراب بحجة الحكمه إلى الحالات الإعرابية لتحديد  
معناه . و « السام » عدم حاجته إلى .

« السام » لهذا يقول « السام » من الاسم يحتاج للعلامات الإعرابية لتحديد  
معناه . فصفة « السام » في الجملة « صرف محمد » ، وفتحها في الجملة « صرف  
محمد » ، هي التي ميرت حالة الفاعلية أو المفعولية عن أن تحتفظ بسواها .  
أي أن تحديد الدور الذي يقوم به « محمد » في الجملة الأولى أو الثانية . لا يتم  
بلا علامة الإعراب . هذا في الأسماء . أما في الأفعال فسيب المثال .

« لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، « وجرم وشرب » ، « نسكون يمينه  
يمينه عن الشرب » . لأن شرب في هذه الحالة ستكون معطوفه على « كل » .  
أما ستكون هي الأخرى داخلة في نص « لا » ، « السام » . ويكون المعنى  
« لا تأكل ولا تشرب » ، بناء على هذا .

أما في المثال ، لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإن الرفع بالصيغة يدل على أن تشرب ليست معصوفة على ، تأكل ، المجرومة ، ولهذا فهي غير داخلة في نصق الهى . أى أن المعنى ، لا تأكل وأنت تشرب ، أى لا تأكل السمك وأنت في حالة شرب اللبن . ومن أجل حاجة الاسم والفعل المضارع لعلامات الإعراب ، أعربنا .

وإذا صح أن الحاجة لعلامة الإعراب تكون سبباً في الإعراب ، فإن عدم الحاجة إليها تكون سبباً في البناء . والحروف والفعل الماضي وفعل الأمر لا يحتاجون لعلامة الإعراب ، لأن معانيها تميز دون حاجة إليها .

أحد ورد في كل من هذين التعليين :

#### هذا التعليين الأول :

١ - يستلزم هذا التعليين أن تكون اللمة قد وضعت وصعاً صاعياً ، فخصر واصعها صيعاً ثالثة للأسماء ، وأخرى للأفعال ، وثالثة للحروف ، مع أن الدلت أن اللمة لم توضع ولكنها نشأت ، وأن تطور استعمال لصيع قد يحصل لبعض الصيع التي كانت تستعمل في وقت ما استعمال لأسماء ، تستعمل في وقت آخر استعمال الأفعال أو استعمال الحروف .

٢ - فتراص أن الاسم أقوى مكانة من الفعل والحروف ، وقد تكون دلالة لأسماء أكثر قرأ من النصور من دلالة الحروف أو الأفعال مثلاً ، ولكن الكلمة التي تطلق عليها اسم ، ليست لهذا أقوى من الكلمة التي تطلق عليها وحرف ، أو الكلمة التي تطلق عليها دفت ، فالجميع يتكون من مجموعة من الأصوات ولا مجال لاقتراض قررة أو صعب .

٣ - نزول الاسم إلى مستوى الحروف عند شبهه لا ارتفاع الحروف إلى مستوى الاسم فيكتسب الإعراب من أجل ذلك .

من أجل هذا نرى عدم منطقية فروض دعوى البحاه من ناحية ، وعدم



التلازم بين هذه الفهم من وبين النتيجة التي يهدهون إليها من ناحية أخرى .  
بعد التعليل الثاني .

لكل لغة من اللغات طريقتها في تمثيل الدور الذي تقوم به الكلمة في التركيب اللغوي . ومن الطرق التي تتبعها اللغات لتحقيق هذا الغرض الحالات الإعرابية ، ووضع الكلمة في الجملة .

ويظهر أن اللغة العربية العصرية تمثل مرحلة متوسطة بين الترام الحالة الإعرابية وبين التخلص منها والجنوح إلى مكان الكلمة (١) في التركيب ، وأني أعترف هنا أن معرفتي القاصرة بتاريخ اللغة العربية لا تسمح لي بالحكم بما كانت عليه هذه اللغة - من هذه الناحية - في عصورها المبكرة . وسكني ألا حظ على كل حال أن اعتماد العربية "العصرية" على الحالة الإعرابية ليس اعتماداً كاملاً .

صحيح إن حالة النصب بـ محمد ، لمفعول عن محمد ، المعلن ، ولكن معنى المفعولية متحقق في نائب المعلن المرفوع ، وهذا محمد أنه .

١ - في : صَرَبَ مُحَمَّدٌ      صَرَبَ مُحَمَّدٌ

اختلفت العلامة لإعانة ما خلاص الدلالة .

٢ - في : صَرَبَ مُحَمَّدٌ      أَبْصَرَبَ مُحَمَّدٌ      صَرَبَ مُحَمَّدٌ

اختلفت العلامة الإعرابية مع اتحاد الدلالة وكذلك محمد أنه .

١ - في : مُحَمَّدٌ صَرَبَ      صَرَبَ مُحَمَّدٌ

اختلفت الوظيفة الإعرابية لمحمد من متنداً إلى فاعل مع اتحاد العلامة

(١) وصلت اللهجات العامية إلى نهاية المرحلة تنحصرها من الإعراب واقتصارها

على مكان الكلمة في التركيب فتلا محمد ، في ومحمد صرب ، فاعل وفي وصرب محمد ، محمد مفعول في العامية المصرية .

الإعرابية ، وإذا كان من الصحيح أن المفعول قد تميز عن الفاعل ، حالة الإعرابية ، فإن المبتدأ قد تميز عن الفاعل بمكانه في التركيب .

وهكذا نجد من الأمثلة السابقة أمرين . أحدهما أن هناك بعض التركيبات التي تحتاج إلى التفريق في الدلالة بين بعضها والبعض ، مع عدم اختلاف علامات الإعراب . وثانيها أن هناك بعض الحالات الإعرابية المختلفة في الدلالة مع اتحاد علامات إعرابها . ومعنى هذا عدم وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية وبين الحاجة لتمييز المعاني التركيبية المختلفة . وإذا انعدم التلازم انعدم السببية .

قال 'سحويون' أيضاً بأن احتياح الفعل المضارع للعلامات الإعرابية هو سبب إعرابه . ومثلوا - كما ذكرت لك - بالمثال ، لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، يحرم تشرب أو رفعها . ويقول الخصري في حاشية ابن عقيل ( قوله فالأصل في الأفعال البناء - باب المعرب والمبني ) بأن الاحتياح المشار إليه ليس قاصراً على المضارع . بل إن الماضي يحتاج أيضاً إلى التمييز بين المعاني المختلفة في مثل ، ما صامريد واعتكف ، حيث تحتمل أحد معنيين ، ما صام وما اعتكف ، و ما صام ولكن اعتكف . ولو صغ أن الحاجة لتمييز المعاني المختلفة هي سبب الإعراب ، لأعرب الفعل الماضي لنفس السبب . وتخلص الخصري من هذا بأن هذا الأمر ، مآدر ، وهو ليس من الندرة في شيء . من الممكن صياغة آلاف الأمثلة المناظرة لهذا المثال .

اعترف الخصري في النهاية بضعف العلية حين قال بأن ، العمدة في هذا ترجع لسماع ، وأن العبد حكم تلتزم بعد الوقوع ، نفس المكان من الكتاب .  
بطل التدليل بكلا الدليلين . ولم يبق إلا أن نقتلع عن التدليل وكتفى بتصريح الواقع ولا غير . وهذا هو ما تفعله المدرسة التحليلية الشكلية اليوم .

## علامات البناء وعلامات الإعراب

### علامات البناء

تظهر علامة بناء الكلمة في آخرها ، وهي تتراوح بين أن تكون مكوفاً في مثل ، كم ، أو فتحة في مثل ، ليت ، أو كسراً في مثل ، أمس ، أو ضمّاً في مثل تاء الفاعل المتكلم في « ضربت » .

### علامات الإعراب :

للإعراب علامات أصلية وعلامات ثانوية بينها فيما يأتي :

#### ١ - العلامات الأصلية :

الضمة وتوحد في الاسم والفعل علامة للرفع .

الفتحة وتوجد في الاسم والفعل علامة للنصب .

الكسرة وتوحد في الاسم فقط علامة للجر .

السكون ويوجد في الفعل فقط علامة للجزم .

ويلاحظ من هذا التوزيع أن الجر خاص بالأسماء كما أن الجزم خاص بالأفعال كما يلاحظ أيضاً أن الحروف لا تقبل أي حالة إعرابية .

#### ٢ - العلامات الثانوية .

يبدو من إحصاء العلامات الثانوية الإعرابية أنها توجد مع وجود زيادة أو نقص في الصيغة الاسمية أو الفعلية ، أو في حالات المنع من الصرف ، على التفصيل الذي سيعرضه فيما يأتي :

### العلامات الثانوية في الأسماء

#### ١ - حالة المنع من الصرف .

المسح من الصرف (أى من التنوين) ظاهرة خاصة بالاسماء . وذلك لأن  
الأفعال لا تنون بطبيعتها . والاسم الممنوع من الصرف يقبل العلامات الأصلية  
في حالة الرفع وفي حالة النصب ، أما في حالة الجر فيجر بالفتحة ، بدلا من  
الكسرة . ويستثنى من ذلك حالتان :

١ - إذا أصيب الاسم الممنوع من الصرف . وهما يجر بالكسرة مثل  
مردت بأحمد ، مردت بأحمدكم .

٢ - إذا دخلت دال ، على الممنوع من الصرف . وهما يجر بالكسرة  
أيضاً مثل : لست بالآخر .

٢ - حالات وجود زيادة في الصيغة ، ويكون ذلك في

( أ ) جمع المؤنث السام . ويقبل العلامة الأصلية في الرفع (الصمة) وفي الجر  
(الكسرة) . أما في النصب فيأخذ الكسرة بدلا من الفتحة مثل رأيت الفاطمات .  
ويصاغ بإضافة واو مد وون مفتوحة إلى صيغة المفرد .

( ب ) جمع المذكور السالم ولا يأخذ العلامات الأصلية على الإطلاق . حيث  
يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ، مثل جاء المحمدون ورأيت المحمدين  
ومررت بالمحمدين .

ولجمع الاسماء جمعا سالما شروط هي .

١ - أن يكون علما أو صفة لمذكر عاقل حال من تمام التأنيث .

٢ - ألا يكون مركبا تركيباً مزجيا إذا كان علما . وهذا لا يجمع دسيو به ،  
جمع مذكر سالما .

٣ - لا تكون الصفة على وزن أفعل الذى مؤنثه فعلا (مثل أحمر ومؤنثه  
حمر) أو على وزن فعلا الذى مؤنثه فعلى (مثل غصبان ومؤنثه عصى) أو

من الصيغ التي تأتي للمذكر والمؤنث على السواء ، مثل قَتِيل ، فهي تستعمل للمذكر فنقول : رجل قتل ، أو للمؤنث فنقول : امرأة قَتِيل ، . وهذا لا يجمع : أحمر ، أو غضبان ، أو قَتِيل ، جمع مذكر سالماً .

ح - المثني : يصاع زيادة ألفاً يكون مكسورة إلى المفرد . ولا يأخذ كذلك العلامات الأصلية ، بل يرفع بالآلف وينصب ويجر بالياء . وقد عرف لحاجة المثني بأنه لفظ دل على اثنين بزيادة في آخره ، صالح للتجريد وعطف مثله عليه ( انظر ابن عقيل - باب المترب والمثنى ) .

ومعنى أنه صالح للتجريد أن يكون من الممكن الحصول على مفردة بحدف الزيادة ، مثل ولدان ، يصير إلى ولد بحدف الآلف والنون . وليس كذلك الأمر في كلمة اثنان ، فإن حدف الآلف والنون لا يصير بالكلمة إلى اسم مفرد حيث أنه لا يوجد في العربية كلمة « اثن » . ومعنى عطف مثله عليه أن يكون من الممكن أن نذكر الكلمة مرتين مع توسط حرف العطف بدلاً من التثنية . ونحن نستطيع أن نقول رجل ورجل بدلاً من رجلين . ويقصد النحاة بهذا القيد أن يجر حوا الأسماء المشابة ، التي تطلق على أمرين مختلفين للتعليق ، عن أن تكون من أمثلة المثني . ونحن نطلق كلمة : أبوان ، على الأم والآب وكلمة : القمران ، على الشمس والقمر . ولكننا لا نستطيع أن نقول أب وأب مريدين بذلك : أب ، ودأم ، أو قمر ، وقمر ، مريدين قمر وشمس ، بدلاً من أبوان ، وقمران ، كما استطعنا في حالة ولدان ، . والواقع أن النحاة هنا قد خلطوا بين بناء الصيغة واستعمالها . فلا شك أن قمران ، تثنية لكلمة قمر ، و أبوان ، تثنية لكلمة أب ، كما أن ولدان ، تثنية لكلمة ولد ، . أما إطلاق أبوان ، وقمران ، على أب وأم ، وقمر وشمس ، فهذا من الاصطلاحات الفاصسية ، لا من قواعد اللغة ، وكان ينبغي عدم الخلط بين هذين النوعين من الاعتبارات اللغوية .

### ملحقات صرع الزيادة :

أولاً . ملحقات جمع المؤنث السالم .

- ١ - كلمة "ولات" ، وليست جمعاً لكلمة "أولى" ، لأن جمعها "أوليات" ، ولهذا فإنه بالرغم من زيادة الألف والياء ، فإن هذه الزيادة لم تدخل على اسم مفرد مؤنث . ولهذا لا تعتبر "ولات" جمعاً مؤنثاً ، بل ملحقة بجمع المؤنث .
- ٢ - اجموع المؤنثة التي استعملت أعلاماً ، مثل "أدرعات" ، علماً على بلد . ونعاً من هذه الملحقات معاملة جمع المؤنث السالم ، فتصب بالكسرة بدلاً من الضمة . وهناك من يرى معاملة اجموع المؤنثة التي استعملت أعلاماً معاملة المذكر . وينوبها . وقد مثلاً لذلك قول الشاعر :

تجلبتها من أدرعات وأهلها      يثرب أدنى دارها نظر عالى  
وهناك من يكسر "أدرعات" ، بدون تنوين .

ثانياً : ملحقات جمع المذكر السالم .

- ١ - أسماء لا واحد لها من لفظها ، أى أنها تنتهى بزيادة جمع المذكر السالم ، ولكن لا تصلح للتجر دمنها ، لأنها بدونها لا تكون كلمات عربية . ومن هذه :  
( أ ) كلمة "أولو" فى مثل "أولو الحكمة" ، . ويلاحظ أن هذه الكلمة لا تأتى غير مضافة وليس فى آخرها نون .

( ب ) عشرون وثلاثون وأربعون إلى "تسعون" ، . ولا يمكن حذف الزيادة ( الواو والتون أو الياء والتون ) لأن "عشر" ، ليست كلمة مفردة .

٢ - أسماء جمعت جمع مذكر سالماً ، دون استيفاء الشروط مثل :

عالمون جمع عالم وليست علماً ولا صفة لعاقل

أرصوص جمع أرض . . . . .

سنون جمع سنة . . . . .

٣ - جموع مذكر سالمة استعملت أعلاما، مثل :

علثيون عم لمكان في الجنة وأبست لعدس

نصيبين اسم بلد في العراق . . .

وتعامل هذه الأسماء الملحقمة بجمع المذكر السالم بإحدى الطرق الآتية :

١ - تلحقها العلامات الإعرافية التابوثة التي تحقق جمع المذكر السالم ،

مثل : عدى عشرون رجلا ، ودرأت عشرين رجلا ،

٢ - تعرب بالحركات على النون الأخيرة، على أن تلزمها الياء قبل النون

ويكون ذلك أما .

( أ ) مع التنوين مثل : هذه سنينٌ طيبةٌ ،

( ب ) بدون التنوين، مثل : هذه سنينٌ طيبةٌ .

ولست هذه الإعرافات صالحة لكل الملحققات . والاعتناء في تعيين ذلك

على ما سمعناها من العرب <sup>(١)</sup> .

### ملحقات المثني :

يلحق بالمثنى ما يأتي :

١ - كلمات تدل على اثنين مع وجود زيادة لا يمكن تجريدتها ، حيث

لا يتحلف عن ذلك كلمة مفردة، مثل اثنان . ولو جردناها من الألف والنون

لما كان المتحلف عن ذلك وهو : اثن ، كلمة عربية .

٢ - كلمة كلا وكلمة كلتا وهما يدلان على مثنى مع وجود حرف شبيه

بالزائد في آخرهما هو الألف .

وتعرب هذه الملحققات إعراب المثني .

وملاحظها أن السحاة قد اعتبروا الألف الأخيرة في كلا وكلتا شبيهة

(١) راجع النصوص التي تمثل لهذا في ابن عقيـن والأشـموني .

بالرائدة في أنها ليست ألفا دائماً ، بل إنها تكون ياء في حالاتي  
النصب والجر .

والواقع أن هناك عدداً من الكلمات التي تنتهي بمثل هذا الحرف المتغير ، منها  
• أو لو ، الملحقه بجمع المذكر السالم ، و دكلا ، و دكلنا ، الملحقان بالمشي .  
• ووفو بمعنى فهد ، و دوى ، بمعنى صاحب . وهما من الأسماء الخمسة . وسيأتي الحديث عنها .

### ٣ - حالات وجود نقص في الصيغة :

بمعنى بالنقص في صيغة الاسم أحد أمرين : أن يكون من الأسماء الخمسة ،  
وهي كلمات ثبت على أقل من ثلاثة حروف ، كما هي العادة في ساء الاسم ،  
أو أن يكون الاسم معتلاً الآخر .

#### ( ١ ) الأسماء الخمسة :

هذه الأسماء هي . أب . أح ، حم ، هو ( فهم ) ، دو . وهي كما ترى  
مبينة على حرفين فقط . وهناك كلمة أخرى اعتبرها بعض النحاة من هذه  
المجموعة من الأسماء وهي دهن ، ولم يعتبرها البعض الآخر .

ويمكن تقسيم هذه الأسماء إلى قسمين :

١ - ما ينتهي بحرف صحيح وهي : أب ، أح ، حم .

٢ - د علة وهي دهن ، و دهن ، .

#### بمعنى الأسماء الخمسة :

١ - في حالة عدم الإضافة .

تعرب الكلمات الثلاثة الأولى [ ( ١ ) ] بالحركات ، وتكون كبقية الأسماء .  
أما الكلمتين الأخيرتين ، فلا تسعملان غير مضامين وسبعمن مكانهما  
بعد علم الإضافة كلمة صاحب ، وهي بمعنى دو ، وكلمة دهن ، بدلا  
من دهن . .



ويرى النحاة أن «فو» هي «فم» حدثت ميمها وعوض عنها بالواو .  
ولا مبرر لدينا لهذا الفرص إذ لا بأس من اعتبار كل منهما كلمة مستقلة .  
٢ - في حالة الإضافة .

### الإضافة لباء المتكلم .

في هذه الحالة يكسر الحرف الأخير لمناسبة باء المتكلم، وتقدر الإعرابية عليه كما في بقية الأسماء المضافة لهذه الباء .  
وهكذا نقول : أفى ، أحي ، حى . ولا تصاف «فو» و «ذو» إلى باء المتكلم ، «ن نستعمل «فم» بدلا من «فو» فنقول «فى» ، و «صاحب» بدلا من «دو» فنقول «صاحى» .

### الإضافة لغير باء المتكلم . فيها ثلاثة أغارب :

تختص المجموعة (١) بإعرابين لا تشترك معها فيهما المجموعة (٢) . وهذان الإعرابان هما :

(١) إعرابها بحركات ظاهرة على آخرها كقبة الأسماء فنقول :  
هذا أمك ، هذا أمك ، هذا حمك . ومن ذلك قول الشاعر .  
نأبه اقتدى عدى في الكرم ومن شابه أنه فما ظلم  
(٢) تلزم الألف أو آخر الكلمات الثلاثة . ويعرب بحركات مقدرة عليها ، فنقول

هذا أمك ، ورأيت أمك ، ومررت بحك .

وفي هذه الأمثلة تكون «أب» مرفوعة نصمة مقدرة على الألف و «أخا» منصوبة نصحة مقدرة على الألف ، و «حما» محرورة بكسرة مقدرة على الألف .  
على هذا الرأي قول الشاعر :

بأناها وأبا أناها قد بلغا في انجد عاشاها

وهذان الإعرابان ضعيفان ، والأصح الإعراب الذي سنذكره . وهذا الإعراب يطبق على مجموعة (١) ومجموعة (٢) على السواء ، وهو :  
 ترفع بالواو وتنصب بالالف وبحر ، بناءً فقول  
 هذا أبوك . رأيت أخاك . مررت بحبيبتك . هذا ذو مال .  
 رأيت فاك الخ .

ويلاحظ أن هذا الإعراب خاص بالاسم المذكورة على صورتها المتقدمة ، فهو جمعت أو ثبوت أو دخل عليها أى تعديل فى الصيغة . عوملت معاملة الأسماء العادية مثل « هؤلاء أدؤكم » وفيه رفع جمع كلمة « أب » بالضممة .  
 (ب) الاسم المعتل .

من خصائص الأسماء المعربة أنها لا تنتهى بواو معدودة . ولهذا تنقسم الأسماء المعتلة إلى قسمين :

- ١ - المقصور وهو ما ينتهى بالفتحة لارمة - أى لا تسقط منه أداة .  
 وتقدر جمع الحركات الإعرابية عليها ، مثل .  
 هذا يحيى ، و رأيت يحيى ، ومررت يحيى
- ٢ - المنقوص ، وهو ما ينتهى بياء مد لارمة . وتقدر عليها الضمة والكسرة مثل : هذا القاصى ومررت بالقاصى ، أما المسحقة فتظهر عليها مثل :  
 رأيت القاصى .

#### العلامات الثانوية فى الأفعال

يأخذ الفعل علامات الإعراب الثانوية عند وجود نقص أو زيادة فى صيغته على التفصيل الآتى .

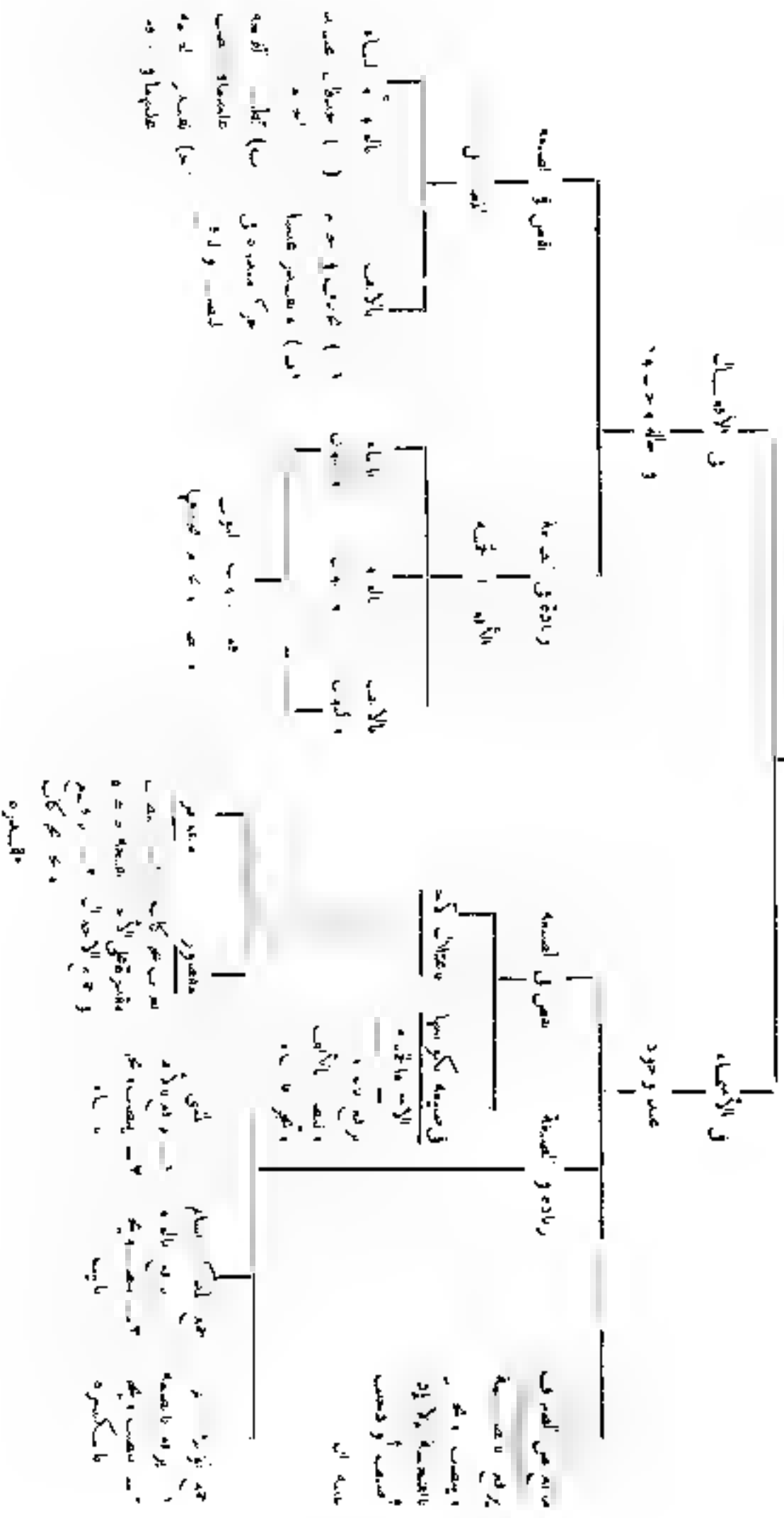
- ١ - حالة وجود نقص فى الصيغة .  
 ويكون ذلك إذا كان آخر الفعل حرف عه . وإعرابه حسب حالتان .  
 (١) إذا كان آخر الفعل ألفاً فإياه .

- ١ - تحذف في حالة الحزم مثل لم يسع .
- ٢ - تقدر عليها حركة النصب والرفع مثل يسعى ، لن يسعى .  
(ب) إذا كان آخر الفعل واوا أو ياء فإيهما :
  - ١ - تحذفان عند الحزم مثل لم يحصر ، لم يدع .
  - ٢ - تقدر عليهما حركة الرفع مثل يمضي ، يدعوا .
  - ٣ - تظهر عليهما حركة النصب مثل لن يمضي ، لن يدعوا .
- ٢ - حالة وجود زيادة في الصيغة .  
ويكون ذلك إذا كان في آخرها ألف التثنية والنون ، أو واو الجماعة والنون ، أو ياء المخاطبة والنون . وهما يرب الفع هكذا :
  - ١ - يرفع ثبوت النون ، مثل تضربان ، تضربون ، تصرين .
  - ٢ - يحزم وينصب بحذفها ، مثل لن تضربا ، لم تضربا ، لن تضربوا ، لم تضربوا ، لن تضربي ، لم تضربي .

\* \* \*

هذا استعراض سريع للعلامات الإعرابية الثانوية ، وسننصها جميعاً  
في الجدول الآتي :

## علامات الأعسرال الثانوية



### نظرة في إعراب :

سبق أن رفضنا الملل المنطقية التي يبرر بها الحاجة إعراب الكلمات أو ساءها واكتفينا بتسجيل ظاهرة الإعراب أو البناء دون التعليل لها . ومن اللغات ما تشيع منها ظاهرة الإعراب مثل اللغة العربية والألمانية . ومنها ما لا حاجة لها إلى نظرية الإعراب ، حيث تلزم أواخر كلماتها النكبين مثل اللغة الانجليزية . وقد تفقد اللغة ظاهرة الإعراب بمرور الزمن . وهذا هو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة ، التي نزعت أواخر كلماتها إلى لزوم حالة واحدة في مختلف التراكيب .

### الإعراب والموقع الإعرابي :

لا بد لنا من التفريق بين هذين الأمرين .

١ — الإعراب : هو كما مر بك تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب . ويساقصه الساء . وهو عدم تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب . والإعراب أو الساء صفة ذاتية للفظ ، تصرف الطر عن وظيفته في الجملة . ومثله في هذا مثل الطول أو القصر الذي أوصف به . باعتباري الذائق لا باعتباري مدرسا في الكلية أو كاتبا بها .

٢ — الموقع الإعرابي : لو قلنا إن جملة « قام محمد » جملة فعلية ، فعنى هذا وجود كلمتين بينهما علاقة من نوع خاص . ولا نقصد هنا بالكلمتين « قام » بذاتها و« محمد » بذاتها ، بل أى كلمة من نوع « قام » وأى كلمة من نوع « محمد » بحيث لو أتينا بكلمة « حصر » أو « أخذ » أو « سافر » الخ بدلا من « قام » ، وبكلمة « على » أو « خالد » أو « إبراهيم » بدلا من « محمد » ، ووجدت علاقة بين الكلمة الأولى وبين الثانية شبيهة « بعلاقة الموجودة بين قام ومحمد » لما كان هناك اختلاف في النتيجة . وفي الجملة المذكورة يمكن القول بوجود موقعين إعرابين :

أولها الفعلية ، ويمثلها الفعل ، قام ، أو ، قعد ، أو ، أخذ ، اح  
وثانيهما اسمية ، ويمثلها الاسم ، محمد ، أو ، علي ، أو ، إبراهيم ، الخ .  
والفعلية والاسمية موقعتا إعراباً

### الفرق بين الإعراب والموقع الإعرابي .

الموقع الإعرابي أمر متغير يعرض للحكمة أما الإعراب فهو كما سبق  
أمر ذاتي فيها لا يتغير عنها . فالكلمة محمد توصف بالإعراب بصرف النظر  
عن موقعها الذي يتغير من تركيب إلى تركيب . ولا يمكن هذه الكلمة أن تكون  
غير معرفة والكلمة هذا ، مبنية ولا يمكن أن تكون سوى ذلك .  
وفي الأمثلة الآتية نجد كلا من لفظ ، محمد ، ولفظ هذا يشغل عدداً من  
المواقع الإعرابية .

جاء محمد	جاء هذا	الموقع الإعرابي فاعل
رأيت محمداً	رأيت هذا	مفعول
مررت بمحمد	مررت بهذا	محرور بالحرف
جاء علي ومحمد	جاء ذلك وهذا	موصوف

ونجد من الأمثلة أن آخر كلمة محمد يقبل حركات مختلفة ، أما آخر لفظ  
هذا فلا يقبل سوى الفتحة الطويلة في آخره ( ويسمى النحاة السكون ) .  
وهذا فإن كلمة محمد معرفة وهذا مبنية . وقول محمد ، للحركات المختلفة وعدم  
قبول هذا ، لخاصة ذاتية لكل منهما تسمى الإعراب أو البناء . أما الموقع الإعرابي  
فهو حالة طارئة لكل من محمد ، وهذا ، تختلف من تركيب إلى آخر كما رأيت .  
وإذا تقرر أن الإعراب أو البناء أمر لازم للفظ بدائه لا ينفك عنه .  
وأنه متوقف على الموقع الإعرابي ، فإنه من غير الصحيح أن يقرر النحاة  
أن المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة ، وأن اسم ، لا ، النافية للجنس  
من المبيات . وذلك لأن كون الاسم منادى أو اسماً لا هو موقع إعرابي  
عارض للكلمة وليس بحالة ذاتية . وكما لا يصح أن يقال أن هذا الاسم

أو دالك معرب لأنه فاعل أو لأنه مفعول ، فإنه لا يصح أيضا أن نقول بأن الاسم قد بنى لأنه منادى ، أو لأنه اسم للا نافية للجنس .

وَمَا لَا شَيْءَ فِيهِ أَنْ لَمْ يَصِدْ ، مُحَمَّدٌ ، وَلَفْظُ دَرْجٍ ، يَدْخُلَانِ تَحْتَ تَعْرِيفِ دِ الْمَعْرَبِ ، لِأَنَّ كِلَاهُمَا يَتَعَبَّرُ بِآخَرِهِ شَعِيرِ التَّرَاكِبِ . وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ لَمْ تَنْقُصْ فِي الْأَمْنَةِ دِ يَا مُحَمَّدٌ ، وَدِ يَارِجٌ ، وَدِ لَارِجٌ فِي الدَّارِ ، فَلَا تَزَالُ كُلُّ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ تَقْصُرُ تَعَبَّرُ بِآخَرِهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي تَرْكِيبِ آخَرٍ غَيْرِ التَّنَادِ وَحَمَةِ ، لَا ، نَافَةِ لِلْجِنْسِ .

وقد علل النحاة بناء اسم د لا ، بأنه قد ركب معها تركيب د خمسة عشر ، وهذه دعوى لا دليـل عليها ، بل إنه لا وجه للشبه بين هذا التركيب وذاك . وتركيب د لا ، مع اسمها من العلاقات الاعرابية التي يعمل فيها أحد الطرفين في الآخر . بدليل أن الاسم إذا كان مصافا نصب ولم يكن ، وأن اسمها المفرد المبني في محل نصب . ولست علاقة د خمسة ، د عشر ، في تركيب د خمسة عشر ، من علاقة العام بالمعمول .

أما تعليل النحاة لباء المنادى المفرد العم ، فهو أنه يقع موقع الضمير ، حيث أن د يا محمد ، تسوى في المعنى د ادعوك ، وأن د محمد ، تساوى د الكاف ، و د يا ، تساوى د ادعوه ، . ونحن نقول للنحاة أنه لا تساوى بين جملة د يا محمد ، وجملة د ادعوك ، . فإن الأولى إنشائية والثانية خبرية ، ولا تساوى بين الإثبات والخبر . أما أن د محمد ، مساوية للكاف و د ادعوه ، مساوية د ليا ، فأمر غير مقبول أيضا . وديك لأنه من المعلوم أن الكاف فصله يمكن الاستغناء عنها ، وأن د ادعوه ، وحدها إسناد كامل يتم به الكلام . وهن نفس النحاة مقتضى تأويلهم فيقولون بأن د يا ، وحدها إسناد كامل كذلك يتم به الكلام دون محمد .

إن المعرب أو المبني كما قلنا هو الكلمة مخصوصها - أي كلمة محمد أو على أو هذا - لا موقعها . وهكذا لا يصح أن نقول بأن الفاعل أو المفعول

أو أحال معرب أو غير معرب ، لأن هذه مواقع إعرابية تحددتها التركيبات المختلفة ، والقاعن والمفعول والنداء وسواها من المواقع الإعرابية ليست كلمات بالذات ، بل وظائف تشعلها الكلمات ، كما أن العميد والمدرس والضابط وظيفت تشعلها الأفراد .

وهكذا يرى أن النحاة قد حبطوا بين الإعراب والموقع الإعرابي ، فوقعوا في هذا الخطأ الذي عرصت إليه . وقد دعى النحاة إلى هذا الخلط حرصاً على أن الاسم المعرب المنصرف عندهم يجب تنوينه . و محمد ، اسم معرب منصرف ولكنه في النداء لا ينون . ولتصحيح دعواهم قالوا بأن الممدى المفرد العلم والمكرة المقصودة . وكلاهما لا ينون . لا يمكن أن يكونا معربين ، لأن الاسم المعرب غير المنصوع من الصرف يلزم التنوين إن لم يكن مصافاً إليه أو محيئاً . وقد كان من الممكن للنحاة أن يضيفوا حالة ثالثة لامتناع التنوين هي وقوع الاسم مادي على أن يكون علماً مفرداً أو مكرة منصرفة وحالة رابعة هي اسم دال ، النافية للجنس ، وهذا يتفادون مثل هذا الخلط والتناقض (١) .

الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية . لكل موقع إعرابي حالة إعرابية وسنأخذك في حديثنا بالتدرج حتى تصل إلى معرفتها .

في المثال ، صر محمد علماً ، يوجد ثلاثة مواقع إعرابية هي

١ — موقع الفاعل المسند .

٢ — موقع القاعن المسند إليه .

٣ — موقع المفعول .

(١) مررت أن هناك نوبنا نحن نعصر الأسماء اسمية يسمى نوبن التنكير ويوجد هذا التنوين في الأعلام المخومة بويه وفي بعض أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ونحن نساء كيف يدخل التنوين لدى هو من علامات المعرب عن المبني وهل يرون نذوها بدحوه ؟ وإد صح هذا فهو انعدمت عنه الباء ؟ ! ؟ وعندما أنه لابد من دراسته والتنوين من جديد في ضوء هذه الجوانب وتدور وأوير



وقد شغل الموقع الأول كلمة « ضرب » ، وكان من الممكن أن تشغله كلمة أخرى مثل : « أخذ » مثلاً . كما شغل الموقع الثاني كلمة « محمد » ، وكان من الممكن أن تشغله كلمة « الولد » . أما الموقع الثالث فقد شغله كلمة « علياً » ، وكان من الممكن أن تشغله كلمة « كتاباً » .

ومعنى هذا عدم وجود فرق في التركيب بين « ضرب محمد علياً » و « أخذ الولد كتاباً » ، فكل منهما تركيب يعوى يحتوى على المواقع الإعرابية المشار إليها . والخلاف بين هذين التركيبين خلاف قاموسى يتحصر في دلالة المفردات ولا غير . والموقع الإعرابى يستلزم حكماً إعرابياً هو ما نسميه بالحالة الإعرابية<sup>(١)</sup> . وهذه الحالة لا تظهر في الفعل « ضرب » ، لأنه مبنى . ولكنها تظهر في كلمة « محمد » ، وكلمة « علياً » .

وقد تظهر الحالات الإعرابية في اللفظ بالعلامات الإعرابية ، وقد لا تظهر . وفي اللغة العربية حالات إعرابية أربعة هي : الرفع والنصب والجر والحزم ولكل من هذه الحالات علامات سبق تفصيلها .

والحالة الإعرابية أمر اعتبارى ذهنى ، أما العلامة الإعرابية فأمر لفظى ، فإلى يظهر على الفاعل « محمد » في المثال السابق هو الضم وليس الرفع . وإذا كانت العلامة أمراً لفظياً فمن غير السليم أن نقول بأنها مقدرة أو منوية أو غير ذلك من العبارات التى يرددها النحاة ، لأن الكلمة أو الصوت الذى لم يلفظ أمر لا وجود له . من أجل ذلك قلنا بوجود أمرين مختلفين . هما الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية . والحالة يمكن أن تلحظ في الدهن لأنها أمر اعتبارى أما اللفظ فلا يمكن أن يلحظ ، من إنه يقال أو لا يقال ولا ثالث لهما الاحتمالين

وبناء على هذا انقسمت الحالة الإعرابية - لا العلامة الإعرابية - إلى ظاهرة وغير ظاهرة أما العلامة فهي موجودة أو غير موجودة . ونظهر الحالة الإعرابية بالعلامات التى نراها مكتوبة ونسميها ملفوظة في أواخر الكلمات .

---

(١) هذا بناء على فرص النجاء أن الحرف لا محل له من الإعراب والحق أن الحرف يشغل موقعا إعرابياً ولكنه لا يستلزم حكماً إعرابياً

وعند النحاة أن الحالة الإعرابية الظاهرة قد تكون بالإصالة أو بالعمارة . أما الحالة الأصلية فمرفع ، محمد ، لأنه فاعل في الجملة . جاء محمد ، . وأما الحالة الإعرابية المستعارة فيحصر في منها مثلاً .

١ - دخت بلا راد ، . ويقول النحاة إن الباء حرف جر ، وإن دلا ، بمعنى غير ، شبه مضاف إلى د راد ، . وأن د راد ، استعارت الجر من د لا ، .

وهذا ولا شك تحمل وهدر دفع النحاة إليه فرص منطقي . وعندهم أنه لا يمكن أن يدخل حرف على حرف آخر ، لأن الحروف كما قلنا تدل على العلاقة وهي أمر يفهم بين الأحداث والدوات لحسب . وساء عليه فلا يصح أن تكون د لا ، سوى اسم بمعنى غير ، حتى يصح دخول حرف الجر عليها . وإذا كانت إسماً فما موقعها من الإعراب ؟ لا موقع لها غير الإضافة . ولكن الإضافة غير ممكنة ، وإلا لكانت د لا ، مضافة للاسم السكرة بعدما عند عدم وجود حرف الجر . لأنه لو صح أن د لا ، مضافة لراد في د لا راد ، . للزم أن تكون مضافة لها في د لا راد ، بدور الباء . ولم يرد نص واحد يجر فيه الاسم السكرة الواقع بعد د لا ، . وتحلصاً من هذا الموقف قال النحاة بأن د لا ، ليست مضافة بل شبيهة بالمضاف . وإذا لم تكن د لا ، مضافة إلى د راد ، . فما سبب جر د راد ، ؟ سبه عندهم أن د راد ، قد استعارت الجر من د لا ، . من يعجك مثل هذا التفريق ؟ أما أما فلا .

٢ - يعرب الخصري عبارة د المغرب والمبني ، في حاشيته على <sup>(١)</sup> ابن عقيل فيقول د ال ، فيهما ( أى في كلمة المغرب وكلمة المبني ) اسم موصول . وكلمة د معرب ، . سبى ، صلة الموصول لا محس لها من الإعراب . أما الرفع الطاهر عنهما فهو مستعار من اسم الموصول الذي هو د ال ، . ونحن لا نقبل

الظر ابن عقيل - حاشية الخصري أول باب المغرب والمبني .

استعارة الحكم الإعرابي . إذ أنه أمر ثابت للكلمة من موقعها هي لا من موقع سواها .

### الحالة الإعرابية غير الطاهرة :

يقول النحاة بوجود نوعين من الإعراب غير الطاهر ، هم الإعراب على المحل والإعراب المقدر .

#### ١ - الإعراب على المحل :

يتمتع ظهور العلامات الإعرابية عند النحاة في حالتين<sup>(١)</sup> .

( أ ) عند ما يشعل الاسم المبني موقعاً إعرابياً . ولما كان الاسم المبني غير معرب ، فقد قال النحاة بأنه معرب محلاً لا لفظاً . ومعنى أنه معرب محلاً أنه قد وقع موقعاً إعرابياً يقتضى الرفع . ولكن بناءه حال دون اكتسابه له . وفي المثال : جاء محمد . والمثال جاء هذا يقع كل من « محمد » و « هذا » فاعلاً والكر « محمد » يكتسب الرفع لأنه اسم معرب . أما « هذا » فاسم مبني لا يكتسب الرفع أو سواه . ولهذا يقولون بأن « هذا » قد وقعت في محل لو وقع فيه سواه من الأسماء المعربة لكان مرفوعاً .

( ب ) عند ما تشعل الجملة موقعاً إعرابياً . والمعروف أن الإعراب هو تعير أو آخر الكلمة ، وهذا لا يمكن أن توصف الجملة بأنها معربة أو منية . لأنها ليست كلمة ولهذا يقولون في الجملة :

« جاء محمد وهو يجرى » ، إن جملة « وهو يجرى » في محل نصب حال يريدون بذلك أنك لو أتيت بدلاً منها باسم مصدر فقلت : « جاء محمد جارياً »

---

( ١ ) ربما كانت هناك بعض الحالات الأخرى التي لم نصادفها في قراءتنا لأن النحاة لم يخصصوا محلاً لبحث الإعراب على المحل على ما نعلم .

لصكان هذا الاسم المصوباً على أحابة .

## ٢ - الإعراب المقدر .

، أيت كيف أنه من غير الممكن أن تكتسب أحلة أو الاسم المنى الرفع أو نصب أو آخر .

ويرى النحاة أن هناك بعض الكلمات - أو ما يساوي الكلمات<sup>(١)</sup> - التي تقل هذه الأمور ، لأنها معربة ، ولكنها لا تأخذ أية علامة من علامات الإعراب لمربع أعطى وستحاول هنا ذكر بعض هذه الحالات .

( ١ ) المصدر المؤول . مثل ، أريد أن أقوم ، ويرى النحاة أن ، أن أقوم ، مصدر مؤول منصوب بفتحة مقدرة لأنه مفعول ، ويؤولون المثال ، لحلة ، يد القيام ، .

( ٢ ) الأسماء المعينة من . جاء القاصي ورأت عيسى ، وعد النحاة أن ، القاصي ، فاعل مرفوع بحصة مقدرة على آخره لتثنى ، وأن عيسى مفعول منصوب بفتحة مقدرة على آخره لتعذر .

## ( ٣ ) اشتغال المحل بحركة غير الحركة الإعرابية :

وهناك عدة حالات لهذا منها -

### ( ١ ) المحرور بحرف رائد .

في المثال دلت قائم ، يعرب النحاة الباء حرف جر رند قائم ، محروراً بحرف الجر لا رائد ، وهي في نفس الوقت حرف وليس ، منصوب بفتحة مقدرة مع من طمور ها اشتغال المحل بحركة حرف آخر الرائد . ومعنى هذا أنه وحذف حرف الجر فقلنا دلت قائم ، لظهر لنصب على قائم ، .

( ب ) فاعل المصدر الذي ينصب مفعولاً مثل ، أعجبي صرب ريد عمرا ، ويعرب النحاة ، صرب ، فاعلاً لأعجب ، ووصرب ، مصابو ريد ، مصابو ريد .

( ١ ) تعنى هذه العبارة المصادر المؤولة

و د عمرا ، مفعولا لصرب . أما فاعل وضرب ، فهو المضاف إليه د زيد ، وهو مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإصافة .  
(ح) اشتغال المحل بحركة الماسية . مثل د أحدث كثنائي ، ويعرب النحاة كتاب ، مفعولا . وهو منصوب بفتحة مقدرة على الباء . مع من ظهورها اشتغال المحل ( أي الباء ) بحركة الكسر التي تناسب الياء الملحقة بها .

(و) اشتغال المحل بحركة الحكاية . في العبارة د ويعرب النحاة صرب فاعلا ، المذكورة في د ب ، كلمة وضرب ، مفعول ويعرب د . لسكت لم نستطع نصيبها . لأننا نرونها كما ذكرت في الجملة السابقة د أعجبي صرب زيد عمرا . . ولهذا نتحتم أن تحتفظ بالصمة الموجودة على الباء . ويقول النحاة أن د صرب ، في حمة د يعرب النحاة صرب الخ ، مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الباء . مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

#### مناقشة نظرية التقدير :

يلعب التقدير دوراً كبيراً في النحو العربي . وذلك لأن النحاة كثيراً ما يتجاوزون إليه لتصحيح رأي قالوا به . والتقدير ولاشك أمر غير واقعي ، لأن يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة ( كما في ١ ) ، فإنهم يهتمون بوجود كلمة غير موجودة ، مصونة بفتحة غير موجودة . ونحن حين نرفض نظرية التقدير برفضها لعدم واقعيتها هذه ، والكلمة التي يلحظها الحوي - أو بقدرها - ليست بكلمة على الإطلاق . والحركة التي بتصورها في آخرها ليست بحركة أيضاً . والنحاة في هذا كمن سجل ، حود الصلاب فيعقد امتحاناً ويورع كراسات الإجابة وأوراق الأسئلة مجرد هذا الخيال . وقد سبق أن قلنا إن الكلمة مجموعة من الأصوات الملفوظة بالفعل لا الملفوظة في الدعوى<sup>(١)</sup> .

الحق أن ما دعى النحاة للتقدير ليس أمر لغوياً لفظياً بل دلالياً . ولا بأس

(١) على هذا حوى النحاة في تعريفهم للفظ والقول والكلمة والكلام . أو على

القول هذا ما يؤخذ من كلامهم عنها .

لدينا عند دراسة دلالة اللفظ - ولها طريقها الخاصة بها - من ملاحظة الاعتبارات المختلفة التي تؤدي بالنحاة للتقدير

هذا هو السبب العسفي الذي من أجله رفضنا نظرية التقدير . على أنه من اللازم كذلك أن نشير إلى بعض المآخذ الأخرى التي تراها جديرة بالذكر .

١ - رأينا أن تقسيم النحاة للكلمة إلى معرفة ومبني قائم على أساس قابلية آخرها للتغير بالحركات أو عدم التغير بها - تبعاً لوجودها في تركيبات مختلفة - وساء على ذلك لا نرى أي فارق بين كلمة « عيسى » وكلمة « هذا » . وعند النحاة أن « عيسى » كلمة معرفة مع أن آخرها لا يتغير بتغير التراكيب . وهم يقولون إن هذه الكلمة معرفة بحركة مقدرة على آخرها للتغير - أي لوجود الألف التي لا تقبل الحركة . وهذا الكلام نفسه يمكن أن ينطبق على لفظ « هذا » . صحيح إن هناك بعض وجوه الاختلاف بين كلمة « عيسى » وكلمة « هذا » ، ولكن ذلك لا يعنى أنهما مختلفان كل عن الآخر باعتبار تغير أو آخرهما الذي هو أساس الإعراب أو البناء .

٢ - في المثال « لست قائم » ، نقول النحاة بأن الباء في قائم حروف حر . ثم ، وأن قائم ، خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة الخ . ومعنى أنها حروف حر رائد إمكان الاستعانة عنها ، دون تأثير المعنى العام بهذا ، حيث يمكن أن نقول « لست قائماً » ، دون فرق كبير في المعنى . وفي المثال « لست قائم » ، عند النحاة عدة مواقع إعرابية يهتما بها اثنان .

( أ ) موقع المحرور بالباء الراءدة . ويستلزم جر كلمة قائم . وقد تحقق هذا ظهور الكسرة عليها

( ب ) موقع خبر ليس . ويفتضى نصب كلمة قائم بالفتحة . ولما كانت كلمة قائم ، محرومة بالكسرة التي جاءت من أجل وجود الباء ، فقد قال النحاة

وجود فحة مقدرة على هذه الكلمة كما قلنا . وعندها أنه لا حاجة إلى التقدير  
وذلك ما أحسنه من

أه لا . هو . وجود موقعين إعرابين . هما موقع المحرور وموقع  
حبر ليس . وبه . . . . . عن ذلك يوجد حالتان إعرابتان . إحداهما أخذ العلامة  
وهي حالة ح . . . . . ظهرت من تحتها الكسرة . والثانية لا علامة لها وهي حالة  
و حبر ليس . . . . . وعندها أنه لا نحتاج وجود علامة لكل حالة إعرابية .

ثانياً : يمكن أن نقول بعدم وجود موقع و حبر ليس . في مثل هذه  
الجملة . وبناء على هذا الاعتبار نكون هذه جملة ذات طرف اسنادي وحده<sup>(١)</sup>  
ولست هما في محل عرص هذه النظرية أو الدواع عنها .

٣ - في المثال : أعجبت صرب زيد عمرأ . يقول النحاة بأن زيد ، فاعل  
و صرب ، وأنه في نفس الوقت مضاف إليه . أما كونه مضافاً إليه فهذا  
واضح من العلامة الإعرابية التي تثبت جره ، بالإضافة . ولكن ما الداعي  
لاعتباره مفعلاً ؟ الداعي لهذا الاعتبار هو وجود المفعول ، عمرأ . .  
ولا يستسيغ النحاة وجود مفعول دون وجود فاعل . وعندها أن هذا تفكير  
مطلبي ، وأنه ليس هناك مانع لفظي تركيب من هذا على الإطلاق .

٤ - في كل من المثالين المذكورين في ح . . . . . ص ٥٢ - عرض الحويون  
وجود علامة مقدرة للإعراب . ونحن كما سبق لانتم وجود العلامات الإعرابية  
حيث أن وجودها أو عدم وجودها ، خاصص لقابلية شكل الكلمة لها . وفي  
هذين المثالين وجد مانع من ظهور العلامة الإعرابية . هو وجود حركة  
الحكاية . . . . . فم تظهر . وهذا كل ما هناك . لا تقدير ولا تأويل .

(١) من أجل ذات الطرف الاسنادي الواحد الحالات التي ذكرها النحاة  
لوجوب حذف الحرف ووجوب حذف المبتدأ

وختلاصة الأمر أما قول ضرورة التفريق بين أفكار أربعة ، هي الإعراب ، والموقع الاعرابي ، والحالة الإعرابية ، والعلامات الإعرابية . ويمكن للباحث أن يدرس اللغة العربية من جديد على ضوء التفريق بين هذه الأمور . وسيكون من نتيجة ذلك أن نختلف عن النحاة في عدة أمور .

١- عند النحاة لا يكتسب المبنى ارفع أو النصب أو الجزم<sup>(١)</sup> لأنها أمور تخص الكلمات المعربة . وعندما أن هذه الأمور حالات إعرابية لمواقع إعرابية. ولما كان كل من المبنى والمعرب يشغل المواقع الإعرابية المحتملة ، فإنه يكتسب بذلك الحالات الإعرابية المذكورة .

٢ - لما كانت العلامة الإعرابية من مستلزمات الإعراب ، والحالة الإعرابية من مستلزمات الموقع الإعرابي ، فإنه لا يتحتم وجود علامة إعرابية لكل حالة إعرابية . وبالتالي لا محتاج إلى نظرية تقدير العلامات الإعرابية ، التي نراها غير سليمة .

٣ - عند النحاة أن المانع من ظهور العلامة الإعرابية هو عار . (١) أصلي ، أي ناتج من بناء الكلمة. وهذا يكون في حالة الأسماء المبنية التي يعتبرها النحاة ضعيفة لأنها أشبهت بالحروف كما مر بك. وتعرّب الكلمة ما محلا .

(ب) عارض، وهو الناتج عن وجود ظروف لفظية تمنع ظهور العلامة الإعرابية ، كأن يكون الاسم مقوصاً أو مقصوراً أو غير ذلك من أسباب الإعراب بالعلامات المقدرة .

وعندنا أنه لا فرق بين الحالتين ، وأنه من المحتم أن نعبد تقسيم الكلمات باعتبار قبول أو إخراجها للحركات أو عدم قبولها ، بحيث نتخلص من الفروض المتعسفة التي أوجب النحاة بها التفريق بين كلمة «هذا» وكلمة «عسى» كما مر بك.

(١) لهذا لا يقولون بأن الاسم المبني مرفوع مثلاً ولكن في محل رفع



يتبع لك فيما سبق بعض العيوب التي تغتور تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبينة. ويود الآن أن نعزج نفسي حديثاً . وأول ما يلاحظ في الكلمة العربية ، وجود طائفة من الكلمات تنتهي بحروف علة ، وطائفة أخرى لا تنتهي بها . وسيكون هذا هو أساس تقسيم بنى سجرية على الكلمات .

أولاً : الكلمات المنتهية بحروف علة .

هناك كلمات تنتهي بحروف علة من أصل بينها ، وكلمات تنتهي بحروف علة رأت عليها مع النون . ونظراً لأن أواخر هذه الكلمات تتغير حسب حروف العلة التي توجد م<sup>(١)</sup> ، فقد جعلناها فيما مستعلا عن الكلمات التي تنتهي بحروف صحيحة وإليك لبيان .

١- كلمات تزيد فيها حروف لعة مع النون .

توجد هذه زيادات في أواخر الأسماء أو الأفعال . وفي أواخر الأسماء تأتي الألف والنون للثنية والواو والنون للجمع . والملاحظ أن الألف والواو ليستا ثابتين ، بل هما قد تتغيران إلى ياء على ما مر بك في علامات الإعراب الناموية . والملاحظ أيضاً أن النون الأخيرة ليست ثابتة ، بل أنها تسقط في حالة الإضافة . أما في الأفعال فتزيد ياء المحاسبة وواو الجماعة وألف الاثنين ، مع وجود نون بعدها في هذه الحالات الثلاثة . وهذه النون تحذف في حالات الحرم والأصب . ولم كانت النون التي بعد حروف العلة المذكورة فإنه لتحذف ، فقد رأينا أعمار هذه الحالات من حالات نهاية الكلمة بحروف علة سيرا للتقسيم .

٢- كلمات تنتهي بحروف علة أصلي دون نون .

هذه تكون هذه الكلمات إسماً أو فعلاً أو حرفاً . ولا تتغير أواخر الحروف المعتل على الإطلاق . أما أواخر الفعل المعتل فيها تتغير في الحالات الإعرابية

(١) مثال ذلك الاختلاف بين الاسم المفصّل والاسم المنقوص فإن جميع الحركات لا تظهر على الأول وبعضها يظهر على الثاني وكلاهما يختلف عن الاسم الصحيح الآخر .

المختلفة، طبقا لحرف العلة ذاته على التفصيل الذى مر بك<sup>(١)</sup>. وأما الاسم فهناك نوعان نوع يتغير حرف العلة فيه حسب الحالة الاعرابية وهو محصور فى كلمات قليلة هى «دو» وتتغير الواو فيها إلى ألف أو ياء كما تتغير فى الأسماء الخمسة، وهكلاء، وهكتاء، وتتغير ألفها كما تتغير الألف فى المشى، وأولو وتتغير واوها كما تتغير الواو فى جمع المذكر السالم. أما النوع الآخر فإن حرف العلة فيه غير قاس لأن يستبدل به حرف علة آخر. وينتهى آخر هذا النوع «ألف» فيسمى مقصوراً أو ياء فيسمى منقوصاً. وقد مررت بك تفاصيل العلامات الإعرابية لكل منهما.

ثانياً - الكلمات المنتهية بحروف صحيحة: تنقسم هذه إلى كلمات تقبل حركة واحدة، وكلمات تقبل إحدى حركتين، وكلمات تقبل ثلاث حركات. وهناك بعض الأسماء وبعض الأفعال لا تقبل سوى حركة واحدة. وقد يكون هذا لسبب صوتى عارض مثل دخول ياء المتكلم على الكلمة. والحروف كلها لا تقبل إلا حركة واحدة. أما ما يقبل إحدى حركتين من الأسماء فيشمل جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف على التفصيل الذى ذكرناه من قبل، كما يشمل بعض الظروف مثل «بعد»، التى تقبل الفتحة والكسرة فى آخرها. وما عدا هذا من الكلمات يقبل آخره إحدى حركات ثلاث ذكرناها كلها لك.

وإليك تلخيص كل ذلك فى الشكل الآتى:

(١) انظر ص ٤١ وما بعدها



هذا هو التقسيم الذى يدعى اليه وهو يتغير بما يأتى .

١ - تعادى التقسيم إلى معرب ومبنى على طريقة السحابة ، ومن ثم تعادى التعليقات المنطقية التى تحدثنا عن فسادها .

٢ - لم يهرق بين الكلمات المتماثلة مثل «مداء» ومصطفى التى فرق السحابة بينها ، مع أنها فى الواقع لا تختلف إحداها عن الأخرى ، لأن أحرك كل منها لا تتغير التراكيب .

٣ - ينبغى هذا التقسيم التقديرات التعسفية كتقدير سيبويه فى إعراب «ر حدة» ، وتأويله إياها تأويلاً لا تقبله اللغة . وهو تأويل سنناقشه فى «ب الحاء» ولكننا هنا نقول بأن كلمة «وحدة» تلزم حركة واحدة فى آخرها على الفتحة وهذا لا يختلف فى الواقع عن كلمة «كيف» .

٤ - لا يصطرنج هذا التقسيم إلى تقدير حركات إعرابية فى آخر الكلمة التى لحقتها الياء مثلاً ، حيث أننا سنقول بأن هذه من الحالات التى تلزم أواخر الكلمات فيها حركة واحدة لسبب صوتى عارض . كما أننا لن نقول بوجود حركة مقدره على آخر المقوص أو المقصور ، لأننا نقول منذ البداية بأنها كلمات تقبل حالة واحدة .

٥ - وأخيراً يقوم هذا التقسيم على واقعية الألفاظ ، لا على أمور اعتبارية لا علاقة لها باللغة .

• • •

بلى لا أشك فى أن ما عرضت إليه ليس سوى محاولة تقبل الفد كما تقبل الريدة والنقص ، فى ضوء البحث الواسع المستفيض . وكل ما يهمنى هنا هو أن أثير الطريق وسأنتبع كل من يسير فيه .

## التقسيمات الفرعية للكلمة

سبق أن قسمنا الكلمة ابتداءً إلى اسم وفعل وحرف . ونقسم كل نوع من هذه الأنواع بدوره إلى أقسام فرعية . وقد سبق كذلك أن أشرنا إلى أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر . أما الحرف فم يفرد له الحاجة تقسيماً خاصاً ، وإن كانوا قد ذكروا في مواضع متفرقة عمل بعض الحروف أو معانيها أو وظيفتها في الجملة . ونقسم الاسم هي أهم الأقسام الفرعية للكلمة عند الحاجة . وهي التي سنتحدث عنها في الصفحات التالية .

### أقسام الاسم

نقسم الحاجة الاسم إلى قسمين : معرف ومبني . وقد عرفوا المعرب بأنه الاسم الذي يقبل دخول «أل» التي للتعريف ، أو الذي يقع موقع اسم يقبل دخوله ، وفي هذا التعريف أمران يحتاجان للتفسير .

أما الأول فهو أننا وصفنا «أل» بكونها للتعريف ، وذلك لأن هناك بعض الأعلام ( أي أسماء الأشخاص ) التي تدخل عليها «أل» ، وقد كانت الأعلام معرفة بذاتها . فإن دخول «أل» عليها لم يكن للتعريف . ومثل ذلك اسم «عباس» وهو معرفة . ونحن نسمعه أحياناً نال متاء العباس . وهذا المتاء من التسمية شائع في مصر حيث لدينا من الأسماء : سيد ، و «سيد» ، «سعيد» ، و «السعيد» ، «شحات» ، و «لشحات» ، «أخ» ، و «أخي» ، و «أل» ، في هذه الأسماء . لا تؤثر في الاسم «تعريف» لأنه معرفة بذاتها .

أما الثاني فهو أن هناك بعض الأسماء السكرة التي لا تقبل «أل» ، ويرى

---

(١) نحن التعريف كما ذكره بن عميل في «اللسان» والمعرفة هو «السكرة» ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف — أبدلنا هذه العبارة بعبارة التي للتعريف — أو يقع موقع ما يقبل «أل» .

النحاة أن هذه تقع موقع بعض الأسماء التي تقبل دأل، وأنها لذلك تساويها فلا بد أن تكون مكررة مثلها . مثال هذا كلمة «دو» ، وهي بمعنى كلمة صاحب ، ولا تقبل دخول دأل ، ولكن الكلمة التي تساويها وهي «صاحب» نفس ذلك . ولهذا تعتبر «دو» مكررة ، لأنها تساوي «صاحب» وهي مكررة . عدد النحاة بعد ذكر ما رويته لك هنا أنواع الأسماء المعروفة .

وقس أن نستطرد في ذكر هذه الأنواع ، نود أن نقف هنا قليلاً لنناقش ما ذكره النحاة .

نلاحظ أولاً أن تقسيم النحاة للاسم هنا كان على أساس دلالة على معنى أو غير معنى ، وإن كان تعريفهم للمكررة تعريفاً يعتمد على شكل الكلمة ، حيث قالوا بأنها الاسم الذي يقبل دخول دأل ، ودخول دأل ، أو عدمه أمر يتعلق بشكل الكلمة لا بمعناها . وهذا هو الاتجاه الذي تدعو إليه . وكما نودوا بحد النحاة دخول دأل ، وحده أساس التقسيم ، فقسّموا الأسماء إلى ما يقبل دخول دأل ، وما لا يقبل ذلك .<sup>(١)</sup>

يقول النحاة بأنه ينبغي أن تؤثر دأل ، التعريف ؛ فإن لم تفعل ذلك مع دخولها ، فالاسم معرفة بدونها . وهذا رجوع من النحاة إلى دلالة الكلمة . أريد كذلك مناقشة لحويين في كيفية التسمية بما فيه دأل ، وهل تكون التسمية بالاسم جميعه أم بالاسم مجرداً عما فيه تضاف إليه بعد التسمية ؟ وإذا كانت التسمية بالاسم جميعه ، فماذا يعنى النحاة بقولهم إن العلم في هذه الحالة يقبل دخول دأل ؟ هل يريدون دخول دأل ، أخرى عليه ؟ طبعاً لا .

---

(١) كما من الممكن للنحاة أن يتبعوا الطريقة التعليمية التي تدرس الأساليب الدلالية مثل النفي والاستفهام الخ ، فيدرسون موضوع التعريف والتكثير بدلاً من تقسيم الاسم إلى مكررة ومعرفة . وستعرض لهذا في موضوع «المعرف دأل» .

أم أنهم يريدون أن يفترضوا دخول « أ » على العلم مجرداً منها ، بالرغم من أن التسمية به قد حدثت مع وجودها ؟ وهل يصح أن نغير « أ » ، داخلية على العلم في هذه الحالة ؟ لا ، بل هي أصلية فيه ، لأن التسمية قد تمت مع دخولها ، فلم تكن من الانفصال للبحث أن يقررنا مبدأ تعريف العلم وبتركه لإشارة إلى ما أكسبه التعريف ، وعلاوةً كان من الأوفق أن يعرفوا بواقع الأمر ، فيروا أن العلم ، سعيد ، كلمة أخرى غير العلم ، السعيد ، بالرغم من وحدة الاشتقاق بينهما .

وأخيراً ، يتحدث البحث عما يقع موقع « أ » ، وتشير دلالة الحديث إلى أنهم يريدون ما يساوي معناه معنى ما يقال « أ » ، وإذا كان من الصحيح أن « ذو » ، تساوي « صاحب » ، في المعنى ، فليس من المسلم به تساوي معنى « أحد » ، و « غير » ، و « شيء » ، بمعنى « إنسان » ،<sup>(١)</sup> لأنهم لو ساءت لك كل هناك فرق في المعنى بين « أحد » ، و « غير » ، و « شيء » ، واختلاف معانيها واضح لا حداث فيه ، على أن الاشتراك في المعنى لا يمكن أن يهمل مبرراً لاشتراك الكلمات في أحكامها اللغوية . ونالعه من أن التعريف والتكثير أمور تنصل بالمعنى ، وبها من وجهة نظر قواعد اللغة أمور تركيبية بمعنى أنه يوقف عليها إمكان تركيب معنى كالإضافة مثلاً أو عدم إمكانه .

• • •

تختصر الأسماء المعارف عند الحاجة في خمسة أنواع ، هي الصميم والعم واسم لإشارته وسم الموصول والمعروف بأداة التعريف ، وسندرسها على هذا على هذا الترتيب .

(١) لفظ حسيه خضري على من عيّن فوته ، ومثله ما يقع ، من الصنعة والمعبره وقد ذكرنا هذه الأسماء من التكرارات لشبهها بإنسان

١ - الضمير

تعريف الضمير : يعرف النحاة الضمير بأنه اسم يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب . وهو تعريف يعتمد على دلالة الكلمة كما ترى . ويقسم النحاة الضمير عدة تقسيمات على ما يأتي :

( ١ ) التقسيم إلى ضمير متصل وضمير منفصل .

والضمير المتصل هو ما لا يصح الابتداء به أو وقوعه بعد « إلا » ، مثل :  
تاء الفاعل في « قُت » ، حيث لا يصح أن نقول « قُت قم » ، بل لا بد من استعمال  
ضمير من منفصل عند التقديم فنقول « أما قُت » ، كما لا يصح « ما جاء إلاه » ،  
بل يجب أن نقول « ما جاء إلا هو » .

أما الضمير المنفصل فهو ما يمكن الابتداء به مثل « أنا » و « هو » ،  
في المثالين السابقين . ويقول النحاة إن وقوع الضمير المتصل بعد « إلا » ،  
قد ورد شذوذاً في بيتين هما :

أعوذ رب العرش من فئة لغت      على فالي عَوْضُ إِلَّاهُ ناصر<sup>(١)</sup>

وفي هذا البيت يقع الضمير المتصل ( هـ ) بعد « إلا » .

وما بلى إذا ما كنت جارتنا      ألا يحاورنا الاك ديَّار<sup>(٢)</sup>

وفي هذا البيت يقع الضمير المتصل « ك » ، بعد « إلا » .

ولكن هذا شذوذ غير متكرر وليس من حقنا أن نقلده .

( ب ) التقسيم إلى صمائر رفع وصمائر نصب وصمائر جر .

قلنا من قبل إن هناك حالات إعرابية ثلاثة للاسم ، هي الرفع والنصب

---

( ١ ) عَوْضُ بمعنى قط أو مطلقاً . ومعنى البيت « استنجد بالله من جماعة اعتدت  
على فليس لي سوى الله من ناصر » .

( ٢ ) ديَّار بمعنى أحد . ومعنى البيت « لا يمننا ألا يكون لنا جيران طالما كنت  
أنت جارتنا » .



والجر . وقد وجد النحاة أن بعض الضمائر لا يمكن أن تحتل جميع المواقع الإعرابية التي تستوجب هذه الحالات الثلاثة ، فهناك ضمائر لا تحتل سوى المواقع التي تستلزم الرفع ، وأخرى لا تحتل سوى المواقع التي تستلزم النصب أو الجر . وقد سموا الأولى ضمائر الرفع والثانية ضمائر النصب والجر . وليس معنى ذلك أنها تُرفع أو تُنصب أو تُجر ، هي أسماء مبنية تكون في محل رفع أو نصب أو جر .

#### ضمائر الرفع :

تختلف ضمائر الرفع التي تلحق الأفعال عن سواها من ضمائر الرفع . وهي متصلة بالفعل دائماً . وسترى في الجدول الآتي هذه الضمائر .



## المسح

الفعل الماضي	الفعل الماضي	الفعل الماضي	الفعل الماضي
المثال	الضمير	المثال	الضمير
نضرت	لا يوجد والفعل مبذوء بالنون	صرنا	نا
نضربون <sup>(١)</sup>	بالياء و بالياء	ضربتكم	ستم
نضرب	بالياء و بالياء	ضربك	بن
ينضربون <sup>(١)</sup>	بالياء و بالياء	الواو	الواو
ينضرب	بالياء و بالياء	ضرب	النون
			ث ٣

---

(١) النون موجودة بعد وزن الجماعة تسمى نون الرفع وهي توجد عند رفع الفعل وتختلف منه فبعضه أو جزء شأنها في ذلك شأن النون الموجودة بعد ألف الاثنين وياء المخاطبة — انظر هامش رقم ٣ ، في الصفحة السابقة .

### صمائر النصب والجر .

تلتحق هذه الصمائر بالأسماء والأفعال والحروف وتكون مع الأفعال في حالة النصب لأنها في موقع المفعول، ومع الأسماء في حالة الجر لأنها في موقع المضاف إليه، ومع الحروف في حالة الجر لأنها في موقع المحرود بالحرف. وهذه هي:

لأ . في صربي (١) وكتاني وإلي .

الكاف المفتوحة : ضربك وكتاك وإلك

الكاف المكسورة : في صربك وكتاك وإلك

الهاء . في صربه وكتاه وإليه .

ها . في ضربها وكتاها وإليها .

كل هذه صمائر مفردة .

كما . في صربكما وكتكما وإليكما .

هم . في صربهما وكتاهما وإليهما .

وهذه صمائر مشاة .

ما . في صربنا وكتنا وإلينا .

كم : في صربكم وكتاكم وإيكم .

كن : في صربكن وكتكن وإيكن .

هم . في صربهم وكتاهم وإيهم .

هن . في صربهن وكتاهن وإيهن .

وهذه صمائر للجمع .

### صمائر النصب فقط .

تعمل هذه الصمائر في المواقع التي تتطلب حالة النصب، وهذه لا يمكن أن يستعمل الصمير المحض . وسأبيّن ذلك . وهذه هي :

بأي إياك إياك إياك إياك إياك إياك .

(١) رموز النجاة، الصمير هو لياء وحدها، أما النون فهي في حالة آخر الفعل من الكسرة حيث أن الأفعال لا تسكر أو آخرها

إياكما إياهما لدثي .

إيانا وأياكم أياكن إياهم إياهم للجمع .

وليس هناك صمائر خاصة بالجر وحده .

ح — التقسيم إلى صمائر باردة وصمائر مستترة :

فهم النحاة صمائر الرفع وحدها إلى صمائر باردة وصمائر مستترة .

أما أن هذا التقسيم خاص بصمائر الرفع . فلأن المواقع الاعرائية التي تستند حالة الرفع ، مواقع رئيسية في الحملة العربية لا يمكن الاستعانة بها<sup>(١)</sup> ، بعكس مواقع النصب والجر . ويسمى النحاة الكلمة التي تقع في موقع رئيسي في حملة عمدة<sup>(٢)</sup> ويسمى الكلمة التي تقع في غير المواقع الرئيسية قصبة<sup>(٣)</sup> .

ولتوضيح ذلك نقول بأن ، محمد ، في الحملة ، محمد قائم ، لا يمكن الاستعانة بها ، بعكس ، محمد ، في الحملة ، صرحت محمداً ، فمن الممكن أن نستعي عنها فنقول « صرحت ، بدون ذكر محمد . وسكون المعنى كاملاً بدلالته على الحدث والشخص الذي فعله ، وإن كان غير مفصل لأنه لم يذكر الشخص الذي وقع عليه الضرب . » ومحمد ، في الحملة الأولى عمدة مرفوع وفي الحملة الثانية قصبة منصوب .

والحال كذلك في الصمير فمن الممكن حذف الصمير الذي يقع قصبة مثل الهاء في « صرته » ، حيث يمكن أن مكى بقولنا « صرته » ، وذكر الصمير الذي يقع عمدة مثل الهاء في « صرته » ، لا يمكن حذفه لأن الكلام لا يتم بدونها . ولكننا قد نجد في بعض النصوص الكلمات التي تقع في المواقع الرئيسية كالماعز في مثل « لقد جاء » ، وهو يوحد المعنى ولا يوحد

(١) من أجل هذا اقتصروا وجودها مستترة عند عدم ذكرها .

(٢) أي أنها من أعمدة الحملة التي لا بد من وجودها .

(٣) أي أنها من الراءات التي يمكن الاستعانة بها .

الفاعل . ولمّا كان الفاعل عمدة لا يمكن عند النحاة أن يحذف ، فقد قالوا  
أن المعنى هنا موجود ، ولكنه مستتر في الفعل .

من أجل هذا قسموا الضمير إلى ضمير بارز ، مثل تاء الفاعل في جملة  
« صرحت » ، وإلى ضمير مستتر مثل فاعل « جاء » في المثال « لقد جاء »  
ويقدرونه هو .

والضمير البارز موجود مطوق به لا حاجة للتدليس على وجوده .  
أما الضمير المستتر فهو عان :

١ — ما يجوز أن يكون مستتراً ، وهو ما يجوز أن يحل محله اسم ظاهر ،  
( أي ضمير ) مثل الضمير المستتر في الفعل « جاء » في قولنا « لقد جاء » ،  
حيث يمكن أن يحل محله « محمد » ، فنقول « لقد جاء محمد » .

٢ — ما يجب استتاره ، وهو ما لا يجوز أن يحل محله اسم ظاهر مثل  
الضمير المستتر في الفعل « اضرب » وتقديره « أنت » ، ولا يصح أن يحل محله  
اسم ظاهر ، مثل « محمد » ، إذ لا يقال « اضرب محمد » كما يقال « جاء محمد » .

حالات وجوب الاستتار وحالات جواره .

يجب اسدء الضمير في الحالات الآتية :

١ — مع فعل الأمر إذا كان الفاعل مفرداً مذكراً مثل اضرب  
وتقديره أنت .<sup>(١)</sup>

٢ — مع الفعل المضارع المدعو ، لطمرة مثل اضرب وتقديره أنا .

٣ — د د د د بالنون د نصرب د نحن .

{١} إذا كان الأمر لغير المفرد المذكور طهر الضمير مثل : اصربي ، اصربا ،  
صربوا ، إلخ . وهو هنا الياء أو الألف أو الواو إلخ .

٤ — مع الفعل المضارع المبدوء بالتاء التي للمخاطب المفرد مثل «تضرب» وتقديره أنت<sup>(١)</sup>.

وفي هذه الحالات لا يجوز ظهور الضمير . وبناء عليه فإن الضمير الذي بعد الفعل في الحمل «اضرب أنت» ، «أضرب أما» ، «تضرب نحن» ، «تضرب أنت» . هذا الضمير ليس بفاعل ظاهر بل هو ضمير مؤكد للضمير المستتر . والفاعل هنا عند النحاة - ليس بضمير يجوز استتاره ويجوز ظهوره لأن الاسم الظاهر لا يمكن أن يحل محله كما سبق . أما حجبتهم في أن هذا الضمير مؤكد للفاعل وليس فاعل فهي أنه يجوز حذفه ، والفاعل عمدة لا يحذف . أما حالات جواز الاستتار فهي ما عدا هذه الحالات الأربعة ، وفي جميعها يمكن أن يحل الاسم الظاهر محل الضمير .

• • •

يود أن نقف هنا قليلا لتناقش ما ذكره النحاة عن الضمير ، ولنبدا نذكر بهم له ، ليرى مدى صلاحيته ، فلاحظ .  
أولا . لا بثمن التعريف ألف التثنية ولا واو الجماعة ولا نون النسوة لأنها لا تدل على المخاطب أو العائب<sup>(٢)</sup> ، بل تدل الأولى ، تثنية على العدد ، بينما تدل الثانية على التأنيث حسب .

ومن المعلوم أن الألف والواو تلحق الصيغ الإسمية كما نلاحظ الصيغ الفعلية . وقد اعتبرهما النحاة في حالة التحاقهما بالصيغ الإسمية من الحروف ، فاسبت اعتبارهما في حالة التحاقهما بالصيغ الفعلية من الأسماء مع عدم الفرق في دلالة كل منهما في كلا الحالتين .

(١) لمراجع لضمائر الرفع المتصلة في الجدول الموجود في صفحة ٦٥ و ٦٦ .

(٢) يقول ابن مالك ، وألف والواو والنون لما عاب وعيره كقاما وأعلما ، أي أنها لا تدل على تعيين واحد من هذه الثلاثة ، مع أن تعريف الضمير يقول بأنه ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، لا على أكثر من واحد من هذه الثلاثة .  
أنظر ص ٧١ وما بعدها

وأكثر من ذلك يعتبر النحاة ألف الاثنين في «ضربتما» حرفاً، بينما يعتبرون هذه الألف في «أكتباً، صميراً، أى اسماً»<sup>(١)</sup>.

ثانياً : يشمل التعريف «تاء التأنيث»، في مثل الفعل «ضربت»، وذلك لأنها تدل على «غائب»، وكان من الواجب أن تكون ضميراً حسب تعريفهم. ولكنهم اعتبروها حرفاً يأتي لمجرد التأنيث. ومن العجب أن تعتبر التاء التي تدل على المؤنثة — في «ضربت» — حرفاً وأن تعتبر النون التي تدل على جمع المؤنثة في «ضربن» اسماً، وذلك بالرغم من أن التاء تدل على غائب، أما النون فلا تدل على الغائب فحسب بل إنها تصلح كذلك للمخاطب — في مثل «أضربن».

ثالثاً : يشمل التعريف الحروف الزائدة في أول صيغة الفعل المضارع، لأنها هي التي تعين المتكلم أو المخاطب أو الغائب ولم يترها النحاة من الضمائر. والذي لا شك فيه أن الذي يدل على أن الفاعل في «أضرب»<sup>(٢)</sup> هو المتكلم، وفي «يضرب» هو الغائب، ليس سوى الهمزة في الأول والياء في الثاني.

\*\*\*

سبق أن قلنا إن ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث لا تعين الشخص (أى المتكلم أو المخاطب أو الغائب) في صيغة الفعل المضارع. وذلك

---

(١) يقول النحاة إن فاعل «ضربتما» هو التاء فقط وبأن الألف حرف تثنية وليس ضميراً. وإلى هذا أشار الخضرى في حاشيته على ابن عقيل حين قال «وأشار بهذا... إلى بعض أقسام البارر المرفوع». وبقى التاء في صريبت وضربتما الخ، (قوله وألف، باب، الضمير). ويقولون أيضاً إن الألف في «تضربان» ضمير يقع فاعلاً للفعل.

(٢) مثل الهمزة النون في تضرب وهي تدل على المتكلم الجمع.



لأن الأولى والثانية تدل على العدد ، أما الثالثة فتدل على الجنس ولا غير .  
ولو تأملنا الصيغ الآتية لعرفنا صحة ذلك .  
( ١ ) يصربان - تصربان ، وفيهما تعين الباء العائب المذكور والتاء المخاطب  
المذكر ( أو المؤنث المخاطب أو العائب ) ، أى أن الألف لا تعين أحدهما .  
( ب ) يضربون - تصربون - يصربون ، يرقى هذه الصيغ تدل الباء على  
العائب والتاء على المخاطب والواو على الجمع المذكور والنون على الجمع المؤنث ،  
أى أن الواو والنون لا تدلان على المخاطب أو العائب .  
ويمكن لقولنا بعد دراسة الزيادات التى فى أول الفعل المضارع والزيادات  
التى فى آخره <sup>(١)</sup> بأن :

- ١ - الهمزة والنون تدلان على المتكلم .
  - ٢ - الياء تدل على العائب المذكور
  - ٣ - التاء تدل إما على المخاطب وإما على العائب المؤنث .
- خلاصة ما يقضى إليه أن دلالات الزيادات فى صيغة المضارع تكون  
كما يأتى :

#### الدلالة على الشخص .

- ١ - هناك زيادات فى أول المضارع تعين وحدها شخص الفاعل وهذه  
هى الهمزة والنون والياء .
  - ٢ - هناك زيادات فى أول المضارع لا تسكنى وحدها للدلالة على شخص  
الفاعل <sup>(٢)</sup> . وتتمثل فى حالات ، التاء ، التى ملخصها فى الآتى :
- ( ١ ) مع زيادة الياء فى الآخر <sup>(٣)</sup> تدل على المخاطب ، المفرد المؤنث .

( ١ ) انظر جداول الموجود فى ص ٦٥ و ٦٦ .

( ٢ ) سعى الأستاذ ربيع هارس هذا النوع من الوحدات الدلالية بالوحدة  
لمتقسمة Split morphemes - انظر كتابه المشار إليه من قبل .

( ٣ ) م ج د بعدها نون إذا كان الفعل مرفوعا .

- (ب) مع زيادة التون في الآخر تدل على الجمع المؤنث المخاطب .  
(ج) بدون زيادة في آخر الصيغة ، أو بزيادة الألف تدل على المخاطب أو الغائب .  
(و) بزيادة الواو تدل على المخاطب .

#### الدلالة على الجنس .

ليس للدلالة على الجنس وجود في صيغ المتكلم ، أما فيما عدا ذلك فإن الدلالة على الجنس ترتبط بالدلالات الأخرى .

#### الدلالة على العدد :

تعيّن الدلالة على العدد في المتكلم بالهمزة أو التون في أول صيغة المضارع . أما فيما عدا ذلك فتعين بوجود الألف أو الواو أو بون الإمات . ويلاحظ أن الألف والواو لا تبدل على غير العدد ، حيث أن الدلالة على الشخص تكون بزيادات ذكرناها من قبل .

وإذا صح هذا فإنه من غير الصواب أن تعتبر ألف التثنية ، وهي لا تدل على متكلم أو مخاطب أو غائب صميراً ، ولا تعتبر الهمزة أو الياء في أول الصيغة صميراً ، مع دلالة الأولى على المتكلم والثانية على الغائب .

الحق أن هناك اعتباراً فلسفياً هو الذي دفع الحاجة إلى هذا التساقيص . ونحب قبل أن نتعرض لهذا الاعتبار أن نتأكد من أن القارىء قد أدرك إلى أى مدى لا تصلح الدلالات أساساً للتعريفات .

أما هذا الاعتبار فهو الفكرة الفلسفية القائلة بأنه لا يجوز أن يجتمع مؤثران على أثر واحد . فهو أكل دحمداً ، رغيماً ما ، لكان من المستحيل على سواه أن يأكله . وهكذا يرى الحاجة أن وجود فاعل للفعل يمنع وجود فاعل آخر لنفس الفعل في نفس الوقت . وقد كان لهذه النظرية عندهم نتيجتان

الأولى : عدم اعتبار ، تاء التأنيث ، في آخر الفعل الماضي أسماً . وذلك  
لأننا نقول : جاءت فاطمة ، فتكون فاطمة فاعلاً . ولو اعتبرت تاء التأنيث  
اسماً لكأت فاعلاً أيضاً . وهذا لا يصح حيث يمتنع وجود فاعلين لفعل واحد  
في نفس الوقت . ولهذا الحالة نظائر أخرى هي :

( ١ ) ألف الاثنين في الفعل صرتما ، ومن المعلوم أن التاء ضمير يقع  
فاعلاً . ولو اعتبر الألف ضميراً لكأت فاعلاً أيضاً وهذا غير جائز .  
وللحروح من هذا لم يجد النحاة غرضاً في اعتبارها حرفاً بيها اعتبروها  
في مثل يضربان ، اسماً ، لأنه لا يجوز أن يوحد الاسم الظاهر في هذه الحالة .  
( ب ) ، ( ح ) ، ( ز ) ألف التثنية وواو الجماعة وون النسوة ، في صيغة المضارع  
في لغة أكلوني البراعيث <sup>(١)</sup> . وقد قال النحاة بأنها حروف على هذه اللغة <sup>(٢)</sup>  
لبس السبب السابق . وابتدى لا شك فيه أن اختلاف هذه اللغة عن سواها  
من اللغات ، لم يؤثر في دلالة الألف أو الواو أو الون . ولما كانت هذه الدلالة  
أساس التعريف ، فإنه ليس من الصواب أن يعبر عنها بما مع عدم تعير الدلالة .  
الثانية . عدم اعتبار الزيادات التي في أول المضارع كلمات مستقلة ،  
إدلو اعتبرت هذا الاعتبار لكأت صم ، ثم تنص بأول الفعل ، والاسم الظاهر  
أو الضمير الذي يقع قبل الفعل الذي يُسند إليه يكون مستداً ، ولكن الثابت  
أن من الممكن وجود مستداً آخر . وهذا يوحد حدثان لحدث واحد وهو  
عبر صحيح عندهم .

( ١ ) لا يجيز أعب العرب وجود اسم ظاهر يكون فاعلاً بعد صيغة المضارع  
المنتهى بالألف أو الواو أو الون . ولكن قلنا منهم تجهير ذلك . وقد أطلق على  
لغتهم هذا المثال المشهور . أكلوني البراعيث ، وفيه يوجد واو الجماعة وبعدها اسم  
ظاهر هو البراعيث ، يقع فاعلاً ولهذا اعتبر النحاة هذه الواو حرفاً لا اسماً .  
( ٢ ) الأصوب أن تسمى لهجة لا لغة .

ومثال ذلك « محمد يقوم » ، وفيه « محمد » مبتدأ يسند إليه الفعل « يقوم » ،  
ولو اعتبرت التاء التي تدل على الغائب صميراً ، لكنت هي الأخرى مبتدأ لأنها  
اسم واقع قبل الفعل الذي يسند إليه . وبعبارة أخرى سيلزم على ذلك  
صدور الحدث من « محمد » ومن الضعيف المفترض الذي هو التاء ، وهذا  
يناقض القصيدة الفلسفية التي أمر بها النحاة .

من أجل هذا قال النحاة بأن هذه إريادات اللاحقة بأول المصارع ليست  
باسماء بل حروف زادت في صيغة الفعل . ونحن لا نجد بها وبين الضمير  
المتصلة أي فرق ، سوى أن هذه في أول الصيغة وتلك في آخرها ، وليس التقديم  
أو التأخير بالأمر الذي يجرح الاسم عن أن يكون اسماً .

• • •

ماذا يعني إذن أن فعل للحر وح من هذا التناقض ؟

أحد أمرين :

إما ألا نأخذ بهذا الاعتدال الفلسفي ، فنقول بأنه بالرغم من صحته  
في الموحورات الخارجية ، فإن الالتفات لا ينحصر له ، وليس هناك من مانع  
على الإطلاق من وجود لفظة يدلان على نفعي في نفس الحمة . ومادة  
من الممكن أن نقول « حثت أما » ، بوجود التاء التي تدل على المتكلم ، وأن  
التي تدل عليه أيضاً ، فبماذا لا نكون من الممكن أيضاً أن نقول بأن التاء  
في « صرمت فاطمة » صمير ، مثل التاء في « صربت » ، وأن فاطمة اسم يدل على  
الفاعل الذي دلت عليه التاء كما تدل أما على الفاعل الذي دلت عليه التاء  
في المثال « صرمت أما » .

---

(١) يقول النحاة أن ، أنا ، تأكيد للتاء ، ومن الممكن لهم ولا شك أن يجدوا  
تأويلاً لإعراب فاطمة ، كأن يقولوا أنها عطفت بيان للتاء أو سوى هذا .

والمخرج الثاني ألا نعتبر أيا من هذه الריادات ، سواء كانت في أول الكلمة أو في آخرها ، من الضمائر ، بل مجرد زيادات تصريفية للصيغة الفعلية<sup>(١)</sup> . وسيترب على هذا أن راجع موقف الحويين من موقع الابتداء الذي قاما بأنه يختلف عن موقع الفاعلية .

• • •

تحدث الآن عن نظرية البرور والاستتار . ونحن نرى أن الذي جعل الحويين يقولون بها لم يكن سوى فكرة فلسفية أخرى ، هذه الفكرة هي استحالة وجود حدث دون أن يكون له محدث ، وبناء على هذا من المستحيل أن يوجد حدث دون أن يكون له فاعل . وهكذا اضطرت النحاة إلى تقدير فاعل مستتر للفعل ، أضرب ، والفعل ، تصرب ، وسواهما .

ومن العجب أن يقول النحاة أن **أنا** ، **أما** ، **و** ، **أنت** ، في المثاليين ، **أضرب** **أما** ، **و** ، **تضرب** **أنت** ، لسا هما الفاعلين ، بل أنهما يقعان تأكيداً للضمير المستتر ، وكف يثبت النحاة وجود هذا المستتر وأنه غير هذا الضمير الذي ظهر أمام أعيننا ؟ ١٩ .

إنهم يقولون بذلك لأهم قد عرفوا الضمير المستتر وحوماً بأنه ما لا يمكن للإسم الظاهر أن يحل محله . **و** ، **أما** ، **و** ، **أنت** ، لسا باسمين طاهرين بل هما ضميران . وساء على هذا التعريف بتحت أن يكون الضمير واجب الاستتار . وإذا كان واجب الاستتار لزم أن تكون **أما** ، **و** ، **أنت** ، المذكورتين غير الضمير المستتر الذي يقع فاعلاً . ومن ثم ينبغي أن يعرنا تأكيداً له .

(١) على هذا الاعتبار يسير مثلاً القواعد في اللغات الأوروبية ، فهم يقولون **أنا** ، **ont** في الجملة العرسية **nous parlent** اسم يقع فاعلاً بل يعتبرونها مجرد زيادة تصريفية .

سفل على غصاصة هذا المنطق . ولكن ما قول النحاة في الصمير « هو »  
في الحجة ، يصرب هو ، ؟؟ .

هرب النحاة هذا الصمير أيضاً تأكيداً للصمير المستتر . وهم هنا لا عذر  
لهم لأن الصمير مستتر حوازاً . وإذا كان استناره جائزاً فلا مانع من ظهوره .  
وهذا لا يقرون بأن « هو » هذه هي الفاعل وليست تأكيداً للفاعل المستتر ؟  
هم هنا لا حجة لهم .

\*\*\*

أدرك النحاة إذن معنى الصمير في قولهم « أصرب » فقالوا « حوده مستتراً .  
ولكننا نسأل ما هي الكلمة التي دلت على المخاطب هنا ؟ إنها ولا شك  
هي صيغة الفاعل « أصرب » . وهذا فعّل لا يفصر عن الدلالة على شخص  
الفاعل بل يدل كذلك على الحدث وعلى الزمن .

ولموقع أن انعدت لا تنص بين الدلالات هذه الفصص المنسقة إلى  
يصري . الحاجة ، وإحدى أنماها هي أ - مه أو - الكلمات أ - سه والخرقية .  
وكثيراً ما تدل الصيغة الواحدة على أمور متعددة .

والفعل في العربية يختلف عن الفعل في لغة كالألمانية مثلاً في أن الفعل  
يعرف يدل على الحدث والزمن وشخص الفاعل .

وإذا أصبح أن فعل الإنجليزية « Walk » ، ( تعي - سر ) يدل على مجرد  
الحدث ، فإن سبب ذلك أن الزمن يحدد - إضافة - زيادات له مثل - ed - لهاضي  
( Walk - ed ) و ( shall أو Will ) يستعمل « will walk » ، « shall walk » .  
أما الفعل العربي فإن لدى يدل على مجرد الحدث فيه ليس « صيغة » الأصوات .  
والذي يدل على الصرب في الكلمة « صرب » ، هو الأصول ص . ر . ب .  
وهي تدل على هذا المعنى سواء كانت في صيغة صرب أو صيغة يصرب  
أو صيغة مصروب ح . وتدل الحركات والزيادات الموجودة في الصيغة على

الرمس وشخص الفاعل . ومن الممكن أن يحلّ الفعل بضرب إلى أصول وحركات وزيادات وسنجد ما يأتي :

- ١ - الأصول ض . ر . ب . وتدل على الحدث فقط .
- ٢ - الحركات الداخلية وهي سكون الضاد وكسر الراء مع إضافة الزيادة ، يه ، في أول الصيغة ، وهذه مجتمعة تدل على زمن الفعل ( غير ماض ) وعلى شخص الفاعل <sup>(١)</sup> أي الغائب المفرد . ومعنى هذا أن الدلالة على الضائر في اللغة العربية دلالة لازمة لصيغة الفعل . وإذا كان هذا كذلك فما روم افتراض وجود الفاعل إذا كان غير موجود من ناحية وإذا كانت صيغة الفعل نفسها تدل عليه من ناحية أخرى ؟

#### كيفية استعمال الصمير :

- هناك بعض القواعد التي تحكم طريقة استعمال الضمائر بذكرها فيها يأتي .
- أولاً : لا يجوز استعمال الصمير المفصل إذا أمكن استعمال الصمير المتصل المنسوي له في المعنى . ولهذا لا يجوز أن تقول : قام أما ، لأنه من الممكن أن تقول : قمت ، ويستثنى من ذلك حالتان .
- ١ - المفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وحراً <sup>(٢)</sup> إذا كان صميراً .

---

(١) معنى الشخص أن يكون الفاعل متكلماً أو مخاطباً أو عائناً وهذا تدل عليه صيغة الفعل نفسه . أما ذات الفاعل وهل هو محمد ، أو دعي ، فتدل عليه الكلمة التي تفع فاعلاً .

(٢) معنى كون أصل المفعولين مبتدأ وحراً أنه عند حذف الفعل يكون المفعولان مبتدأً وحراً مثل : طننت محمداً قائماً ، فلو حذفنا ظننت لبقيت الجملة : محمد قائم ، وهي مكونة من مبتدأ وهو المفعول الأول في الجملة الأولى وحراً وهو المفعول الثاني فيها .

ويجوز فيه أن يكون متصلاً مثل الدرهم أعطيتك . وفيه تقع الكاف مفعولاً أولاً والهاء مفعولاً ثانياً ، كما يجوز أن يكون منفصلاً مثل الدرهم أعطيتك إياه ، وفيه تجد المفعول الثاني ضميراً منفصلاً هو « إياه » .

٢ - جبر كان وأحورتها إذا كان ضميراً . ويجوز أن يكون متصلاً مثل الصديق كنته ، والخبر هو الهاء ، وهي ضمير متصل . كما يجوز أن يكون منفصلاً مثل « الصديق كنت إياه » ، والخبر هنا « إياه » ، وهي ضمير منفصل .  
ثانياً : إذا كان بالكلمة أكثر من ضمير متصل فإن وضعها يحصح للقواعد الآتية .

١ - إذا كان أحدها ضمير رفع ، وجب أن يسبق في الوصف ضمائر النصب والجر . مثل « ضرتك » ، حيث يجب أن تقدم التاء - لأنها ضمير رفع يقع فاعلاً - على الهاء التي هي ضمير نصب يقع مفعولاً .

٢ - إذا لم يكن من بينها ضمير رفع ، تقدم الضمير الذي يدل على المتكلم هالدي يدل على المخاطب هالدي يدل على العائب .

مثل « الدرهم أعطيتك » ، وفيه يوجد ضمير الرفع وهو التاء متقدماً على ما عداه ، أما ضمير النصب ( الكاف والهاء ) فقد تأخرت عنها مع تقدم ضمير المخاطب على ضمير العائب . ومثل « الدرهم أعطيتني » ، وفيه تقدم ضمير المخاطب لأنه ضمير رفع ، وتأخر ضمير المتكلم ( الياء ) وضمير العائب ( الهاء ) لأنها ضمير نصب . ولكن ضمير المتكلم قد تقدم على ضمير العائب .

ثالثاً . عند وجود عدد من الضمائر من بينها ضمير متصرف . يجب تقديم الضمير المتصرف - مهما كان نوعه - على الضمير المنفصل .

مثل أعطيتهم إياك ( أى أعطيتك لهم ) وهذا يتقدم الضمير المتصرف « هم » مع أنه للعائب على الضمير المنفصل الذي للمخاطب .

رابعاً : إذا وجد ضميران منصوبان يدل كل منهما على متكلم أو على



محاط أو على عائب ، وجب أن يكون أحدهما منفصلاً مثل : الدرهم أعطيته إياه ، . وفي اخبة ضميران للعائب فتحتم جمع أحدهما منفصلاً وهو : إياه ، . وبقي الآخر متصلاً وهو الهاء .

خامساً : إذا كان الضميران المذكوران — في رابعاً — للعائب واحتاف لفظهما بأن كان أحدهما للفرد والثاني للثنى مثلاً ، فإنه يجوز أن يكونا متصلين مثل : الدرهم أعطيتهماه ، أو : الدرهم أعطيتهما إياه ، . وفيهما ضميران للعائب أحدهما مثنى هو : هما ، وقد جاء متصلاً ، أما الثاني فهو مفرد وقد ظهر مرة في صورة ضمير متصل ، الهاء ، ومرة أخرى في صورة ضمير منفصل : إياه ، . سادساً . عند اتصال ياء المتكلم ، لفعل لا بد من فصلها عنه سون تسمى نون الوقاية . مثل : جاءني ، . والياء ضمير المتكلم مفعول أما النون فوقاية الفعل من الكسرة التي يتحتم وجودها قبل الياء .

سابعاً : عند اتصال ياء المتكلم بالحروف توجد النون مع استثناء الحالات الآتية : •

١ — ليت : والأكثر وجود النون فيها . مثل ليتني ، ويقال عدم وجودها مثل

كفنية جابر إذ قال ليتني أصادقه وأفقد جل مالي <sup>(١)</sup>

٢ — لعل : والصواب عدم وجود النون معها مثل : لعلني ، ويقال وجودها مثل .

فقلت أعيراني القدوم لعلني أحط بها قهراً إلا يبيض ما جد <sup>(٢)</sup>

(١) منه بمعنى أمنيه وأصادقه بمعنى أجده وجل بمعنى معظم ومعنى البيت : إن أمنيتك كأمنية جابر الذي كان يقول ليتني أقابل خصمي وأفقد معظم مالي ،

(٢) القدوم بمعنى تناس وأحط بمعنى أحمر وأبيض بمعنى السيف والمعنى : أعطيتني العأس حتى أحمر قهراً هذا أرسل العظم الذي يشبه السيف في مصانته ولعابه .

٣ - عند التحاق الياء بإن أو بقية إخوانها - غير ليت ولعل -  
يجوز وجود النون وعدم وجودها ، فنقول إنى وإنى ، وكأنى وكأنى الخ .  
٤ - هناك حروف تدحس عليها الياء مع النون . ولكنها سمعت  
قليلاً بدونها مثل ، قد وقط ( بمعنى محسب أو فقط ) . والأصح أن تكون  
قدى وقطى ، ولكن سمع قدى وقطى .

## العلم

تعريفه : عرف النحاة العلم بأنه الاسم الذى يعين مسماه بدون قيد .  
وقد يكون القيد لفظياً كما فى المعروف ، بال ، فإنه يعين ما يدل عليه بوجود  
ال ، وكما فى الموصول وهو يعين مدلوله بواسطة الصلة . وقد يكون معنوياً  
كما فى الصمير ، وهو يعين مدلوله بواسطة أمر معنوى هو التكلم أو الخطاب  
أو العيبة . ولما كانت كل هذه بما يعين مدلوله بقيد فإنها ليست بأعلام .

## تقسيمات العلم

للعلم عدة تقسيمات نذكرها فيما يأتى :

أولاً : العلم المرتجى ، والعلم المقول :

العلم المرتجى هو الذى استعمل من أول الأمر علماً مثل زنب وسعاد<sup>(١)</sup> .  
والعلم المقول هو ما سبق استعماله فى غير العلية ، وقد يكون النقل  
عن أمور منها :

( ١ ) من الواضح أن سعاد ، مشتقة من الأصول العربية س . ع . د .  
وقد تكون على ورن قد انقرضت من العربية ، أو وجدنى إحدى لطجاتها ثم انقرض  
منها . وليس لدينا من وسيلة للجزم بإحدى هذين الفرعين ، كما أنه ليس للنحاة  
من سبيل للجزم بعدم نقلها إلى العلية .

الجملة الفعلية مثل « برق نجره » ، اسما لشخص و « مر » من رأى ،  
اسما لمدينة <sup>(١)</sup> .

الفعل المصارع ، مثل « يزيد » اسما لشخص .

الفعل الماضي ، مثل « شمر » اسما لفرس .

فعل الأمر ، مثل « إصميت » اسما لمفازة <sup>(٢)</sup> .

التركيب الإضافي ، مثل « عبد الله » و « فتح الباب » و « زين العابدين » .

المشتقات ، مثل « كامل » وهو مأخوذ عن اسم الفاعل و « مصطلى »

وهو مأخوذ عن اسم المفعول و « مفتاح » وهو مأخوذ عن اسم الآلة  
و « كريم » وهو مأخوذ عن الصفة المشبهة .

المصدر ، مثل « سعد » و « فضل » .

أما الجملة الإسمية فلم يرد أن العرب قد سموا بها .

ومن الأعلام المقولة المركبات المزجية ، وقد تكون هذه في الأصل

تركيبات عربية قد حُرمت بعد التسمية ، مثل « سائراً » اسم لمدينة بالعراق .

وقد حُرمت عن « سر من رأى » وهو اسم المدينة في الأصل ، وقد نقل

عن جملة فعلية . ومثل « معد يكر » وهو تحريف لتركيب عربي إضافي

هو « معدى كرب » ، وقد تغيرت حركاته بعد التسمية به فصار

« معد يكر » <sup>(٣)</sup> .

وقد يكون مقولاً عن تركيب لغوي مفترض من لغة أخرى

مثل « سيويه » .

(١) من الأعلام التي أعرفها في ريف مصر « هج النور » و « هج » فعل ماضٍ

و « النور » فاعل أي أنه منقول عن جملة فعلية .

(٢) المفازة : العصابة .

(٣) أنظر حاشية الخضرى على ابن عقيل « قوله معدى كرب » باب العلم .

ويقول الخضرى إن أصل هذا الاسم تركيب إصافى فارسى . حيث أنه يتكون من كلمة « سيب » ومعناها التفاح . وكلمة « دويه » ومعناها رائحة . ومعنى الاسم رائحة التفاح .<sup>(١)</sup>

#### ثانياً — علم الشخص وعلم الجنس .

من المألوف إطلاق العلم على شخص بذاته . وقد أطلق العرب إلى جانب هذا النوع من الأعلام أعلاماً أخرى ، لا على الأشخاص بل على الأنواع . ولهذا قسم النحاة العلم إلى علم شخص ، وهو ما يطلق على فرد يعينه ، وإلى علم جنس ، وهو ما يطلق على أى فرد من أفراد النوع . دون أن يختص به واحد بالذات . ومثال علم الشخص « نباتات » . ومثال علم الجنس « أسامة » ، وهو علم يطلق على أى فرد من أفراد هذا النوع من الحيوان الذى يسمى « أسد » ، و « ثعالة » وهو علم يطلق على أى ثعلب و « حمار » وهو يطلق على أى فاجر أو هاجرة .

وقد حاول النحاة التفريق بين علم الجنس واسم الجنس بفروض فلسفية معالية . لا يجد لها أية قيمة لغوية<sup>(٢)</sup> . ونحن لا نجد أى فرق بين دلالة « أسامة » وهو علم جنس ودلالة « أسد » وهو اسم جنس . فكلاهما يدل على حقيقة ما تتمثل فى أى فرد من أفراد هذا النوع من الحيوان .<sup>(٣)</sup> ولكن علم الجنس

(١) الخضرى « قوله سيبويه » باب العلم .

(٢) انظر الصان على الأشموى وقوله الإشارة إلى المروء باب العلم . والخضرى « قوله كحكم الكرة » باب العلم .

(٣) نتحدث هنا عن الدلالة باعتبارها وسيلة للتفريق بين نوع من الكلمة ونوع آخر . لأن النحاة قد اتحدوها أساساً للتفريق ، ونحن هنا نرد عنهم تنظيرهم والواقع أن الذى يفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ليس الدلالة بل الاستعمال كما سنرى .

يفترق عن اسم الجنس في الاستعمالات اللغوية ، وهذا وحده عندما هو الجدير بالاعتبار .

وعند العرب يعامل علم الجنس معاملة المعرفة ، بينما يعامل اسم الجنس معاملة النكرة ويظهر هذا فيما يأتي .

١ - صحة اتیان الحال من علم الجنس لا من إسم الجنس متأخراً .  
مثل : جاء أسامة مسرعاً ، ود أسامة ، علم جنس يخلق على أى «أسد» .  
وقد وقع بعده اسم نكرة يصح حالاً فوق موقع الحال بدليل نصبه .  
ولو وضعنا كلمة «أسد» ، وهى إسم جنس بدلاً من «أسامة» ، أتى بمعناها ،  
لكانت كلمة «مسرع» ، صفة لا حالاً ، حيث أن الاسم النكرة الواقع بعد  
اسم نكرة سابق عليه يكون صفة له . ولهذا نقول : جاء أسد مسرعاً ،  
برفع «مسرع» ، على أنها صفة لأسد المرفوع .

٢ - مع علم الجنس من الصرف إذا توفرت علة أخرى من عدد المسع  
مع العيبة . وليس كذلك الحال مع اسم الجنس لأنه ليس بعلم . ومن أجل  
هذا مع «أسامة» و «ثماله» من الصرف لأنهما علمان مؤنثان .

٣ - لا يصح دخول «ال» على علم الجنس لأنه من المعارف و «ال»  
لا تدخل إلا على التكررات ، بينما يصح دخولها على اسم الجنس لأنه نكرة .  
ولهذا يصح أن نقول «الأسد» بدخول «ال» التى لا بدحرج على «أسامة»  
وهى كلمة تساويها فى المعنى .

ومعنى هذا أن علم الجنس يعامل معاملة المعارف ، أما اسم الجنس  
فمعاملة التكررات .

ثالثاً - الاسم والكنية واللقب :

يقسم النحاة العلم إلى اسم ولقب وكنية .

الاسم : هو ما ليس بكنية أو لقب .  
الكنية : هي علم صدر بكلمة ، أب ، أو كلمة ، أم ، مصافة إلى اسم  
نعتها ، مثل أبو بكر وأم كلثوم .  
اللقب : هو علم يشعر معناه بمدح أو دم . مثل زين العابدين والأقرع  
وأف الماقة .

### ترتيب الأعلام :

إذا توالى أكثر من علم واحد وجب أن ترتب وفقاً للقاعدتين الآتيتين .

- ١ - يجب تأخير اللقب على الاسم .
- ٢ - يصح تقديم الكنية أو تأخيرها عما سواها من اسم أو لقب .  
وتطبيقاً لهاتين القاعدتين يمكن أن يجد في اللغة العربية المادح التركيبية الآتية .

- ١ - اسم + لقب ، مثل محمد سعد .
- ٢ - كنية + لقب ، مثل أبو بكر سعد .
- ٣ - لقب + كنية ، مثل سعد أبو بكر .
- ٤ - اسم + كنية ، مثل محمد أبو بكر .
- ٥ - كنية + اسم ، مثل أبو بكر محمد .
- ٦ - اسم + لقب + كنية ، مثل محمد سعد أبو بكر .
- ٧ - كنية + اسم + لقب ، مثل أبو بكر محمد سعد .
- ٨ - اسم + كنية + لقب ، مثل محمد أبو بكر سعد .

وأظنك تلاحظ في هذه المادج أن اللقب لم يتقدم على الاسم . بينما تقدم  
الكنية أو تتأخر عن كل منهما .

## إعراب الأعلام .

( ١ ) الأعلام المبنية والأعلام المجرية :

يكون العلم مبنياً على الكسرة إذا كان مركباً مزجياً محتوماً بويه ، مثل « سبوينه ، و دحمروينه ، . ويكون معرباً فيما عدا ذلك .

وإذا كان العلم مقولاً عن جملة أو عن جار ومجرور<sup>(١)</sup> لم تظهر العلامة الإعرابية على آخره ، من تكون مقدرة لاشغال المحل بحركة الحكاية<sup>(٢)</sup> ، مثل . . دهمت إلى سر من رأى ، و دجاني برق بحره . .

أما العلم المقول عن مركب إصافي فإن صدره ، أي الجزء الأول المضاف ، يعرب حسب ما عنده موقعه من الجملة . ويرفع إن كان فاعلاً ويصب إن كان مفعولاً الخ . ويكون الجزء الثاني مضاف إليه مجروراً مثل « جاء عبدي الله . . وإذا عرست للعلم علة من علة المنع من الصرف كالتأنيث مثلاً ، ظهرت عليه العلامات الإعرابية الأصلية إلا في الجر ، على التفصيل الذي مرّ به<sup>(٣)</sup> .

( ب ) الموضع الإعرابي للعلم .

يأخذ العلم الموضع الإعرابي المعروف فيكون فاعلاً أو مفعولاً الخ ، فإذا توالى أكثر من علم واحد ، أخذ الأول الموضع الإعرابي التي يقتضيها التركيب ، وعمليت الأعلام التي تليه تبعاً لما يأتي :

( ١ ) إذا توالى علمان مفردان أصيف الأول للثاني .

( ١ ) لم نعثر على علم منقول عن جار ومجرور ومن أمثله في العامية المصرية . « محاطره ، والباء حرف جر ومخاطر مجرور والماء مضاف إليه ، حسب التحصيل النحوي

( ٢ ) انظر ص ٥٢

( ٣ ) انظر ص ٣٥ .

وعند الكوفيين يجوز أن يكون الثاني بدلا من الأول .

مثل جاء محمدٌ سعدٌ .

٦ جاء أبو بكر محمدٌ سعدٌ .

٦ جاء محمدٌ سعدٌ أبو بكر .

وفي كل هذه الأمثلة أصيب ، محمد ، إلى ، سعد ، .

ويجوز الكوفيون كذلك أن نعام هذه الأعلام كما يأتي :

جاء محمدٌ سعدٌ .

جاء أبو بكر محمدٌ سعدٌ .

جاء محمدٌ سعدٌ أبو بكر .

و ، سعد ، في كل هذه الأمثلة بدل من ، محمد ، عند الكوفيين .

(ب) إذا توأى عنوان مضافان أو علم مفرد وعلم مضاف، عوملا كما يأتي :

أولا . يكون الثاني بدلا من الأول مثل .

جاء سعدٌ أبو بكر . و ، أبو ، بدل من ، سعد ، و ، بكر ، مضاف إليه .

جاء أبو بكر سعدٌ . و ، سعد ، بدل من ، أبو ، .

جاء عبد الله أبو بكر . و ، أبو ، بدل من ، عبد ، و ، بكر ، و ، الله ،

مضاف إليه .

ثانياً : هـاك إعراب آخر ، هو قطع الثاني منهما . ومعنى القطع أن يعتبر

الأول نهاية جملة ، والثاني بدءاً لجملة أخرى . ويعرب الثاني على التفصيل الآتي :

(١) إذا كان العلم الأول مرفوعاً ، نصب الثاني بفعل مقدر . مثل :

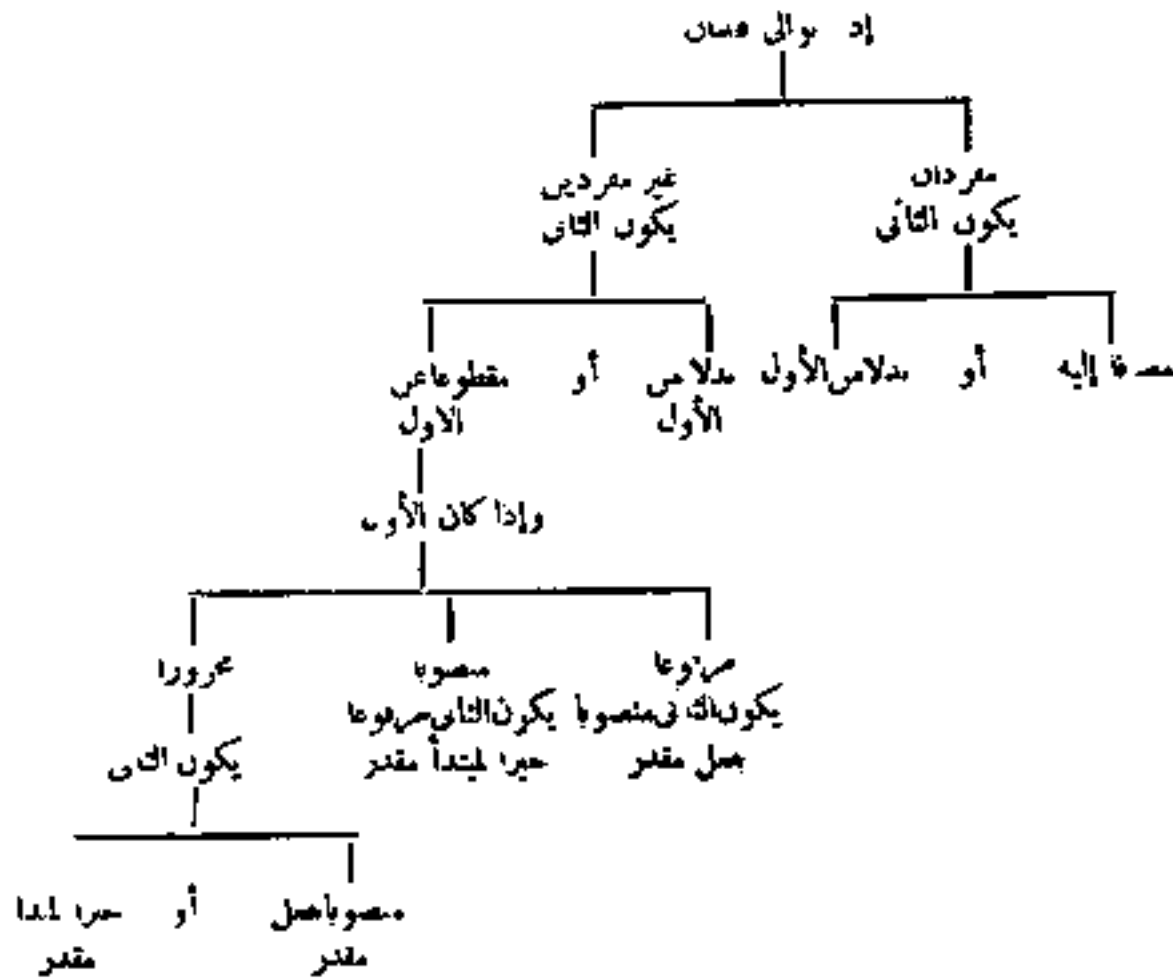
، جاء محمدٌ . أبا بكر ، و ، محمدٌ ، فاعل مرفوع و ، أبا ، مفعول لفعل محذوف

تقديره ، أعني ، و ، بكر ، مضاف إليه .



(ب) إذا كان الأول منصوباً ، رفع الثاني خبراً لمبتدأ محذوف ، مثل :  
 رأيتُ محمداً ، أبو بكر ، ودهمداً ، مفعول منصوب وده أبو ، خبر لمبتدأ  
 محذوف تقديره هو ، وده بكر ، مضاف إليه .

(ج) إذا كان الأول مجروراً ، رفع الثاني خبراً لمبتدأ محذوف ،  
 أو نصب مفعولاً لفعل محذوف ، كما سبق في ( ١ ) و ( ب ) مثل :  
 مررت بمحمد . أبو بكر ، وده أبو ، خبر لمبتدأ محذوف كما في ( ب ) ،  
 ومثل مررت بمحمد . أبا بكر ، وده أبا ، مفعول لفعل محذوف كما في ( ١ ) ،  
 ويمكن تلخيص المواقع الإعرابية للعلم في الجدول الآتي .



نود في النهاية أن نعرض إلى بعض الملاحظات التي تتصل بموضوع  
 العلم . وأول هذه الملاحظات هو ما نجد من الفرق بين استعمال الأعلام  
 في العربية الحديثة التي تتكلمها ونكتبها اليوم ، وبين الاستعمال التقليدي  
 الذي وصفه النحاة فيما سبق .

وقد كانت الأعلام قديماً أسماء تطلق على الشخص بذاته ، سواء كانت مفردة أو متعددة ، فمثلاً في ، محمد أبو بكر زين العابدين ، ، يشير كل علم من هذه الأعلام — على حدة — إلى نفس الشخص الذي يشير له سواء ، أما في العرف الحديث ، فإن ، محمد ، اسم للشخص و ، أبو بكر ، إسم لأبيه و ، زين العابدين ، اسم لعائلته . ويظهر أن العرب كانت تسمى الشخص باسم ما مثل ، محمد ، ثم يطلقون عليه فيما بعد أوصافاً لا يلبث أن يُعرف بها ، فتصير كذلك أعلاماً له ، كأن يلقوه بالطويل أو زين العابدين . الخ .

من أجل هذا قال السجاء بأن اللقب هو ما أشعر بمدح أو ذم . وإطلاق الأسماء على الأشخاص على هذا النحو نزعة لغوية إنسانية . فحسب نطق الأسماء لتدليل أعزائنا أو لتعبير خصومنا . واللقب بهذا المعنى يختلف عن اللقب كما نعرفه اليوم وكما نستعمله في العربية الحديثة . وهو نظير لما سميناه في كتابنا ، اللغة بين الفرد والمجتمع ، بأعلام التدليل وأعلام التعبير . أما اللقب في العربية الحديثة فهو إسم يطلق على العائلة ، ويلحق اسم أي فرد من أفرادها . وقد يستعمل مفرداً لأي فرد من أفراد العائلة . كما يستعمل علم الجنس لأي فرد من أفراد النوع المسمى به . واسم ، أيوب ، مثلاً لقب يعلق على\* وعى أحى وعلى أى . كذلك يلاحظ أن اللقب لا يتفق في التذكير والتأنيث مع الإسم الأول — أي اسم الشخص . فنحن نقول مثلاً ، محمد أيوب ، و ، فاطمة أيوب ، (١) .

أما الكنية فيبدو لنا أنها استعمالات لغوية تخصصت بالعلمية . ونحن

---

(١) هناك نزعة في بعض قرى الريف المصري لاتفاق اللقب مع الإسم في الجنس ويتم ذلك تأنيث اللقب مثل ، محمد الطويل ، و ، فاطمة الطويلة ، أو إضافة ، أم ، إلى اللقب مع الإسم المؤنث ، مثل ، محمد قاسم ، أو ، محمد أبو قاسم ، و ، فاطمة أم قاسم ، .

يحد من الاستعمال العربية صمات مضافة ، تبدأ بأب أو أم أو نوح  
أو محمد أو بن أو بنت ، مثل : د محمد بن عبد الله ، جد الحسين ، ود فاطمة  
بن محمد ، ود أخو لعرب ، ود أبو المكرمات ، ود أم الحسين ، .  
وفد يخصص من بين هذه التركيبات بالعربية ما صُدِّرَ منها بأب أو أم .  
ومن آخر هذا لا يكون د أبو بكر ، في الواقع أما لشخص اسمه د بكر ، ،  
ولا د ثم كثره ، أما لشخص اسمه د كلثوم ، . وهذا يعكس بقية تركبات  
التي - تخصص بعينه .

• • •

١- من قبل الاسم - لأعلام في العربية الحديثة ، يهدف عن الاستعمال  
تقليدي لشيء صفة أو الحاجة ، على تفصيل الذي ذكره ، وهذا للاختلاف  
منح عناية لا بد من ذكره إتماما بسجث

عرب أول العيين امفرد بن يضاف مثلى على ، أو كرون بدلا  
فيه على أى آخر . وقد سطر احصرى الإضافة لأن الاسم لا يضاف إلى  
د بحر معه في المعنى . كما أوّل نصيب - حروجا من بعض قاعدة الإضافة  
مذكورة ، فاعده بغير أن نصيب امفرد بن - أول العيين المستقى وثانها  
والاسم (٢) . وهذا التاء بن لا وجه له ، فمن لا نصيب المسمى الذى هو ذات  
بن نصيب نكلمه لأول إلى اللثة ثابته ، واتحاد مدلولها أمر لا يفسد الشئ .  
وإن بواحه من هذا الإشكال في الاسم ، أحدثت ، لأن العلم الأول  
اسم للشخص وثنائى اسم لأبيه واثالث اسم لجدته والرابع اسم لعائلته . ومن  
ثم فسد د ك - ك - في ابتدائه ، ثم تعارض وفعله الجوين في الإضافة .  
أما مدينة - وهى إلى أى التاني - وهى لا تستقيم مع الاستعمال الحديث ،

(١) هذا حصري ، فوهه فصف ، د علم

(٢) نصيب ، د فوهه فصف حتما ، د علم

لأن القاعدة السحوية أن البدل والمبدل منه شيء واحد. وليس هذا هو الحال في الاستعمال الحديث ، لأن الاسم الأول - كما ذكرنا - للشخص والثاني لأبيه وهكذا .

وما يقال عن عدم استقامة البدلية عند كون الاسمين مفردين ، يقال كذلك عند كونهما غير مفردين .

أما القطع ، فلم يستقيم في الاستعمال الحديث إلا مع اختلاف التقدير . وقد مر لك أن المثال « رأيت محمداً . سعداً » مؤول بالخطبة « رأيت محمداً . هو سعد » ولكن المثال الحديث « رأيت محمداً سعداً » يجب أن يؤول بالخطبة « رأيت محمداً . هو ابن سعد » .

كذلك رأيت أن المثال « جاء محمد . سعداً » قد أوّل بقولنا « جاء محمد . أعني سعداً » . ولكن تأويل المثال الحديث « جاء محمد . سعداً » يجب أن يكون « جاء محمد . أعني ابن سعد » .

كل هذه التأويلات على فرض أن الاستعمال الحديث ينصب الاسم الثاني أو يرفعه . كما ذكر النحاة عن الاستعمال القديم . ولكن الواقع اللغوي اليوم لا يشهد بهذا ، بل ينجح إلى تسكير أو أحر الأعلام . وهو من تأثير العامية في اللغة الفصيحة التي تتكلمها أو كتبتها اليوم . وإذا صح هذا فليس هناك من مبرر لكل التأويلات التي ذكرناها .

بقي أمر أخير ينبغي أن نذكره . ذلك أننا لا نوافق النحاة في نظريتهم القائلة بإمكان الأعلام<sup>(١)</sup> . والتسمية تقليد — قبل كل شيء — للأسماء أو الصفات التي يجب أن نسمي بها أشياء .

ويبدو من الأمثلة التي ذكرها النحاة للأعلام المرتجلة ، أنها أسماء

---

(١) يقول سيوريه : بأن الأعلام كلها منقولة وهو رأي يوافقه عليه . الطر الأشموني وحاشية الصبان وقوله كلها منقولة ، باب العلم .

لا تتفق مع أي من الصيغ العربية التي يعرفونها . وقد مثلوا ثلث العلم المرتجل  
بسعاد . وهو كما ذكرنا واضح الصلة بالأصول العربية س . ع . د . وكل  
ما هناك أن وره غير معروف لسعاد<sup>(١)</sup> . والظاهر أنهم قد أخذوا هذا التقسيم  
عن أرسطو الذي قال هو الآخر به<sup>(٢)</sup>

### اسم الإشارة

هو اسم وضع لمشار إليه . وأسماء الإشارة هي .  
« دا » للمذكر المفرد . و « تا » للمؤنث المفرد .  
« دان » للثنائي المذكر و « تان » للثنائي المؤنث في حالة الرفع  
« دين » للثنائي المذكر و « تين » للثنائي المؤنث في حالة نصب واجر .  
« أولاء » للجمع المذكر والمؤنث العاقل<sup>(٣)</sup> .  
« هاء » و « ثم » للإشارة للمكان .  
قرب المشار إليه ونعده .

يفرق بعض أسماء الإشارة بين ثلاث درجات من القرب والبعد . ويقر  
بعضها الآخر بين درجتين فقط . وهناك اسم إشارة واحد يخص بالإشارة  
للمكان للبعيد على ما أتى .

(١) انظر التمامش رقم ١ ص ٨١

(٢) أنظر ص ١٧٤ من كتاب Urban's Language and Reality  
طبع لندن

(٣) نستعمل أولاء قليلا للإشارة بغير العاقل مثل قول الشاعر .

دم المسار بعد منزله اللوا وانعش بعد أو تلك الأيام

ومعنى البيت . أن جميع الأماكن مدمومة إذا فيست بالوا . وهو اسم مكان  
حيث إلى نفس الشاعر وإن الحياة بعد تلك الأيام التي عشناها في هذا المكان  
لم تعد طيبة .

( أ ) الأسماء التي تفرق بين ثلاث درجات ، هي كما في الجدول الآتي :

المشار إليه	اسم الإشارة	قريب	متوسط	بعيد
مفرد مذكر	دا	دا	ذاك	ذلك
مفرد مؤنث	تا	تا	تاك	تالك
جمع مذكر أو مؤنث	أولاء	أولاء	أوائك	أولائك
مكان	هنا	هنا	هناك	هناك

( ب ) الأسماء التي تفرق بين درجتين ، تظهر في الجدول الآتي :

المشار إليه	اسم الإشارة	قريب	بعيد
مثنى مذكر	ذان	دان	دائك
د مؤنث	تان	تان	تائك

أما الاسم الذي يشير للبعد فحسب فهو دهم، وتختص بالإشارة للمكان البعيد.  
خطاب في اسم الإشارة :

لعلك لاحظت أن كاف الخطاب وحدها تلحق أسماء الإشارة لتدل على  
على المتوسط — أو على البعد في الإشارة للمثنى . ويرى النحاة أن هذه الكاف  
حرف <sup>(١)</sup> خطاب : وهي تنصرف حسب الجنس والعدد هكذا .

( ١ ) لم يعتبر النحاة هذه الكاف ضميراً مع اطلاق تعريف الصمير عليها لأن  
ذلك يستلزم أن تكون مصافاً إليه وأن يكون اسم الإشارة مضافاً . ولما كان اسم  
الإشارة مبيناً فإنه لا يصح أن يضاف عند النحاة — كما ذكر الأشموني . ونحن نعجب  
من عدم التطبيق تعريف نوع من الأنواع على أحد أفرادها لجرد تصحيح قاعدة ما .  
كما نعجب من اعتبار اسم الإشارة مبيناً مع أنه يُثنى ، والمبني لا يثنى عند النحاة .  
وقد هربنا في الصيغ المثناة لاسم الإشارة تكون بالالف في حالة الرفع وبالياء في  
في حالة النصب والجزم — أي أنها تعبر بتغير التراكيب ، ومن ثم ينبغي أن تكون  
معربة لا مبنية .

ذاك ، ذاك ، ذا كُما ، ذا كم . ذا كي .  
وقد تدخل الكاف بعد اللام على أسماء الإشارة التي للمفرد ولكها  
تدخُل وحدها على أسماء الإشارة لثني .  
كذلك تدخل الكاف وحدها على : أولاء ، هقول ، أولئك ، وهذا  
دخلت مع اللام حذفت الهمزة الأخيرة في : أولاء ، هؤلاء ، أولئك .  
وتدخل الكاف وحدها أو مع اللام على : ها ، هن ، ثم .

#### دخول هاء التثنية :

تدخل هاء التثنية على اسم الإشارة ، وفي هذه الحالة يصح أن تلحق  
إسم الإشارة الكاف وحدها مثل : هذا ، هـاك . ولكن لا يصح  
أن تلحقها الكاف .  
وتدخل الهاء على جميع أسماء الإشارة السابقة فيما عدا : ثم .  
ويصح الفصل بين هاء التثنية وبين اسم الإشارة بصير المشار إليه مثل ،  
« ها أنا ذا ، معي » هذا أنا ، و « ها نحن هن ، معي » هذان نحن .  
ويصح في هذه الحالة أن تتكرر هاء التثنية فتلحق أيضا بأول اسم الإشارة ،  
مثل « ها أنا هذا ، و « ها نحن هذان » . وفي القرآن الكريم « ها أنتم أولاء ،  
و « ها أنتم هؤلاء » .

### الموصول

الموصول عند الحاجة هو الاسم الذي يحتاج دائما إلى حمله - أو ما يساويها -  
وإلى عائد أو ما يقوم مقامه<sup>(١)</sup> . وقد حصر هذا التعريف جميع نقاط البحث  
التي ستعرض لها . وهي : الأسماء الموصولة ، والصلة ، والعائد . وسنتحدث  
عنها بهذا الترتيب .

---

(١) نص التعريف هو : الاسم المفتقر إلى عائد أو ما يحلّفه وإلى جملة صريحة  
أو مؤولة ، أطر الأشموني .

أولاً : الأسماء الموصولة .

هذه الأسماء على ثلاثة أنواع ، ما يفرق بين المدرك والمؤث و بين المفرد والمثنى والجمع ، وما لا يفرق بين هذه ولكر يفرق بين العاقل وغيره ، وما لا يفرق بين أى من هذه الأمور كلها .

١ - الموصولات التي يفرق بين مدلولاتها في الجنس والعدد (١) .  
نظهر هذه الموصولات في الجدول الآتي :

مؤث	مدكر	
التي	الذي	مفرد
اللذان في الرفع	اللذان في الرفع	مثنى
اللتين في النصب والجر	اللتين في النصب والجر	جمع
اللات ، اللاتي ، اللائ	الذين ، الآلى	

ونلاحظ من هذا الجدول أن صيغ المثنى وحدها هي التي تختلف في حالة الرفع عنها في حالة النصب والجر (٢) . أما سواها فلم صيغة واحدة دائماً . على أن من النحويين من يفرق بين صيغة الآلى في الرفع وبينها في النصب والجر ، فيقول في الرفع والآلو ، وفي النصب والجر ، الآلى ، .

٢ - الموصولات التي تفرق بين العاقل وغيره .

هذه هي ، من ، و ، ما ، . ونستعمل ، من ، عادة للعاقل و ، ما ، لغير العاقل . مثل : جاءني من وعدني بالنجى ، و ، فعلت ما أمرتني به ، . وقد يحدث أن نسمع ، من ، لغير العاقل و ، ما ، للعاقل ، مثل : سبحان ما يسبح الرعد بحمده ، و ، ما ، هنا تعنى : الله ، . وهو اسم يطلق على عاقل ، ومثل : ومنهم

(١) الجنس هو التذكير والتأنيث والعدد هو المفرد والمثنى والجمع .

(٢) هذا هو ما يحدث مع أسماء الإشارة لثوب يشير إلى العرت بين اسم الموصول وبينها



من يمشى على أربع ، و ، من ، هنا تعني ، الحيوان ، ، وهو اسم يطلق على غير عاقل .

٣ - الموصولات التي لا تفرق بين مدلولاتها في الجنس أو العدد أو الجنس .

هذه هي ، أي ، و ، ال ، . ومن أمثلة ، أي ، الموصولة (١) ، مخاطب أي هؤلاء الأولاد ، وهي هنا للعاقل . ومثل ، اشترى أي هذه الدواب ، و ، أي ، هنا تعبر للعاقل .

ومن الممكن أن يقصد بكل من هذين المثالين المفرد أو غير المفرد، بدليل أنه يمكن للمخاطب أن يجيب قائلا .

سأخاطب هذا الولد ، أو سأخاطب هذين الولدين الخ .  
أو سأشترى هذه الدابة أو سأشترى هاتين الدابتين الخ .  
ومن أمثلة ، ال ، الموصولة :

رأيت ابنة القادم إليك وهذا مفرد عاقل

الاولاد القادمين إليك جمع عاقل

سأحضر في العام القادم مفرد غير عاقل

في الأعوام القادمة جمع ، ،

ويحول المحوون إن ، ال ، التي تدخل على اسم الفاعل (٢) اسم موصول بمعنى ، الذي ، وإن اسم الفاعل هو صلة الموصول . وذلك لأن معنى ، القادم ، هو ، الذي يقدم ، . وابتدى دعا الحاجة لاعتبار ، ال ، اسم موصول ورود بعض الأمثلة التي تدخل فيها ، ال ، على غير الاسم ، مثل :

ما أنت بالحكم الشرعي حكومته ولا الاصيل ولا ذى الرأي والجدل

(١) سذكر فيما بعد طريقة إعراب ، أي ، .

(٢) مثل اسم الفاعل في هذا اسم المفعول والصيغة المشبهة .

ومعناه « ما أت بالحكم الذي يرضى المتخاصمون حكمه .. الخ » ، ودال ،  
هنا مساوية في معناها واستعمالها «لدى» التي قد تدخل على الأفعال ، كما دخلت  
« دال » هنا . ومثل :

من القوم الرسول الله منهم      لهم ذات رقاب بي معدة  
أى « من القوم الذين مهم رسول الله الخ » . ولا يمكن أن تكون « دال »  
ها حرف تعريف لأن المعروف نال لا يضاف . ومثل :

من لا يزال شاكرًا على المعه      فهو حرٌّ لعبشة ذات سمه  
أى « من لا يزال شاكرًا على الذى معه الخ » . ودال ، هنا لبست حرف  
تعريف ، لأن حرف التعريف لا يدخل على الجار والمجرور كما دخلت « دال »  
هنا على « معه » .

ويرى النحاة أن دخول « دال » على الفعل قليل ، وأن دخولها على الجملة  
الإسمية وعلى الجار والمجرور شاذ<sup>(١)</sup> .

ويرفض الأحفش اعتبار « دال » اسم موصول ، ويرى أنها حرف تعريف ،  
سواء دخلت على اسم مشتق كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو على اسم غير  
مشتق . ولكل فريق حجة .

١ - حجة من يقول بأنها موصول ، عدة أمور :

( ١ ) أن الضمير يعود عليها ولا يعود على الاسم المشتق المتصل بها .  
مثال ذلك : « قد أفلح المتقى ربه » . ويرى هؤلاء أن الضمير ( الهاء فى ربه )  
يعود على « دال » ، لا على « متقى » . وسبب ذلك على ما يبدو لنا أن « متقى »  
تنصب « رب » ، وهى مضافة إلى الضمير . ولما كان المضاف والمضاف إليه

---

( ١ ) الفرق بين القليل والشاذ هو أن أولها يستعمل بقلة ، أما ثانيهما فعبارة  
لفوية خاصة ليس لها نظير ، سمعت من العرب .

كالشيء الواحد ، والصمير وما يعود إليه كالشيء الواحد أيضاً ، فإن مقتضى هذا أن يكون « متقي » عاملاً فيما هو منه كالشيء الواحد . وعمن الشيء في نفسه — أو فيما هو منه كالشيء الواحد بعبارة أدق — أمر لا يقبله منطق النحاة .

(ب) يعمل اسم الفاعل الذي بمعنى المضي مع دخول « أ » ، عليه عن الفعل ولا يعمل بدونها . ومعنى هذا أن وجود « ال » يقرب اسم الفاعل من المفعول ، ولو كانت « ال » للتعريف لأبعد اسم الفاعل عن الفعل . حيث أن التعريف يختص بالأسماء . لهذا قالوا بأنها موصولة لا معرفة .

(ج) ثبت إمكان دخول « ال » على الفعل في مثل « ما أت بالحكم الترضي حكومته » . وقد سبق ذكره — و « ال » المعرفة مختصة بالاسم ، ولهذا قالوا بأنها موصولة <sup>(١)</sup> .

٢ — حجة من يقول بأنها حرف تعريف .

(١) يعمل العامل في الاسم الذي بعدها ولا يعمل فيها . ولو كانت اسماً لتأثرت بالعامل . مثال ذلك « مررت بالصارف » ، وفيه يظهر الحر على « ضارب » لا على « ال » ، لأنها حرف لا محل لها من الإعراب . ويبدو أن الخصري في إعرابه لعبارة « الممرى والمضى » ، قد قال بأن كلمة « ممرى » قد استعارت الإعراب من « ال » للحروح عما تقتضيه هذه الحجة . وقد سبق لنا أن فصلاً منطق الخصري في إعرابه هذا <sup>(٢)</sup> .

(١) ذكر الأشموني دليلاً رافعاً هو استحسان نحو الصفه معها عن الموصوف . ولم تذكر هذا الدليل لأن الاستحسان أمر غير حتمي لا يصح التذليل به . ولأن استحسان النحاة لأمر ليس حجة لغوية . حيث أن أساس القواعد هو العمل عن الجماعة اللغوية لا استحسان من يؤلف القواعد أو عدم استحسانه .

(٢) انظر ص ٤٩ .

(ب) لو كانت «ال» اسما لوقعت فاعلا في المثال «جاء القائم» ، ولكانت كلمة «قائم» لا تكتسب إعراباً . وما لا يكتسب الإعراب مبنى . والثابت إعراب «قائم» فتحتم كون «ال» حرفاً .

ورد التسهيل<sup>(١)</sup> على هذا بأن «ال» مركبة مع صلتها . ولما كان الإعراب لا يظهر إلا في آخر المركب فقد ظهر في الاسم الذي بعدها . وأظنك تلاحظ أن هذا الرد يفترض التسليم بأنها موصولة ، وهو محل الجدل .

ونزيد على هذا أن افتراض إسمية «ال» سيوقع التحويلين في تناقض غير سليم . وهم يذكرون أن اسم الموصول معرفة ، وأن ما يكسبه التعريف أحد أمرين ، صلته على رأي ، و«ال» إذا وجدت فيه على رأي آخر ، فإن لم تكن موجودة فيه فإنها تُنوسى . ولتحاول تطبيق هذين الرأيين على «ال» في «القائم» .

وعلى الرأي الأول تكون «ال» معرفة ، وتكون قد اكتسبت التعريف من «قائم» . ومقتضى هذا أن ينعكس الوضع في الأسماء المشتقة ، فبدلاً من أن تكون «ال» تُكسب الاسم التعريف ، أصبحت تكتسب التعريف منه . ونحن نسأل النحاة ، هل «قائم» بدون «ال» معرفة أم نكرة ؟ إنها ليست من بين المعارف التي ذكروها ، وهي لذلك نكرة . ومن المعلوم أن كل نكرة تقبل دخول «ال» وتكتسب التعريف بدخولها . ولكن افتراض موصولية «ال» يمنع دخول «ال» المعرفة عليها . وهذا مناقض لتعريف النكرة<sup>(٢)</sup> . وعلى الرأي الثاني لا يستقيم الحال أيضاً لأنه لا يمكن أن تدخل «ال» أخرى على «القائم» — ولا أن تُنوسى — بقصد تعريفه .

---

(١) أنظر الأشموني في نفس المكان .

(٢) أنظر ابن عقيل ، باب المعرفة بآل . وأنظر أيضاً تعريف النكرة في شروح ألفية ابن مالك حيث أنها «هي الاسم الذي يقبل ال ويؤثر فيه التعريف» .

أما حجب النحاة التي دللوا بها على موصولية دال ، فهي جميعها مردودة .  
وقد افترض النحاة أن الصمير في المثال « قد أفلح المتق ربه » يعود  
على دال ، ولكن الصمير في قولنا « أفلح متق ربه » يعود على « متق » ، وليسنا  
بدرى بل إذا لا يعود عليها عند وجود دال ، في المثال الأول ، اللهم إلا أن يكون  
سبب ذلك هو هذه الاعتبارات المنطقية التي ذكرناها ، والتي لا قيمة لها  
في دراستنا اللغوية .

وما يقال عن رفضنا لهذه الاعتبارات المنطقية ، يقال أيضاً فيما يقوله النحاة  
من تقريب دال ، لاسم الفاعل من الفعل أو إبعادها عنه ، مما يكون سبباً في عمله  
أو عدم عمله . والظواهر اللغوية توصف ولا تفلسف .  
أما دخول دال ، على الفعل فقد قال النحاة أنفسهم بأنه قليل . ومن ثم فإنه  
لا ينبغي أن يكون أساساً لتفعيد اللمعة .

• • •

نود أن نذكر هنا مستطردين أن اسم الموصول في العامية المصرية  
هو « اللي » ، بتشديد اللام . وقد تسمع هذه الكلمة مخففة في بعض أقاليم مصر ،  
فتكون دال ، — مع اختلاف في برها ونبر الكلمات التي تليها . ونحن نقول  
في القاهرة « اللي » حاي ، و « اللي » جه ، و « اللي » ييجي ، في الوقت الذي  
يقول فيه من يطقون بالصيغة المخففة لاسم الموصول ( اللي ) ، دال حاي ،  
و دال جه ، و دال ييجي . وهذا يقترب اقتراباً كبيراً من المشكلة التي نحن  
نازاتنا ، فإن دال ، — الصيغة المخففة لاسم الموصول ، اللي ، — تشابه في النطق  
دال ، أداة التعريف . ومن يدري لعل البت الذي استشهد به النحاة على  
دخول دال ، على الفعل مثال قديم لهذه الظاهرة اللغوية المصرية <sup>(١)</sup> .

(١) يقال هذا أيضاً في الآيات الأخرى التي يستشهد بها النحاة على دخول  
دال ، على شبه الجملة مثل ( من لا يزال صابراً على المعه ) ، وعلى الجملة الاسمية مثل  
( من القوم الرسول الله منهم ) ، الخ .

وقد يوحى هذا بأن اسم الموصول موع جديد من الكلمة العربية ، نتج من دخول د ال ، التي للتعريف على أسماء الإشارة ، ذى ، و د قى ، و د أولى ، فى عصر قديم كما كانت تدخل على سواها من الكلمات ، أسماء أو أفعالا . ثم حدث أن تخصصت هذه الكلمات وثنيتها بالدخول على الأفعال ، وتخصصت د ال ، بالدخول على الأسماء . وهذا تميز د ال ، بدون اسم الإشارة عن د ال ، مع اسم الإشارة ، وأصبح النوع الأخير أسماء الموصول التي نعرفها اليوم . ونحن نلاحظ أن .

الذى تساوى ال + ذى ( وهى قرية من ذا الإشارةية لذكر )<sup>(١)</sup> .  
التي تساوى ال + قى ( اسم الإشارة لمؤنث ) .  
الآلى تساوى ال + أولى ( اسم الإشارة للجمع المذكر والمؤنث ) .  
الموصول عند قبيلة طي . :

لأنستعمل قبيلة طي ، الذى ، و الذى ، أو غيرهما من أسماء الموصول ، بل يستعملون بدلا منها كلمة ، ذو ، ، وهم فى ذلك طائفتان .

( ١ ) مهم من يستعمل ، ذو ، بصيغتها هذه فى جميع الحالات دون تعريق فى الجنس أو العدد أو العقل ، كما ترى فى الأمثلة الآتية :

مؤنث	مذكر	
جاءنى دو قامت	جاءنى دو قام	مفرد
د قامتا	د قاما	مشى
د قمن	د قامو	

( ١ ) ظهر ، دا ، الإشارية فى صورتها هذه مستعملة استعمال الموصول فى كلمة  
« ماد ، و مداد ، وسبأى ذكرهما ، كما تظهر فى قول الشاعر  
عسى ، لعباد عليك إهارة أمنت وهذا يحسب طابق

(ب) ومنهم من يستعمل « ذو » للمذكر المفرد و « ذات » للتؤنث المفرد ،  
ويشبههما مع المثنى ويجمعهما مع الجمع ، كما يأتي :

مؤنث	مذكر	
جاءني <sup>(١)</sup> ذات قامت	جاءني ذو قام	مفرد
• داتا قامتا	• ذوا قاما	مثنى
• دوات قن	• دوو قاموا	جمع

إعراب ذو وذات وفروعهما :

في إعراب « ذو » ، مذهبان ، الأول بناؤها ، وهذا يلزم آخرها الواو  
في جميع الحالات . والثاني إعرابها إعراب الأسماء الخمسة فترفع بالواو  
وتنصب بالالف وتجر بالياء مثل جاءني ذو قام ، رأيت ذا قام ، مررت  
بذي قام <sup>(٢)</sup> ، ومثل .

فإما كرام موسرون لقيتهم خسي من ذي عندهم ما كفايا  
وفيه بجد ، ذي ، الموصولة بجرورة بالياء كالأسماء الخمسة .  
وقد روى البيت هكذا .

فإما كرام موسرون لقيتهم خسي من ذو عندهم ما كفايا  
وعلى هذه الرواية تكون « ذو » مبنية على السكون ( الواو ) في محل جر .  
أما « ذات » فيعصم بينها على الضم مثل :

جاءتني ذات قامت ، ورأيت ذات قامت ، ومررت بذات قامت . وفي جميع  
هذه الأمثلة تظهر صحة البناء وتكون الكلمة في محل رفع أو نصب أو جر .

(١) هكذا ذكرت الأمثلة في إبر عقيل . ويعتقد أنه يلزم إضافة تاء التأنيث  
للمعل حيث أن العاقل مؤنث تحقيق التأنيث .

(٢) معنى البيت « اذا لقيت كراماً أغنياء أحدث منهم ما يكفي  
ولا أريد عليه » .

ويعصهم يعربهم كجمع المؤنث السالم ويرفعها بالصيغة مثل :  
 جاءتني ذات قامت ، وصبها ويجردا بالكسرة مثل ،  
 رأيت ذات قامت ، ومرت بذات قامت ،  
 أما دوا ، ودواتا ، فعربا ، كالمثنى «الآلف» ، فدا مثل ،  
 جاءني دوا دوا ، أو دوانا قامت ، و«الياء» صبا وحرا ، مثل مرت  
 بدوى قاما ، أو دوائى قامت ، ودأيت دوى قاما ، أو دوائى قامت ،  
 وأما دوى ، فتعرب كجمع المذكور السالم بالواو رفع مثل ،  
 جاءني دوى قاموا ، وبالياء صبا وحرا مثل ،  
 رأيت دوى قاموا ، ومرت بدوى قاموا ،  
 وأما دوات ، فتعرب كجمع المؤنث السالم مثل ،  
 جاءتني دوات قم ، «الرفع» بالصيغة ،  
 رأيت دوات قم بصب الكسرة ،  
 مرت بدوات قم ، «الجر» بالكسرة .

• •

شير هـ مستطردين أيضا إلى «العلاقة بين دوا ، الداية ودلى» ،  
 ويظهر أن اسم الإشاحة داء ، - الذى قد من قبل أنه هو (١) - إلى رسم  
 الموصول عند غير طي - قد تطور عند طي على شكل آخر - مستعمل  
 سو طي - أو اسلافهم بعدة أدق - وال ، لعرب اسم الإشارة داء ،  
 بل استعملوا داء اسعير وال ، بضمها (٢) ، فاحتمل على ذاته والأفعال

(١) كل ما يذكر عن تطور داء ، هو محض امر صرح به : أنه شابه نفسه  
 والاسعير بين والى ، ودوا ، الطائفة ولان هذا البحث لا يحى من أسامة  
 أخرى من هذه الملاحظات العارية

(٢) هذا على امر اص أن وال ، كانت تستعمل قديماً سمي - لموصول اليوم



فقالوا - مرصا - جاء ذا أبوه قائم ، و جاء ذا قام أبوه <sup>(١)</sup> ، ثم استعملوا  
 د دو ، بدلا من د دا ، . وهذا نظير لاستعمال اسم الموصول في صورته  
 التي تطور إليها عند سواهم . وهنا اتجه الطائيون أحد اتجاهين فبعضهم  
 احتفظ بدو ، على حال واحد في جميع التراكيب . وبعضهم صرفها  
 بالثنية واجمع على الوصل الذي أشرنا إليه .

مادا ومندا :

يعبر بعض النحاة أن د ماذا ، كلمة واحدة ، مكونة من د ما ، الاستفهامية  
 و د ذا ، وأن هذه الكلمة اسم استفهام . ويعتبرون مندأ ، كذلك كلمة مكونة  
 من د من ، و د ذا ، . وهم يعربون المثال د ماذا صنعت أخيراً أم شراً ،  
 هكذا : د ماذا ، اسم استفهام مفعول مقدم للفعل ، صنع ، . و د حيراً ، بدل  
 من د مادا ، وهي لهذا منصوبة مثلها .

وبعضهم يعتبر د مادا ، مكونة من كلمتين ، د ما ، وهي اسم استفهام ، و د ذا ،  
 وهي اسم موصول بمعنى د الذي ، . ويعربون المثال المذكور هكذا .

د ما ، اسم استفهام مبتدأ ، و د ذا ، اسم موصول ، و صنعت ، صلتة . واسم  
 الموصول حير د ما ، . و د حير ، بدل من د ما ، وهي لهذا مرفوعة ، وهذا  
 يكون المثال كما يأتي :

د مادا صنعت أخيراً أم شراً ، برقع د حير ، <sup>(٢)</sup> . و ما ، على هذا الاعتبار  
 الآخر تكون د ذا ، اسم موصول . وقد اشتراطوا الكوفا كذلك وقوعها  
 بعد د من ، أو د ما ، الاستفهامية .

(١) يذكر الأثموني أن د ما ، في د هذا يحملين طينق ، اسم موصول .  
 وهو قريب من مرصنا هنا

(٢) أنظر الأثموني ، شرح البيت ، ومثل مادا بعد ما استفهام الخ ،

لهذا الاستعمال الموصولى لاسم الإشارة ، ذا ، علاقة بما افترضنا من قبل من أن اسم الإشارة هو الأصل الذى نشأ عنه اسم الموصول . وقد تطور عند اللغائيين بأن استعملوا كالأسماء الخمسة ، فرفع بالواو ، ونصب بالالف وجر بالياء ، وظل كذلك عند طائفة مهم . ولكن طائفة أخرى اقتصرت على استعمال إحدى هذه الحالات الثلاثة وهى حالة وجود الواو ( ذو ) ، واستعملتها هكذا فى مواقع الرفع والنصب والجر .

ونحب بهذه المناسبة أن نذكر أن جميع هذه الاعتبارات التاريخية يجب ألا تتدخل فى وضع القاعدة النحوية ، فنحن نصف الحاضر بصرف النظر عن الماضى الذى تطور عنه .

\*\*\*

#### ثانياً الصلة :

يجب أن يلى اسم الموصول صلة تكمل معناه . ولا بد أن تكون هذه الصلة جملة أو شبه جملة . إلا إذا كان الموصول ، ال ، فإنه يكون مفرداً على ما سيأتى

ولا بد لجملة الصلة أن تكون :

- ١ — خبرية ، فلا يصح : جاء الذى اصغر منه ، لأن الجملة إنشائية .
  - ٢ — خالية من معنى التعجب ، فلا يصح : جاء الذى ما أحسنه .
  - ٣ — غير محتاجة لما قبلها من كلام ، فلا يصح : جاء الذى لكنه قائم .
  - ٤ — مشتتة على صميم يعود على الموصول كما سيأتى .
- أما شبه الجملة ، أى الظرف أو الجار والمجرور ، فلا بد أن يكونا تامين ، أى مُفيدان فائدة تامة . مثل :
- جاء الذى عندك ، و أنا الذى فى المنزل .

ومثال الظرف غير التام ، وجاء الذى اليوم . وهذا لا يصح كونه صلة .  
ومثال الجار والمجرور غير التام ، وجاء الذى لك . وهذا لا يصح  
كونه صلة .

صـه د ال ، .

يجب أن تكون صلة د ل ، اسماً مفرداً مشتقاً . وتنحصر المشتقات  
الصالحة لأن تكون صلة لال فى أسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة . مث :  
جاء القائم . جاء المصروب . جاء الحس وجهه  
ولحاة يرون — ونحن لا نرى د أيهم — أن ، ال ، معنى د الذى ، وأن  
القائم بمعنى د الذى يقوم ، و ، المصروب ، بمعنى د الذى ضرب ، و د الحس  
وجهه ، بمعنى د الذى وجهه حس ، أى أن الاسم المشتق يساوى الجملة .  
ويقر أن تكون صلة د ال ، جملة فعلية مثل :  
د ما أت بالحكم الترضى حكومته ، وقد مر بك هذا البيت .  
صلة أى :

تكون صلة د أى ، جملة خبرية أو شبه جملة . بنفس الشروط التى تقدمت .  
ولكنها تختلف عن سواها من حمل الصلة ، بأمكان حذف العائد ، على الوضع  
الذى سيذكره الآن .

• • •

ثالثاً ، العائد :

يجب أن تشمل جملة الصلة على ضمير يعود على الموصول ، ويسمى «بالعائد» .  
ولابد أن يتفق العائد مع الموصول فى الجنس والعدد ، إذا كان من الموصولات  
التي تفرق فيهما . مثل .

جاء الذى قام ( أى هو ) ، وجاءت التى قامت ( أى هى ) .

جاء الذان قاما ، وجاء الذين قاموا الخ . والعائد ها الألف والواو .

أما إذا كان الموصول من الأسماء التي لا تفرق بين الجنس والعدد مثل  
« من » و « ما » ، فيجوز أن يتفق مع لفظ الموصول أولا يتفق . مثل  
جاء من سافر ( أى هو ) وها يتفق العائد هو ، مع لفظ « من » ،  
فكلاهما مفرد مذكر الصيغة .  
ومثل جاء من سافرا ، وها يختلف العائد ( ألف الاثنين ) عن صيغة  
الموصول . فالعائد مثنى والموصول مفرد الخ .

#### حذف العائد

قد يكون ذلك في صلة « أى » أو في صلة غيرها :  
( ١ ) في صلة « أى » .

قد تكون صلة « أى » حملة فعلة أو حملة اسمية ، مثل « يعجبنى أيهم قاما » ،  
والصلة هنا حملة « قاما » الفعلية . ويحتم هنا وجود العائد ، وهو « ألف التثنية »  
الموحودة في الفعل . مثل « يعجبنى أيهم هو قائم » ، والصلة هنا حملة  
« هو قائم » الاسمية .  
ويسمى الجزء الأول من الحملة الاسمية الواقعة صلة « صدر الصلة » .  
وصدر الصلة في المثال السابق كلمة « هو » .

والعائد في هذه الصلة هو صدرها

وعندما تكون صلة « أى » حملة اسمية يصح أن يذكر « صدر الصلة »  
أى « العائد » أولا يذكر ، كما يصح أن تأتى « أى » مضافة أو محردة من الإضافة .  
وهذا يكون لدينا نماذج أربعة من تركيب أى مع صلتها

١ - أن تصاف « أى » ، ويذكر صدر صلتها مثل .

« يعجبنى أيهم هو قائم » . وقد أضيفت « أى » إلى « هم » المتصلة بها  
ودكر صدر صلتها - أى العائد ( هو ) .

٢ - لا تصاف « أى » ، ولا يذكر صدر صلتها مثل .

« يعجبنى أى » قائم » . وها جاءت « أى » غير مضافة وحذف صدر  
صلتها ، أى العائد .

٣ - لاتصاف ، أى ، ويذكر صدر صلتها مثل .  
 ، يعجبنى أى هو قائم ، ، وهما لم نصف أى وذكر صدر الصلة ( هو ) .  
 وفى هذه الحالات الثلاثة تعرب ، أى ، بالحركات الإعرابية الأصلية  
 وتكون إذا لم تكن مضافة .

٤ - تصاف ، أى ، ولا يذكر صدر صلتها مثل :  
 ، يعجبنى أيهم قائم ، ، وهنا أضيفت ، أى ، إلى ، هم ، المتصلة بها ولم يذكر  
 صدر الصلة .

وفى هذه الحالة تبنى ، أى ، على الصم .  
 ولو فرضنا أننا رمزنا لإضافة ، أى ، بالعلامة + ، وحذف صدر  
 الصلة بالعلامة ( - ) لكات حالات الإعراب كما يأتى :  
 ( + + ) و ( - - ) و ( + - ) .  
 ولكات حالة الإعراب هي ( - + ) .  
 ونعصر النحاة يعرب ، أى ، فى جميع الحالات بلا تفريق بين ( + - )  
 وبين سواها من الحالات .

٢ - فى صلة غير ، أى ، :  
 يختلف الأمر حسب رفع العائد أو نصبه أو جره على ما يأتى :  
 ( أ ) العائد المرفوع . يصح حذفه إذا كان مبتدأ وقد طالت جملة الصلة  
 بوجود مكمل للمفعول أو الجار والمجرور الخ .  
 مثل ، جاء الذى هو رأك دابة ، وفيه يقع العائد ، هو ، مبتدأ خبره  
 ، رأك ، ، وقد طالت جملة الصلة بوجود المفعول ( دابة ) . ويجوز حينئذ  
 حذف العائد فنقول ، جاء الذى رأك دابة ، ، ومثل ، جاء الذى هو داهب  
 اليك ، ، وقد طالت الصلة هنا بالجار والمجرور ، اليك ، ولهذا يجوز حذف  
 العائد ، هو ، فنقول ، جاء الذى داهب اليك ، .

( ب ) العائد المنصوب : يصح حذفه إذا كان ضمير متصلا بفعل أو صفة .

مثل « هذا الكتاب الذى أعطيتك » و « هذا الكتاب الذى أماعطيك » .  
والعائد فى هذين المثالين هو الهاء المتصلة بالفعل « أعطيتك » وبسم الفاعل  
« معطيك » . ولهذا يصح حذفها فنقول « هذا الكتاب الذى أعطيتك »  
و « هذا الكتاب الذى أماعطيك » .

(ج) العائد المجرور : قد يكون الجر بالإضافة أو بحرف الجر .

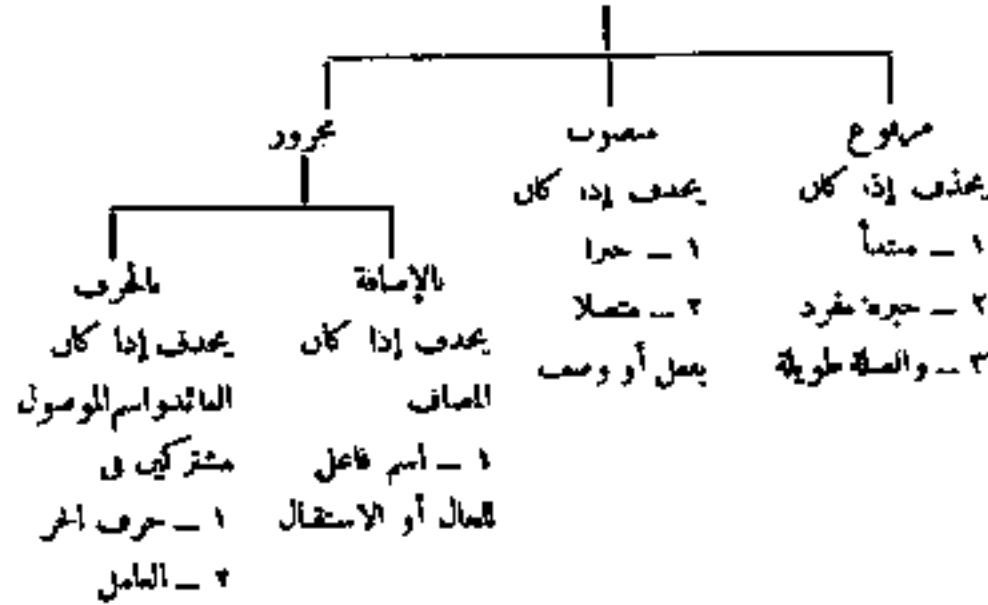
١ - الجر بالإضافة ، يشترط فيه أن يكون المضاف اسم فاعل بمعنى  
الحال أو الاستقبال ، مثل « جاء الذى أما صار به غدا » . والعائد فى هذا المثال  
المثال هو الهاء . وهى ضمير أصيغ إليه اسم فاعل بمعنى المستقبل لوجود كلمة  
« غدا » بعده . لهذا يجوز حذف العائد فنقول « جاء الذى أما صار غدا » .  
بدون الهاء .

٢ - الجر بالحرف ، يشترط فيه أن يكون كل من اسم الموصول والعائد  
مجروراً بحرف جر متحد فى اللفظ والمعنى مع الحرف الذى يجر الآخر ،  
وأن يكون العامل الذى يعمل فيهما متحداً فى اللفظ والمعنى أيضاً . مثل « مررت  
بالذى مررت به » . والعائد هنا هو الهاء فى « به » وهى مجرورة بالياء  
التي تناطر بـ « الهاء » فى اسم الموصول (الذى) فى اللفظ والمعنى . كما أن العامل  
فى الجار والمجرور هو الفعل « مررت » ، وهى ذات الفعل الذى يعمل فى الموصول  
المجرور « بالياء » . لهذا يجوز حذف العائد فنقول « مررت بالذى مررت » .  
فلو اختلف العامل مثل « مررت بالذى فرحت به » أو اختلف حرف الجر  
مثل « مررت بالذى مررت عليه » لما جاز حذف العائد .

وفى الجدول الآتى تلخيص لحالات حذف عائد الموصول ، غير أى .

## عائد اسم الموصول

( غير أي )



### الموصول الحرفي أو الحروف المصدرية :

هناك بعض الحروف التي ترتبط بما تدخل عليه ارتباطاً شديداً . وذلك لأنها تقول مع ما تدخل عليه بمصدر . وقد سماها النحاة بالموصول الحرفي لأنها أسماء موصولة ، بل لأنها تحتاج إلى ما بعدها كما يحتاج اسم الموصول لصلته . وقد كان الأجدر بها أن تسمى بالحروف المصدرية ، فحسب . وبالرغم من عدم دخولها في باب الموصول ، فإننا نذكرها لك هنا كما فعل النحاة ، وهذه هي .

١ - أن : وتدخل على الفعل المتصرف ، سواء كان .

( أ ) ماضياً ، مثل أعجبتني أن حضرت - وتأويلها أعجبتني حضورك .

( ب ) مضارعاً ، مثل يعجبني أن تحضر - وتأويلها يعجبني حضورك .

( ج ) أمراً ، مثل قلت له أن قم - وتأويلها أمرته بالقيام .

وإذا دخلت « أن » على فعل غير متصرف فليست « أن » المصدرية

بل « أن » التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، جاءت في صورة مخففة ،

أى بدون تشديد بونها ، وتسمى « أن » ، المخففة من الثقيلة مثل : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » . ومثل « وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم » .

٢ - أن . وتدخل على الجملة الاسمية فيكون المبتدأ اسما والخبر خبرا لها ، مثل : « عجت من أنك حاضر » . وتؤول مع ما بعدها بمصدر فتصير « عجت من حضورك » .

٣ - كي : وتدخل على الفعل المضارع مثل : « جئت لكي أقابلك » ، وتؤول مع ما بعدها بمصدر فتكون جئت لمقابلتك .

٤ - ما . وهى بوعان : ظرفية وغير ظرفية . وتدخلان على الفعل الماضى والمضارع .

أمثلة : ما ، المصدرية الظرفية .

( أ ) مع الماضى « لا أكله ماحيت » . والتأويل « لا أكله مدة حياتى » .  
( ب ) مع المضارع ويكون معها منقيا بلم غالبا  
مثل : « لا أكلبك ما لم تحصر إلى » . والتأويل « لا أكلبك مدة عدم حضورك إلى » .

أمثلة : ما ، المصدرية غير الظرفية :

( أ ) مع الماضى « عجت بما ضربت محمدا » أى من ضربك محمدا .  
مع المضارع « عجت بما تصرب محمدا » أى من ضربك محمدا .

٥ - لو . وتدخل على الماضى مثل :

« وددت لو ردتى » أى « وددت زيارتك لى » .

( ١ ) معنى أن الفعل متصرف أن يأتي منه المضارع والأمر واسم المفاعل الخ ومعنى أنه غير متصرف أن إتيان هذه الصيغ منه غير ممكن .



وعلى المضارع مثل :  
«وددت لو تزورني ، أي : «وددت زيارتك لي ،» .

### المعرف بأداة التعريف

النوع الأخير من أنواع المعارف هو المعرف بأداة التعريف . وأداة التعريف هي «ال» وتختص بالدخول على الأسماء . وقال سيبويه : إن أداة التعريف هي اللام وحدها ، أما همزة الوصل فقد أتينا بها للنطق باللام الساكنة . ولهذا فإنها تسقط في وسط الكلام . ويقول الخليل بأن همزة جزء من أداة التعريف<sup>(١)</sup> ، «ال» .

زيادة «ال» :

إذا دخلت أداة التعريف «ال» على مكرة أكسبتها التعريف . ولكن هناك بعض الأسماء المعروفة التي تدخل عليها أداة التعريف . ولما كانت هذه الأسماء معرفة من الأصل ، فقد اعتبرت «ال» زائدة لأنها لم تكسبها تعريفاً . و«ال» الزائدة على نوعين ، لازمة وغير لازمة .

( ١ ) أما الزائدة اللازمة فهي التي توجد في :

١ - بعض أسماء الموصول مثل : «الذي» و«التي» ، «ال» . و«ال» في هذه الأسماء زائدة لأن الموصول يتعرف بالصلة . وكلمة «الذي» ليست

---

(١) مثل هذا الخلاف قائم بين علماء الأصوات . فهم من يقول بأن همزة الوصل ليست من أصل المقطع العربي وإنما هي زيادة توجد في ظرف خاص هو ابتداء الكلام . ومنهم من يقول بأنها من أصل المقطع ، وأن المقطع يمتد الحرف الأول منه ( أي همزة ) في وسط الكلام . ويرمز الأولون لمقطعهم بالرمز VC أما الآخرون فيرمزون له بالرمز (OVC) و C معناها حرف ساكن و V معناها حركة .

محددة المعنى ( أى معرفة ) ولا بد من وجود الصلة بعدها لتتعرف مثل :  
« الذى قام » . ويرى آخرون أن « ال » فى هذه الكلمات هى التى تكسبها  
التعريف ، وهى لهذا ليست زائدة .

٢ - بعض الأعلام التى توجد فيها « ال » ، والتى لا تكون كلمات بدوها ،  
مثل : « اللات » ، و « العزى » ، وليس فى العربية « لات » ، ولا « عزى » ، بدون  
« ال » . و « ال » فى هذه الأعلام ليست للتعريف ، لأن العلم معرفة بنفسه ،  
فلا حاجة به لأداة التعريف « ال » . ولهذا فهى زائدة .

٣ - كلمة « الآن » ، ويقول النحاة إن معناها « هذا الوقت » . أى أنها  
تتضمن معنى الإشارة . ولما كانت الإشارة معرفة ، فإن هذه الكلمة أيضاً  
معرفة ، وبالتالي لا تحتاج لأداة التعريف « ال » ، فاعتبرت زائدة . وفى كل  
هذه الحالات السابقة لا يمكن حذف « ال » ، حيث أن هذه الكلمات بدونها  
ليست كلمات فى اللغة العربية .

( ب ) وأما الزائدة غير اللازمة ، فتكون فى حالات :

١ - فى الضرورة الشعرية . وتكون فى بعض الأعلام التى لا توجد فيها  
« ال » ، إذا اضطر الشاعر إلى زيادتها لتصحيح وزن البيت . مثل :

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا      ولقد نهيتك عن بنات الأَوْبَرِ<sup>(١)</sup>

واسم الثمرات « بنات أوبر » ، بدون « ال » . ولكن الشاعر زادها حتى يصح  
له وزن البيت .

وقد تكون الضرورة الشعرية بزيادة « ال » ، فى التمييز مثل « طببت النفس » ،  
فى قول الشاعر .

( ١ ) معنى البيت « جنيت لك أكموًّا وعساقلا - وهما من الثمرات طيبة الطعم -  
ونهيته عن « بنات أوبر » ، وهى ثمار رديئة » .

وَأَيْتُكَ لَمْ أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَهَا صَدَدْتُ وَطَلْتُ النَّفْسَ بِمَا قِيسَ عَنْ عَمْرٍو<sup>(١)</sup>  
وَفِي هَذَا الْبَيْتِ دَخَلَتْ ، اَلْ ، عَلَى ، نَفْسٌ ، وَهِيَ تَمْيِيرٌ ، وَمِنْ الْمَعْرُوفِ  
أَنَّ التَّمْيِيرَ وَاحِدُ التَّنْكِيرِ . لِهَذَا اعْتَبَرُ الْحَاجَةُ ، اَلْ ، زَائِدَةٌ لَا تَكْسِبُ الْأَسْمَ  
التَّعْرِيفَ . وَقَالُوا بَأَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ زَادَ ، اَلْ ، لِحَرُورَةِ الشَّعْرِ

٢ - فِي بَعْضِ الْأَعْلَامِ الَّتِي تَوْحَدُ فِيهَا ، اَلْ ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَحْدُفَ مِمَّا وَرَيْكُونَ  
مَا يَبْقَى بَعْدَ حَذْفِهَا كَلِمَةٌ عَرَبِيَّةٌ ، مِثْلُ ، السَّعِيدِ ، وَ ، الْحَارِثِ ، وَ ، الْفَضْلِ ، .  
وَلَوْ حُدِفَتْ ، اَلْ ، مِنْ هَذِهِ الْأَعْلَامِ لَبَقِيَ « سَعِيدٌ » وَ « حَارِثٌ » وَ « فَضْلٌ » .  
وَهَذِهِ كُلُّهَا كَلِمَاتٌ عَرَبِيَّةٌ . وَيَقُولُ النَّحْوِيُّ إِنَّ ، اَلْ ، هُنَا لَيْسَتْ لِلتَّعْرِيفِ .  
لِأَنَّ الْعِلْمَ بِمَعْرِفَةِ بَدَائِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَعْرِفَهُ ، اَلْ . . وَزِيَادَةُ ، اَلْ ، هُنَا حَاطَةٌ  
لِأَنَّ حَذْفَهَا جَائِزٌ كَمَا تَرَى . وَسَبَبُ زِيَادَةِ ، اَلْ ، فِي هَذِهِ الْأَعْلَامِ لِمَحِ الْأَصْلِ ،  
أَيُّ الْإِشَارَةِ لِلْبَعْنِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي أَخَذَتْ عَنْهُ هَذِهِ الْأَعْلَامُ ، كَالْإِشَارَةِ لِلسَّعَادَةِ  
فِي « سَعِيدٍ » وَالْحَرِثِ فِي « حَارِثٍ » وَالْفَضْلِ فِي « فَضْلٍ »

٣ - فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي صَارَتْ أَعْلَامًا بِالْغَلْطَةِ : مِثْلُ ، الْمَدِينَةِ ، . وَهِيَ اسْمٌ  
يُطْلَقُ عَلَى أَيِّ مَدِينَةٍ ، وَلَكِنْ غَلِبَ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْبَلَدِ الَّذِي مَاتَ فِيهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ  
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَاسْمُهُ الْحَقِيقِيُّ « يَثْرِبُ » . وَمِثْلُ ، الْكِتَابِ ، وَهُوَ اسْمٌ يُطْلَقُ  
عَلَى أَيِّ كِتَابٍ ، وَلَكِنْ غَلِبَ إِطْلَاقُهُ عَلَى كِتَابِ سَيِّوْنَهُ فِي الْحَوِ . وَقَدْ  
أَصْبَحَتْ كَلِمَةٌ ، الْمَدِينَةِ ، عَلَمًا عَلَى هَذَا الْبَلَدِ وَكَلِمَةٌ ، الْكِتَابِ ، عَلَمًا عَلَى هَذَا  
الْمَوْثِقِ الَّذِي كَتَبَهُ سَيِّوْنَهُ . وَلَمَّا صَارَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ أَعْلَامًا أَصْبَحَتْ مَعْرِفَةٌ  
بِالْعَلِيَّةِ . وَلِهَذَا فَإِنَّ ، اَلْ ، فِيهَا لَا تَكْسِبُ التَّعْرِيفَ ، وَلِهَذَا اعْبَهَتْ زَائِدَةٌ .  
حُدُوفُ ، اَلْ ، الزَّائِدَةُ :

نَحْدُفُ ، اَلْ ، الزَّائِدَةَ إِذَا وَقَعَ الْأَسْمُ الَّتِي تَرِيدُ فِيهِ مَادِي أَوْ مَضَافًا .

(١) مَعْنَى الْبَيْتِ : يَا قِيسُ حِينَمَا قَابَلْتُ وَجُوهَهَا - أَيُّ عِظَمَاءِهَا - صَدَدْتُ عَنْهُمْ  
وَطَلْتُ النَّفْسَ عَنْ مَقْتَلِ عَمْرٍو ، أَيُّ لَمْ تَهْتَمَّ بِمَقْتَلِهِ .

مثل : « يا حارث ، فداء لشخص اسمه ، الحارث ، . ومثل « مدينة الرسول ،  
و « كتاب سيبويه ، . ومثل قول الشاعر :

أحقا أن أحطلكم هجائي

واسم الشاعر « الأحنط ، بوجود « ال ، ولكه قدّها في الإضافة .

تعريف العدد :

إذا كان العدد مفرداً مثل : ثلاثة أو أربعة ، عُرف كبقية الأسماء  
بدخول « ال ، .

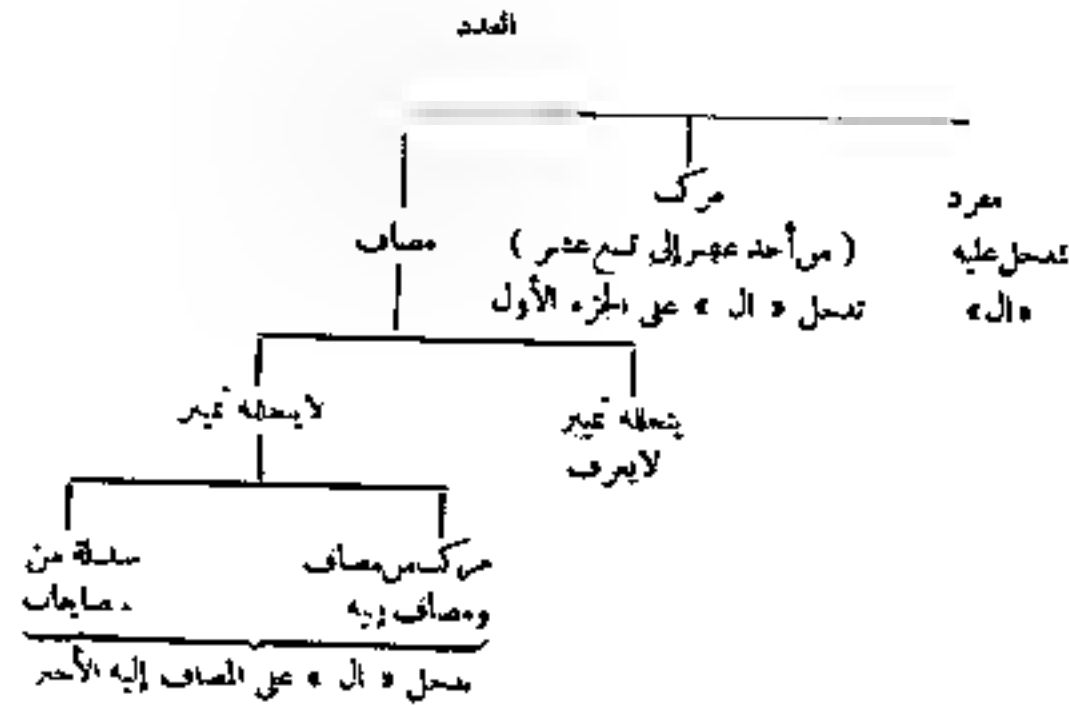
وإذا كان العدد مركباً مثل : « خمسة عشر ، عُرف « نال ، وتدخل  
على الجزء الأول من المركب مثل : « الخمسة عشر ، .

وإذا كان العدد مضافاً عُرف بدخول « ال ، على المضاف إليه مثل :  
« ثلاثة أولاد ، وتعرف بدخول « ال ، على « أولاد ، فنقول : « ثلاثة  
الأولاد ، .

وإذا كانت العدد سلسلة من المتضافات ، عرف بدخول « ال ،  
على المضاف إليه الأخير . مثل : « خمسمائة ألف دينار ، . وفي هذا المثال  
يجد « خمس ، مضافة لمائة ، و « مائة ، مضافة لألف ، و « ألف ، مضافة لدينار .  
ولتعريف هذا العدد ، تدخل « ال ، على الكلمة الأخيرة وهي « دينار ، .  
فنقول : خمسمائة ألف الدينار .

ولكن إذا وجدت كلمة تعرب تمييزاً في مثل هذه السلسلة الإضافة  
امتنع التعريف مثل : « عشرون ألف دينار ، . و « ألف ، تعرب تمييزاً  
لعشرون ، والتمييز واجب التنكير ، ولو عرفنا كلمة « دينار ، التي يضاف إليها ،  
لكان التمييز معرفة لأنه مضاف لمعرفة .

وإليك تلخيص لتعريف العدد في الجدول التالي :



### التعريف والمعارف :

أشياء من قبل إشارة عابرة إلى الطريقة التعليمية لمرص القواعد اللغوية<sup>(١)</sup> . وهي طريقة تختلف عن الطريقة التحليلية الشكلية . وتبدأ الطريقة الأولى من حيث تنتهي الثانية ، وتقوم على حصر عدد من المعاني الأساسية في اللغة كالاستفهام والأخبار والنفي والإثبات والتعريف والتكثير وغير ذلك ، وتبين القواعد الشكلية للتعبير عنها .

والنحاة العرب لم يلتزموا بإحدى هاتين الطريقتين على طول الخط . ولكنهم اضطربوا بين هذه وتلك . ومن أمثلة هذا الاضطراب ، بين الشكل والدلالة ما ذكرنا من قبل من تقسيم الاسم إلى مكرة ومعرفة ، على أساس دلالة على معين أو غير معين ، ثم تعريفهم للمكرة على أساس شكلي ، هو قبولها دخول أداة التعريف « ال »<sup>(٢)</sup> . ولا يكاد النحاة ينهون من تقرير

(١) انظر ص ٦١ هامش د ١٠ .

(٢) انظر ص ٦١

هذه القاعدة الشكلية حتى ينتكسون إلى الدلالة مرة أخرى، فيقولون بأن «ال»  
هذه لا بد أن تكسب الاسم التعريف .

ويحصر النحاة أنواعاً من الاسم يجعلونها من المعارف ، هي : الضمائر  
وأسماء الإشارة والموصول والأعلام والأسماء المعرفة ، بال .

وبحسب لا نفدى هل يريد النحاة أن يتحدثوا عن التعريف والتكثير وهما  
اعتباران دلاليان ، أم يريدون أن يحصروا أنواعاً من الأسماء  
هي التي يسمونها بالمعارف . إن كان الأخير فوسيلتهم الآمينة إلى هذه العاية  
هي «الترام شكل الكلمات في ذاتها ، أو في وضعها في الجملة وما يتبع عنه  
من ظواهر مادية فيها أو فيما يحيط بها من ألفاظ . أما إن كان الأول فسوف  
يعوضون وراء اعتبارات فلسفية لا نهاية لها .

ولا بد لنا من أن نسلم بأن التكثير — بمعنى عدم تعيين الكلمة لمذلول  
معين بالذات — جزء من معنى كل كلمة ، مهما كانت درجتها من التعريف .  
وذلك لأن كل كلمة تصلح لأن تطلق على أكثر من ذات واحدة ، وهذا  
نوع من التكثير بالمعنى السابق . وصحير المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة ،  
وهي من أعرف المعارف لا تدل على معين ، فكلمة «أنا» و «أنت» مثلاً  
تصلح لى ولك ولأخى وأنى وأمى ، بن وللدلالة على ملايين المتكلمين  
من يستعملونها

يقول النحاة : إن «أنا» للمتكلم و «أنت» للمخاطب وهما معيان  
ولكن «المتكلم» و «المخاطب» ، في الواقع نوعان يتدرج تحتها عدد عديد  
من الأفراد ، كما يتدرج أفراد متعددون تحت النوع الذى يسمى «رجل»  
أو «فرس» .

والأمر كذلك بالنسبة لأسماء الإشارة ، فإنها للشار إليه عن قريب  
أو بعيد . والشار إليه بدوره نوع يتدرج تحته أفراد متعددون ، ومن ناحية

أخرى فإن اسم الإشارة ، والضمير ، يعين مدلوله بواسطة قرينة خارجية هي الإشارة المادية — بالأصبع مثلاً — أو الذهنية ، كتعيينه بالخطاب أو التكلم . وما دامت القرينة الخارجية هي الوسيلة الوحيدة لتحديد دلالة الاسم المعرفة ، فيجب أن تكون دراسة التعريف أو التفسير هي دراسة القرائن التي تنكس الاسم التعريف . ودراسة القرائن ليست دراسة الأنماط ، إذ أن القرائن هي الظروف الخارجية<sup>(١)</sup> التي ترتبط بها ، وهذا مجال عم المعاني .

نقبت الأعلام والأسماء الموصولة والمعرفة بأل وصمائر العينة والأعلام ، بالرغم من كون المقصود منها أن تقتصر دلالتها على من يسمى بها ، فيها كذلك نوع من التفسير . ولا شك أن اسم محمد ، يمكن أن يطلق على مئات من الناس يسمى كل منهم به . ولابد من قرائن أخرى غير محردة ذكر الاسم لتحديد الشخص المراد من بين هذا العدد العديد .

ومن الأعلام ما لا يطلق على فرد بالذات ، بل على نوع ، يدرج تحته أفراد كثيرون ، وهذا هو علم الجنس . وقد قال النحاة بأن علم الجنس يدل على ما يدل عليه اسم الجنس ، أي السكر<sup>(٢)</sup> . وإذا كان هذا صحيحاً فإذا أضفت العينة إلى هذا العلم من تعريف ؟

الحق أنه لا فرق بين أن نقول : أسد ، أو ثعلب ، وبين أن نقول : أسامة ، أو ثعالة ، حيث إن هذين الأخيرين يطلقان على أي فرد من الأفراد يطلق عليه الأولان . ما هو التعريف الذي يوجد في علم الجنس إذن ، اللهم إلا أن يكون اختلافاً في طريقة استعماله عن الطريقة التي يستعمل بها الاسم السكر<sup>(٣)</sup> .

(١) context of situation

(٢) يقول ابن عقيل بأن : حكم علم الجنس في المعنى كحكم السكر من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه ، شرح قول ابن مالك : ووضعوا لبعض الأجناس عدداً ، الخ

(٣) انظر ص ٨٤

والموصول مع صده والاسم المعروف بال ، في درجة واحدة من التعريف والتكثير . وكل ما ذكره السجدة عن معنى «ال» ، يصدق على معنى اسم الموصول مما سداقته بعد حين .

بني صميم العائب . وهذا قد يعود على معرفة فيدل دلالة ويرد عليه ما ذكرنا من قبل . وقد يعود على مكرة فيدل دلالتها التي يعترف التكثير جزءاً جوهرياً منها . ومن العتب أن يقول بأن صميم العائب في هذه الحالة معرفة في المعنى .

معاني «ال» .

المعاني أمور اعتيادية يمكن أن تتسع نطاق كل منهما وأن يصيق . ومن ثم لا يمكن حصر المعاني الفلسفية المحددة حصرها تائياً قاطعاً ، لأنها كما قلنا تختلف باختلاف اعتبارات كل معكر . لهذا لا يعترف علماء اللغة بالمعاني المحددة ، بل بالمعاني التي تعترف بوجودها الجماعة اللغوية . وهي تظهر ظهوراً مادياً في مفردات لغة الجماعة وتكتبها .

وهناك من المعاني ما يوجد في لغة ما ، دون أن يوجد في سواها ، أو ما يكون في لغة على شكل لا يتأق لغيرها . على أنه من الممكن مع هذا أن نقارن بين بعض الدلالات الأساسية في لغة ما ، وبين ما يناظرها في لغة أخرى . ويتصح من هذه المقارنة مدى نوع إحداهما من الكمال التعبيري في مجال هذه الدلالات بالذات<sup>(١)</sup> .

وهذا الاعتبار وحده مسحاول حصر المعاني التي ذكرها السجدة لأداة التعريف «ال» ، وقارنها بالمعاني المناظرة لها في اللغة الإنجليزية ، أي «المعاني المتعلقة بالتعريف والتكثير» ، لرى مدى الفرق بين اللتين في وسائلهما التعبيرية عنهما .

(١) انظر كتابنا «اللفة بين الفرد والمجتمع» ، ص ١٤٨ وما بعدها .



يقول النحاة إن لأداة التعريف عدة معان :

١ — العهد : وفي هذه الحالة يدل الاسم المعرّف على ذات معينة للسامع ، إما لأنها ماثلة أمامه في الخارج ، أو لأن الإشارة إليها قد تقدمت في كلام سابق ، أو لأن السامع يعرف هذه الذات لسبب آخر . وهذا ما يعنيه النحاة تقسيم العهد إلى عهد حضوري . مثل : هذا الرجل زارني ، إذا كان الرجل حاضراً أمامك ، وعهد ذكرى مثل : لقيت رجلاً فأكرمته الرجل ، وه الرجل ، تعني الشخص الذي لقيته ، وعهد على مثل : جاءني الرجل ، إذا كان المخاطب يعلم أي الرجال أريد .

٢ — استغراق الجنس : أي للدلالة على جميع أفراد . مثل : الإنسان مفكر . أي : كل فرد من أفراد الإنسان مفكر . ويقول النحاة إن معنى الاسم المعرفة حينئذ هو كعني الاسم النكرة إذا سبقته : كل ، حيث أن معنى : الإنسان مفكر ، مساو لمعنى : كل إنسان مفكر .

٣ — للإشارة لفرد غير معين ، مثل : وأعاف أن يأكله الذئب ، . معنى : أي ذئب .

وقد بالغ بعض النحويين والبلاغيين في تفريع هذه المعاني وتقسيمها إلى درجة كبيرة<sup>(١)</sup> . ولن آخذك معهم في الجري وراء افتراضاتهم الفلسفية . ولكن ينبغي أن أشير إلى أن هذه المعاني الثلاثة التي تدخل في اعتبار الجماعة اللغوية العربية ، تدخل كذلك في اعتبار الجماعة اللغوية الانجليزية . ولكن اللغة الانجليزية تختلف عن اللغة العربية في الوسائل التي تستعملها كل منهما للدلالة على هذه المعاني .

أما الانجليزية فلديها ثلاث وسائل شكلية ، هي وجود علامة التعريف

---

(١) أنظر الأشموني ، والصبيان ، قوله إن اسم الجنس . والخضري ، قوله للعهد ، و قوله ولتعريف الحقيقة ، و قوله لاستغراق الجنس ، باب العلم .

أو وجود علامة التنكير قبل الاسم ، أو عدم وجود أى منها . هكذا .

الدلالة	التركيب	ملاحظات
المعرفة	the man	مع وجود the
السكر	a man ( an infant )	أو an
الجنس	man	مع عدم وجود شئ

أما العربية فتعبر عن هذه الدلالات الثلاثة «سيتين ولا غير»<sup>(١)</sup> .  
 هما وجود أداة التعريف أو عدم وجودها ، إلى جانب بعض الوسائل الثانوية  
 الأخرى التى مشير إليها . ومن أجل هذا لم يكن من الممكن فى العربية ،  
 أن يتخصص الاسم الذى فيه «ال» بالمعرفة والاسم الخالى منها بالسكر ،  
 لأن الدلالة على الجنس قد وزعت بين ما فيه «ال» وما ليس فيه «ال» .  
 وإليك هذه الأمثلة :

- ١ - «أنت الرجل علما» . و«الرجل» فى هذا التركيب يساوى  
 فى المعنى «كل رجل» كما يقول الخضرى . أى أن الاسم المعروف نال يتساوى  
 بالاسم السكر المسبوق بكل . ولا تخرج «كل» الاسم عن تنكيره .
- ٢ - «أحاف أن يأكله الذئب» . و«الذئب» هنا يساوى «أى ذئب» .  
 أى أن الاسم المعروف بال يساوى الاسم السكر المسبوق بأى . ولا تخرج  
 «أى» الاسم عن تنكيره .

(١) يقول الأشموى إن التنكير علامة هى التنوين . وهذا كلام طيب . ولكن  
 التنوين كما هو معروف لا يوجد دائما ، وبهذا فهو علامة جرتية ، ويرى أيضا  
 أن «لا» النافية للجنس من علامات التنكير . ونحن لا نجد فرقا بينها وبين «ال»  
 التى للجنس ، فإذا اعتبرت إحداهما أداة للتنكير أو للتعريف وجب أن يكون  
 للأخرى نفس الاعتبار . انظر الأشموى شرح قول ابن مالك «فمنط عرفت قل  
 به المنط» .

٣ - لا رجل في الدار ، ولا هنا نتي الجنس ، أى أن مدحوها  
يساوى الاسم المعروف نال التي تدل على الجنس ، مع اختلاف في نبي هذه  
وإثبات تلك .

٤ - يا رجل ، ونام السماء هنا قد دخلت على سكرة مقصودة فأفادت  
رجلا معينا ، كما تفيد كلمة رجل ، حين تدل على عليها ، ال ، التي للعلم .  
وربما كان هناك من الحالات الأخرى ما لا يخطر لنا على بال الآن .  
بما يتساوى فيه مدلول الاسم المعروف نال مع مدلول المجرد منها .

ولو قصدنا لدراسة التعريف والتكثير لكان من اللازم أن نحصر هذه  
الحالات كلها ، ونقسمها إلى ما يدل على التعريف وما يدل على  
التكثير ، بصرف النظر عن وجود أداة التعريف أو عدم وجودها .  
وهذا العمل كما سبق أن أشرنا ، دراسة للدلالة بحال عدم الدلالات  
أو المعاني Semantics .

من أجل هذا نرى أنه لا بد لنا عند دراسة لكلمات وأرواعها .  
من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها . وهذا الاعتبار يدعى أن غير المعارف  
عن التكرات ، لا باعتبار أن الأولى كلمات تدل على معين والثانية كلمات  
تدل على غير معين .

وسيكون مقياسا الفروق التي بين هذا النوع من الكلمات وذاك .  
في الصفات اللفظية والتركيبية لكل منها .

## اِقْسِمِ الشَّانِي

«الكلام»



## الجملة

سبق أن ذكرنا تقسيم النحاة للنشاط اللغوي إلى كلمة وكلام . وقد عرفنا كلا منهما ، ثم تحدثنا عن الكلمة وأقسامها على الطريقة التي اتبعها النحاة . و نتحدث الآن عن الكلام ، فنلاحظ من تعريف النحاة الذي ذكرناه له<sup>(١)</sup> أنه يصلح لأن يطلق على جملة واحدة ، كما يصلح لأن يطلق كذلك على عدد لا حصر له من الجمل .

الكلام إذن أعم من الجملة هذا الاعتبار ، بما هو قريب من رأى علماء اللغة المحدثين . ولكن هؤلاء الأخيرين قد فرقوا بين الجملة باعتبارها أمراً واقعياً ، وبينها باعتبارها نموذجاً يصاغ على قياس منه عدد عديد من الجمل الواقعية . ولوصيح ذلك أذكر لك أن عبارة ، المبتدأ والخبر جملة اسمية ، تصف نموذج الجملة الاسمية ، بينما تصف عبارة ، محمد قائم جملة اسمية ، مثالا واقعياً لهذا النموذج المشار إليه في العبارة الأولى . وإذا صح أن العبارة الأولى تصف نموذج الجملة بالاسمية وأن الثانية تصف مثالا لها ، فإنه من اللازم أن نفرق بين نماذج الجمل التي توجد في لغة من اللغات ، وبين الأمثلة التي تتردد في استعمالنا لكل منها .

ومجموع نماذج الجمل في لغة من اللغات هو ما يسمى بعلم النحو Syntax . أما الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فليست علماً ، بل أحداثاً واقعية سماها علماء اللغة المحدثون بالكلام . والكلام عديم بناء على هذا نظير للكلام عند النحاة العرب الذين عرفوه - كما سبق أن ذكرنا - بأنه ، ما دل على أكثر من معنى مفرد وأطاء فائدة تامة ، ، أى أنهم لم يقصدوا به النماذج التركيبية للجمل بل الأمثلة الواقعية لها ، وهي وحدها التي تدل على معان تفيد فائدة

(١) أنظر ص ٢ .

تامة . ومن المسلم به أن النموذج ، « اسم مستدل إليه » اسم مسند ، لا يفيد هائدة لعوية ، كما تفيد عبارة « محمد قائم » ، التي هي تطبيق لهذا النموذج . والواضح أن السحابة — بمقتضى تعريفهم هذا — قد قصدوا بالجملة ما يقصد به علماء اللغة عبارة « الحدث اللعوى »<sup>(١)</sup> وهو نفس الاتجاه الذي ارتضاه السير آلان جاردنر ، في كتابه « اللغة والكلام » ، حيث قال بأن الجملة مثال للكلام تُنطق وتُسمع وتُشير إلى معنى محدد<sup>(٢)</sup> .

وسواء أطلق لفظ الجملة على « الحدث اللعوى » ، أو على « النموذج التركيبي » الذي تأتي على مثاله الأحداث اللعوية ، فإن من المهم أن نفرق بين هذين الأمرين تفريقاً كاملاً حتى لا نتحبط بين المثال والواقع<sup>(٣)</sup> .

كذلك يرى النحويون أن جملة أمر كل مركب من كلمات . وهم هنا يرون جزءاً من القصة ولا أكثر . وليست اجمعة مجرد مجموعة من الكلمات . من هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة هي الجملة الواحدة ( مثل هل قال ؟ ) نموذج لتراكيب الكلمات هو ( أداه استفهام + فع ماض ) ونموذج للنعم tone pattern هو ( نعم متوسط + نعم مرتفع هابط ) ونموذج للنبر هو ( نبر خفيف + نبر شديد ) الخ . ونطبق هذا العدد من النماذج المجمعة ، بالإضافة إلى النطق بالكلمات ، هو ما يكون الجملة الواقعية التي تهيد هائده يحسن السكوت عليه<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر كتابنا اللغة بين المراد والمجتمع ص ١٥ وما بعدها

(٢) انظر A. Gardiner's Speech and Language ص ٨٩ الطبعة الثانية — أكتوبر ١٩٥١ .

(٣) جميع التأويلات النحوية تفسر لواقع الجملة ، أي للحدث اللعوى وهي بهذا لا تنص بعلم النحو الذي هو علم النماذج التركيبية ، بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللعوية الواقعية من ناحية ، والنماذج التركيبية من ناحية أخرى

(٤) انظر ص ١٧٠ Bloomfield's Language طبع نيويورك ، يناير

وكلمة محمد ، يصح أن تنطق بحيث تفيد النداء ، كما يصح أن تنطق بشكل آخر يفيد الانذار أو التعجب أو الاستفهام . والفرق بينها في حالة وأخرى ، يحصر في الفرق بين نغادح النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها . ولا بد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النغادح التركيبية المتداخلة لكل نوع من أنواع الحمل فيها . وهذا مما يقتضى اتجاها جديدا في البحث من بعض جامعاتنا مع الأسف - على وفرة إمكانياتها - بالأخذ به .

\* \* \*

#### الجملة والقضية .

من يك أن السحاة العرب قد نوا تقسيمهم للكلمة على أساس من تقسيم فلاسفة الأغريق للموجودات<sup>(١)</sup> . والموجودات<sup>(٢)</sup> - أى الذوات والأحداث - عند الأغريق هى الأجزاء التى تتكون منها القضايا ، كما أن الكلمات عند المحويين هى الأجزاء التى منها تتكون الحمل . ولو تأملنا العبارة محمد قائم ، نعين المنطوق - أو الفيلسوف - رأيناها تشير إلى حقيقتين خارجيتين ، هما شخص محمد وحدث القيام ، وإلى وجود علاقة بينهما ، هى وقوع الحدث من الشخص . هذه الأركان الثلاثة هى ما يكون القضية عند الماطقة . وقد قالوا بأنها تتكون من موضوع ، هو فى هذا المثال محمد ، ومن محمول هو فى هذا المثال قائم ، ومن علاقة هى سبة الحدث إلى الشخص .

وعلى آثار من تعكير الماطقة سار علماء اللغة العرب ، فقالوا بدورهم بأرجحة تتكون من كلمات ، كما تتكون القضية من دلالات على الأحداث أو الذوات . أما أجزاء الجملة فهى المسند إليه والمسند والرابطة ، وهى نفس أجزاء القضية المنطقية مع اختلاف فى التسمية .

(١) انظر ص ٩ - ١٠ .

(٢) أدى من هذا أن نقول : صور الموجودات فى الزمن .



هذا ما قاله البلاغيون . أما النحويون فلم يقولوا بأن الرابطة جزء من الجملة ، لأن الجملة الاسمية العربية ليس فيها رابطة لفظية . ولكنهم يقولون بوجود الرابطة في حالة واحدة ، هي حالة كون خبر المبتدأ ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، حيث يرون أنه متعلق بمحذوف تقديره « كائن » . وهذا المحذوف هو نظير الرابطة في اللغات التي تستعمل الروابط اللفظية ، Copulas ، كالإنجليزية ، والاعربية بعد عنصر هو ميروس .

من أجل هذا يقول نحاة العرب كذلك ، بأن الجملة تنقسم إلى جملة إسمية وجملة فعلية . وهو تقسيم مشابه لتقسيم الجملة اللاتينية التي ترجع فيها كذلك الجملة الإسمية<sup>(١)</sup> . أي الجملة المكونة من إسمين دون وجود رابطة بينهما - إلى جائب الجملة الفعلية . ومن أمثلة الجملة الإسمية في العربية قولنا : الكرام قليل .

وفي اللاتينية . omnia praeclara rara<sup>(٢)</sup> .

أما في الإنجليزية فتبدو الجملة على هذا الوضع .

All splendid things are rare

مع وجود الرابطة « are » التي لا يوجد لها نظير في الجملة اللاتينية أو العربية .

\* \* \*

لم يكن نحاة العرب وحدهم مقلدين لعلاسة الأغريق ، فعلى نفس الطريق سار النحاة من الغربيين . وعدم أن الجملة تتكون من subject وهو نظير للسند إليه عند العرب ، ومن predicate وهو نظير للسند . وهذان اللفطان مقولان عن اصطلاحين من اصطلاحات أرسطو المنطقية ، هما باللاتينية Subiectum و Praedicatum . وقد استعمل أرسطو نفس هذين الاصطلاحين فيما بعد ، في حديثه عن اللغة ، وهذا أمر له دلالة<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر ص ٢٣٠ Gray's Foundation of Language ولا أدري

إذا كان هذا التقسيم من وضع قديما . الأعريق أم هو ملاحظة شخصية للمؤلف .

(٢) omnia = كل ، praeclara = rara = نادر .

(٣) انظر ص ٢٢٨ نفس المرجع .

### أقسام الجملة :

يقول النحاة العرب بأن الجملة على نوعين إسمية وفعلية .  
وقد جعلوا من الجمل الفعلية جملة النداء وجملة نعم وبش وجملة التعجب .  
ونحن لا نرى رأى النحاة هذا ، فمئدنا أن الجمل فى العربية نوعان : إسمية  
وغير إسمية . والجمل الإسمية تنحصر فى الجمل الاسمية والجمل الفعلية .  
أما الجمل غير الإسمية ، فهى جملة النداء وجملة نعم وبش وجملة  
التعجب . وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها  
بعبارة فعلية .

وسواء قبلنا تقسيم النحاة للجملة أو لم نقبله ، فإن هذا لن يؤثر على عرضنا  
هنا للجملة العربية ، لأنها تتبع طريقة النحاة فى عرض المادة التى قالوا بها .  
وقد أفرد النحاة لكل من جمل النداء والتعجب ونعم وبش ، أبواباً قائمة  
بذاتها ، مما لا يجعل لهذا الخلاف النظرى يتنا وبينهم أثراً عملياً فى عرض  
هذه الأبواب .

### الجمل الإسمية :

نعنى بالجملة الإسمية ها ، الجملة التى يصفها اللغويون العرب بأنها تقرر  
ثبوت شئ أو نفيه عنه ، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه  
الإخبار أو الإنشاء .

والجملة الإسمية كما سبق أن أشرنا نوعان : اسمية ، وفعلية .  
والجملة الإسمية : هى الجملة التى تبدأ باسم ، سواء كان جزؤها الآخر اسماً  
أو فاعلاً أو شبه جملة ( أى ظرف أو جار ومجرور ) .  
أما الجملة الفعلية فهى الجملة التى تبدأ بفعل يليه فاعل أو نائب فاعل .

## الجملة الاسمية

المبتدأ والخبر :

للجملة الاسمية ركنان يسمى أولها المبتدأ ، ويسمى ثانيها الخبر<sup>(١)</sup> . ولا بد للمبتدأ أن يكون اسماً ، أما الخبر فقد يكون اسماً أو جملة فعلية أو جملة اسمية أو شبه جملة ، على التفصيل الذى سيأتى . والاسم الذى يقع مبتدأ أو خبراً قد يكون جامداً مثل كرسى وغلام ، وقد يكون مشتقاً أى مأخوذاً من أصول فعلية ، مثل ضارب ، وهى مأخوذة من الأصول ، ص . ر . ب .

أولاً : الاسم الجامد :

يقع الاسم الجامد مبتدأ كما يقع خبراً . ويكون خبراً بدون قيد ، ولكنه يكون مبتدأ بشرط أن يكون معرفة ، أو نكرة تدل على معين . وعلة وجوب ذلك عند النحاة ، أن الإخبار لا يصح أن يكون إلا على معين ، والاسم المعين هو المعرفة . أما النكرة فلا تدل على معين إلا فى حالات خاصة جعلها النحاة مبررات لوقوع الاسم النكرة مبتدأ .

مبررات الابتداء بالنكرة :

( ١ ) أن تقع النكرة بعد :

١ - جار ومجرور أو ظرف يعرمان خبراً له ، مثل : عندى كتاب ، فى البيت كتاب .

٢ - استفهام أو نفي ، مثل : د هـ رجل جاءك ، ما رجل جاءك .

٣ - واو الحال ، مثل : د جئت ورجل يكلمه .

(١) نرى تأخير ذكر تعريف المبتدأ والخبر حتى ينتهى من توصيح المبتدأ المشتق الذى يأخذ فاعلاً يسد مسد الخبر ، حيث أن هذا المبتدأ جزء من التعريف الذى ذكره الأشموني ، للمبتدأ .

- ٤ - لولا ، مثل قول الشاعر :
- لولا اصطبار لأودى كل ذى مقه لما استقلت مطاياهم للظعن<sup>(١)</sup>
- ٥ - لام الابتداء ، مثل : « لرسجل قائم » .
- ٦ - كم الخبرية ، مثل قول الشاعر .
- كم عمة لك يا جرير وعالة هدهاء قد حلت على عشاري<sup>(٢)</sup>
- ٧ - فاء الجزاء ، مثل : « إن ذهب غيرهم في الرباط<sup>(٣)</sup> » .
- (ب) أن تكون الكسرة :

- ١ - مكسلة بإضافة ، مثل : « قاتل شعري في الدار » ،  
أو صفة ، مثل : « رجل كريم في الدار » ،  
أو معمول ، مثل : « أصارب<sup>(٤)</sup> الولدان » .
- ٢ - معطوفة على ما يصلح لأن يكون مبتدأ ، مثل :  
« محمد ورجل قائمان » و « محمد » معرفة مبتدأ و « رجل » معطوف عليه  
فهو مبتدأ مثله بالرغم من أنها كسرة .
- ومثل : « قاتل شعري ورجل في الدار » ، و « قاتل » كسرة مضاف مبتدأ  
و « رجل » معطوف عليه فهو مبتدأ مثله .

(١) اصطبار متدخراً خبره محذوف تقديره حصل ومعنى البيت : « لولا النصر  
هناك المحزون عند ما سارت الدواب بالمحوبات » .

(٢) كم خبر مقدم وعمه مبتدأ مؤخر . والمعنى : « حماك وخالاتك من كل  
يخلص بياقي حتى تنوى أصابعهن كثيرات » ، فعلام الفخر يا جرير ؟ ! ، وهذه  
ملوية الأصابع .

(٣) هدا مثل يقوله من يصيح منه شيء عنده يذيل له . والغير . أحمار

(٤) « صارب » مبتدأ و « الولدان » فاعل مند مسند الخبر وقد عمل اسم الفاعل  
« صارب » فيه الرفع .

٣ - قد عطف عليها ما يصلح لأن يكون مبتدأ .

مثل : « رجل ومحمد قائمان » ، ورجل مكرة مبتدأ لعطف اسم معرفة عليها  
ومثل : « رجل وقائل شعر في الدار » ، ورجل مكرة مبتدأ لعطف مكره  
موصوفة عليها .

٤ - شاملة بأن تكون :

( أ ) للتوبيخ مثل قول الشاعر :

فأقبلت زحفاً على الركبتين      فثوبٌ لست و ثوب آخر  
و « ثوب » الأولى اسم مكرة خبره « لست » ، والثانية اسم مكرة أيضاً  
خبره « أجز » ، وصح الابتداء بالمكرة في هاتين اخلتين ، لأن كلا من الاسمين  
يدل على تنويح .

( ب ) للإيهام مثل قول امرئ القيس في هجاء شخص .

« مرسعة بين أرساغه <sup>(١)</sup> » ،

ومرسعة اسم مكرة مهم ، لإهانة التفاهة ، وقد وقع مبتدأ لإيهامه ، وجره  
« بين أرساغه » أي « تيمة تافهة معلقة في يديه » .

( ج ) للعموم ، مثل « كلٌ يموت » ، و « كل » اسم مكرة مبتدأ لدلالته  
على العموم .

٥ - للدعاء أو التعجب .

مثل : « سلام على آل ياسين » ، و « سلام » اسم مكرة مبتدأ لأنه للدعاء .  
ومثل : « ما أحسن زيدا » ، و « ما » اسم مكرة مبتدأ لأنه للتعجب و « أحسن » خبره .

٦ - مصغرة مثل « رجل في الدار » و « رجلين » ، تصغير « رجل » .

---

(١) المرسعة التهمة التي يعلقها الناس لحايتهم من الجبن ، والأرساع جمع رسع  
وهو المعصم .

٧ - أداة أو جواباً لشرط .

مثل : من يقيم أقم معه . ومن ، اسم شرط مبتدأ . وهو نكرة وخبره دقيق .  
ومثل أن يقال : « من عندك ؟ » . فنقول : « رجل » . وفي هذه الحالة  
تكون « رجل » مبتدأ خبره محذوف تقديره « عندي » .  
ثانياً . الاسم المشتق :

( ١ ) إذا وقع متقدماً ، فإما أن يكون مفرداً أو غير مفرد . فإذا كان  
مفرداً وكان الاسم الثاني مفرداً ، أعرب الأول خبراً مقدماً . والثاني مبتدأ  
مؤخراً على رأى ، أو أعرب الأول مبتدأ ، والثاني فاعلاً سد مسد الخبر  
على رأى آخر . مثل : « أقام محمد » .  
ويعرب على رأى الأول هكذا :

الهمزة للاستفهام و « قائم » خبر مقدم و « محمد » مبتدأ مؤخر .  
ويعرب على رأى الثاني هكذا :

الهمزة للاستفهام و « قائم » مبتدأ و « محمد » فاعل لقائم سد مسد الخبر .  
أما إذا كان الأول مفرداً والثاني متبوعاً أو جماعاً ، فإنه يتحتم أن يعرب الأول  
مبتدأ ، والثاني فاعلاً سد مسد الخبر<sup>(١)</sup> . مثل : « أقام الولدان » .  
ويشترط لكون الاسم المشتق مبتدأ شرطان :

١ - اعتماده على نبي أو استفهام .

٢ - ذكر الفاعل - سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً ونظام الكلام به .  
ومعنى هذا أنه إذا لم يعتمد على نبي أو استفهام لم يكن مبتدأ ، بل يكون  
خبراً مقدماً . وكذلك يكون الاسم المشتق إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً  
أو اسماً ظاهراً لم يتم به الكلام ، كما يتضح من الأمثلة الآتية :

( ١ ) سبب وجوب هذا الإعراب دون الإعراب الآخر أنه يتحتم أن يتفق  
الخبر مع المبتدأ في العدد . ولهذا أعرب الاسم المشتق مبتدأ والثاني فاعلاً له ،  
ولا يتحد الفاعل في العدد مع الوصف الذي يرفعه .

١ — « قاتم محمد » . وفيه « قاتم » خبر مقدم و « محمد » مبتدأ مؤخر .  
وهنا لم يعتمد الوصف على بنى أو استفهام .

٢ — « قاتم محمدان » . هذا المثال قليل ، لعدم اعتماد المشتق على بنى أو استفهام . وتعرب « قاتم » مبتدأ و « محمدان » فاعل سد مسد الخبر ، لأن « قاتم » مفرد ولا يصح أن يكون خبراً لثنى ، فتحتم أن يكون المثنى فاعلاً له .

٣ — « أقاتم أبوك » . فيه الهمزة للاستفهام و « قاتم » مبتدأ و « أبوك » فاعل سد مسد الخبر . ويتم المعنى بذكر هذا الفاعل <sup>(١)</sup> .

٤ — « أقاتم أبوه على » . وفيه الهمزة للاستفهام و « قاتم » خبر مقدم و « أبوه » فاعل لقاتم و « على » مبتدأ مؤخر . ويلاحظ في هذا المثال أن الفاعل « أبوه » لا يكمل الجملة ، ولهذا لم يعرب « قاتم » مبتدأ ، بل خبراً مقدماً للبتدأ المؤخر « على » .

أما إذا كان الاسم المشتق متقدماً وكان مثنى أو جمعاً ، فإنه يتحتم أن يكون الاسم الثانى موافقاً للأول في التثنية أو الجمع .

وفي هذه الحالة يكون الاسم المشتق خبراً مقدماً والاسم الثانى مبتدأ مؤخرأ مثل :

« أقاتمان الولدان » وفيه « قاتمان » خبر مقدم و « الولدان » مبتدأ مؤخر .

(ب) إذا وقع الاسم المشتق متأخراً عن الاسم الآخر ، كان المشتق خبراً والاسم الآخر مبتدأ . وفي هذه الحالة يكون في الاسم المشتق ضمير مستتر يحور ظهوره إذا كان معنى الخبر منسوباً للبتدأ مثل : « محمد قاتم » . والقيام بها منسوب لمحمد . ولهذا يقال بأن في « قاتم » ضميراً مستتراً تقديره « هو » ،

(١) يصح أيضاً أن يكون « قاتم » خبراً مقدماً و « محمد » مبتدأ مؤخرأ كما ذكرنا من قبل .

يعود على ، محمد ، . ويجوز ظهور هذا الضمير فتقول ، محمد قائم هو (١) ، .

ويجب هنا أن نذكر أن الضمير لا يستتر في الاسم المشتق الذي يرفع  
اسماً ظاهراً مثل ، محمد قائم أبوه ، ، حيث لا يكون في قائم ، ضمير مستتر  
لرفعه الاسم الظاهر .

أما إذا كان معنى الخبر غير منسوب للببتدا (٢) فإنه يتحتم ذكر الضمير ،  
سواء سبب عدم ذكره لبساً أو لم يسبب ، مثل ، زيد هند صار بها هو ، والمعنى  
ظاهر بدون الضمير ، هو ، ، زيد محمد صار به هو ، . والضمير ، هو ،  
فاعل ، صار ، يعود على الاسم القريب منه وهو ، محمد ، . وبذكره تعيين  
أن فاعل الصرب هو ، محمد ، لا ، زيد ، .

ملاحظة : يراد بالاسم المشتق في جميع ما ذكرنا اسم الفاعل واسم  
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . أما اسم الآلة واسم الزمان واسم  
المكان فتعبر أسماء جامدة .

في الجدول الآتي تلخيص لحالات الاسم المشتق

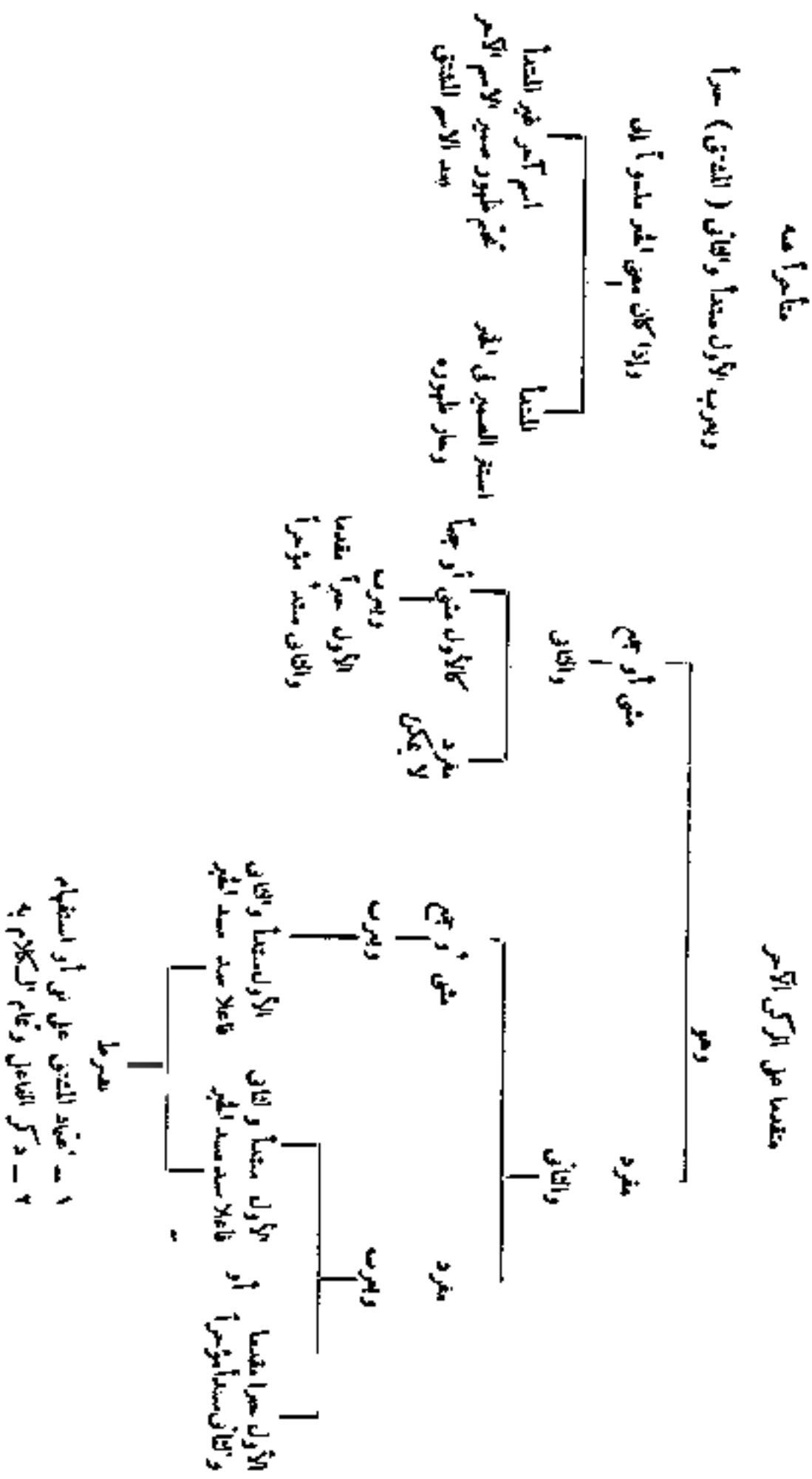
---

(١) يقول سيبويه . إن ، هو ، تأكيد للضمير المستتر في ، قائم ،  
أو فاعل لقائم .

(٢) يعبر النحاة عن هذا بقولهم إن الخبر قد جرى على غير من هو له .



## وتوقع الاسم المشتق ركناً في الجملة الاسمية يكون



١ - 'تعداد المتلقي على نفي أو استفهام

٢ - ذكر الفاعل وتمام الكلام به

### تعريف المبتدأ والخبر :

يمكن لنا بعد أن ذكرنا حالات الاسم المشتق في الجملة الاسمية ، أن نذكر تعريف النحاة لكل من المبتدأ أو الخبر .

والمبتدأ هو : اسم عار من العوامل اللفظية غير الزائدة ، محرعه ، أو رافع لفاعل يستغنى به عن الخبر <sup>(١)</sup> .

ويقتضى هذا التعريف شيئاً من التوضيح . وعند النحاة أن لكل كلمة عربية عاملاً يعمل فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، حسب موقعها الإعرابي . وهذا العامل قد يكون لفظياً مثل « إن » ، في المثال « إن محمداً قائم » . وهي التي عملت النصب في « محمد » . وقد يكون العامل معنوياً كعامل المبتدأ . وهو الابتداء ويعمل الرفع في المبتدأ .

لهذا ذكر في تعريف المبتدأ ، أنه عار عن العوامل اللفظية . ولكن المبتدأ رغم هذا قد يكون محمولاً لعامل لفظي زائد . وهذا لا يمنع كونه مبتدأ حسب التعريف المذكور . مثل : « هل من خالق غير الله يرزقكم » . و « من » هنا حرف جر زائد ، بدليل إمكان حذفه دون اضطراب في الجملة ، و « خالق » مجرور بمن في اللفظ . وهي مبتدأ مرفوعة بضمة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد <sup>(٢)</sup> ، ولكل مبتدأ خبر عند النحاة . ولكن المبتدأ المشتق قد لا يكون له خبر ، لأنه يرفع فاعلاً يتم به الكلام ، ويستغنى به عن الخبر كما ذكرنا .

أما الخبر فهو ركن الجملة الاسمية الذي يتم به المعنى مع المبتدأ . والعامل في الخبر هو المبتدأ ، وهو عامل لفظي ، أو الخبرية ، وهي عامل معنوي . ولن تعرض هنا لنظرية العمل في النحو العربي فستحدث عنها في مجال آخر .

---

(١) التعريف عن الأشعوني — باب المبتدأ والخبر .

(٢) أظن ص ٥١ .

الخبر غير المفرد :

ذكرنا أن كلا من المبتدأ والخبر قد يكون اسماً جامداً ، كما قد يكون اسماً مشتقاً . وقد يكون الخبر — دون المبتدأ — جملة أو شبه جملة .

(١) وقوع الجملة خبراً :

تقع الجملة خبراً سواء كانت إسمية أم فعلية . ويشترط في جملة الخبر شرطان :

١ — ألا تكون للتداء ، أو مصدرية ولكن أو بل أو حتى .

٢ — أن تتضمن معنى المبتدأ .

ويتحقق تضمن جملة الخبر لمعنى المبتدأ بأحد أمور :

١ — أن تكون جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى ، مثل : **قولى الله حسبي** ، و **قولى** ، مبتدأ والياء مضاف إليه ، و **الله** ، مبتدأ ثان و **حسبي** ، خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر المبتدأ الأول . ومن الملاحظ أن **الله حسبي** ، هي نفس **قولى** ، أى أنها هي المبتدأ في المعنى .

٢ — أن تحتوى جملة الخبر على ضمير يعود على المبتدأ ، ويسمى بالرائط . مثل : **محمد أبوه قائم** ، و **محمد** مبتدأ ، و **أبوه** ، مبتدأ ثان ، و **قائم** ، خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر المبتدأ الأول . وفي جملة الخبر ضمير متصل بأب يعود على **محمد** . وقد يكون الضمير مذكوراً كما في المثال السابق ، وقد يكون مقدراً مثل : **السمن منوان** <sup>(١)</sup> **بدرهم** ، أى **منوان** منه **بدرهم** .

٣ — أن تحتوى على اسم إشارة إلى المبتدأ مثل :

**ولباس التقوى ذلك خير** ، و **لباس** ، مبتدأ و **التقوى** ، مضاف إليه ، و **ذلك** ، اسم إشارة للمبتدأ ، واقع مبتدأ ثانياً ، و **خير** ، خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول .

---

(١) منوان مثنى ، منا ، وهو مكىال السوائل .

٤ - أن يتكرر لفظ المتداً مثل :

، الخاقه ما الخاقه ، ، الخاقه ، مبتداً ، و ، ما ، اسم استفهام مبتداً ثان  
و ، الخاقه ، خبر المتداً الثانى ، والخلة خبر المتداً الأول .

ه - أن يكون فى حلة الخبر اسم عام يشمل معناه معنى المتداً مش :  
، محمد نعم الرجل ، ، و ، محمد ، مبتداً ، و ، نعم ، فعل ماضى ، و ، ار حل ،  
فاعل ، وهو اسم يشمل معناه معنى المتداً لأن ، محمد ، اسم ر حل .

(ب) وقوع شبه الخلة خبراً :

شبه الخلة هو الظرف أو الجار والمجرور . وكل مهما متعلق  
أى فعل أو اسم مشتق يتصل به اتصال المفعول بفعله .

ومثال وقوع الظرف خبراً ، زيد عندك ، ، وعد طرف ، والكاف مضاف  
إليه ، و ، عندك ، لست خبراً من متعلقة بكلمة محذوفة تقديرها ، كاش ،  
و ، يكون ، ، وهذه الكلمة المحذوفة هى الخبر .

ومثال وقوع الجار والمجرور خبراً ، زيد فى الدار ، ، ودى الدار ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر . وهذا المحذوف هو ، كاش ، أو ، يكون ، ،  
ويكون تقدير المثالين على ذلك :

إما ، ، زيد كائن عندك ، و ، زيد كائن فى الدار ، ،

وفى هذه الحالة يكون الخبر مفرداً لأن المحذوف اسم مفرد  
أو ، ، زيد يكون عندك ، و ، زيد يكون فى الدار ، ،

ويكون الخبر على هذا حلة ، لتقدير المحذوف بفعل فاعله ضمير مستتر  
يعود على المتداً .

وهناك من يقول بأن الخبر هو الظرف أو الجار والمجرور ، بدون تقدير  
متعلق به محذوف .

نريد هـا أن نوجز ما قدمنا مفصلاً فقرر ما يأتي :

١ - يصلح الاسم الجامد للوقوع مبتدأ أو خبراً إذا كان معرفة ، فإذا كان نكرة فإنه لا يصلح أن يكون مبتدأ إلا إذا دل على معين ، في الحالات التي ذكرناها بالتفصيل .

٢ - المصدر الصريح والمثول مساويان للاسم الجامد ، فيصح أن يقع كل منهما مبتدأ أو خبراً . وإليك الأمثلة :

« ضربك شديد » ، و « ضرب » مصدر صريح وقع مبتدأ .  
 « أن تصوموا خير لكم » ، و « أن تصوموا » حرف مصدرى وفعل ، في تأويل مصدر ، هو المبتدأ . والتقدير ، صومكم خير لكم . .  
 « الجراح صبر وجلد » ، و « صبر » مصدر صريح وقع خبراً .  
 « الخير أن تقول الحق » ، و « أن تقول » حرف مصدرى وفعل ، في تأويل مصدر خبر . والتقدير ، الخير قولك الحق . .

وقد يحذف الحرف المصدرى ويبقى الفعل بدوّه مثل « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » . وتقدير المثال « سماعك بالمعيدي خير من رؤيته » ، و « سماع » مصدر مؤول من « أن » المحذوفة والفعل « تسمع » .

٣ - قد يكون الاسم المشتق مبتدأ . وذلك إذا اعتمد على معنى أو استصهام . وفي هذه الحالة يرفع ما علّا معنى عن الخبر - على التفصيل الذي مرّ بك . ويقع الاسم المشتق خبراً كذلك ، فيرفع ضميراً مستتراً أو بارزاً يعود على المبتدأ . وهنا ينسب معنى الخبر إلى المبتدأ ، فيجوز استئثار هذا الضمير أو ظهوره مثل : « محمد قائم » ، أو « محمد قائم هو » ، بظهور الضمير « هو » . أما إذا رفع المشتق اسماً ظاهراً على الفاعلية ، فإن معناه يسبب إلى غير المبتدأ فيفتحتم إبراز الضمير ، مثل : « محمد قائم أبوه » ، بوجود الظاهر في « أبوه » .

٤ - لا تصلح الجملة ولا شبهها لأن تكون مبتدأ ، إلا إذا قصد لفظها

مثل : « لا إله إلا الله كلمة الحق » ، و « مبتدأ هنا جملة « لا إله إلا الله » ، وقد قصد لفظها أى « هذه العبارة كلمة الحق » . ومثل : « فى الدار جار ومجرور » ، و « فى الدار » شبه جملة قصد لفظها ولهذا فهي مبتدأ .

٥ — إذا وقعت الجملة خبراً وجب أن تحتوى على رابط يرتبطها بالمبتدأ . ويكون الرابط ، صميراً أو اسم إشارة أو تكرار لفظ المبتدأ أو اشتغال جملة الخبر على لفظ عام يشتمل معناه معنى المبتدأ ، وقد مررت الأمثلة لكل هذا .

٦ — إذا وقع شبه الجملة خبراً ، وجب أن يكون متعلقاً بمحذوف ويكون هذا المحذوف حراً . وقد يقدّر المحذوف باسم مشتق أو بجملة فعلية . وقد مثلاً لكل ذلك .

\*\*\*

### موضع المبتدأ وموضع الخبر :

يأخذ المبتدأ الموضع الأول فى الجملة الاسمية ، ويأخذ الخبر الموضع الثانى (١) . ولكى هناك حالات يحوز فيها عكس هذا الترتيب ، ويكون ذلك بأن يتقدم الخبر على المبتدأ جوارراً أو وجوباً . وقد يمتنع تقديم الخبر فبطر فى المكان الثانى من الجملة .

### أولاً — جوار تقديم الخبر .

يحوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يؤد ذلك إلى التباس أيهما بالآخر . مثل :

(١) « قائم زيد » ، « قائم ، مسند و ، زيد » ، مسند إليه ، والمسند إليه يكون مبتدأ أو فاعلاً ، ولكن « زيد » لا يمكن أن يكون فاعلاً ، لعدم اعتباره الاسم المشتق على بنى أو استفهام كما تقدم ، فلم يبق إلا أن يكون « زيد » مستدأ مؤخراً .

(١) هذا على فرض أن الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ولا غير .

(ب) « قام أبوه زيد » . و « زيد » اسم مرفوع لا يمكن أن يكون فاعلاً للفعل « قام » ، لوجود فاعله وهو « أبوه » ، فلم يبق إلا أن يكون مبتدأ مؤخرًا . أما خبره فالحلة الفعلية السابقة عليه . ولو لم يكن « زيد » مبتدأ لعاد الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة وهو « زيد » . أما كونه متأخرًا لفظًا فظاهر . أما كونه متأخرًا في الرتبة ، فإنه لو لم يكن مبتدأ لما استحق المكان الأول في الحلة . ولا يجبر النحاة أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة .

(ج) « في الدار زيد » . و « زيد » مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور . ولا موصع له غير الابتداء .

وفي كل الحالات السابقة يصح أيضاً تقديم المبتدأ فنقول « زيد قائم » و « زيد قام أبوه » و « زيد في الدار » . أي أن تقديم الخبر أو تأخيره جائز .

### ثانياً - وجوب التقديم :

يتحتم تقديم الخبر على المبتدأ في الحالات الآتية :

١ - إذا كان المبتدأ مكرة لاسوغ لكونها مبتدأ غير تقديم خبرها ، بأن يكون الخبر شبه جملة <sup>(١)</sup> مثل « في الدار ولد » و « عندك ولد » .

٢ - إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على الخبر ، مثل :

« في الدار صاحبها » و « صاحب » مبتدأ واجب التأخير عن خبره ( الجار والمجرور ) ، لوجود ضمير في المبتدأ يعود على جزء من الخبر - وهو المجرور ( الدار ) . وقد وجب هنا تقديم الخبر ، حتى لا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة .

٣ - إذا كان الخبر إسماً له الصدارة . وهناك بعض الأسماء التي يجب

(١) انظر مبدعات الابتداء بالنكرة ص ١٣٠

وجودها في أول الجملة مثل ، أسماء الاستفهام والشرط . ولو وقع بعض هذه  
الأسماء خبراً لتمت لوجب على المبتدأ . مثل :

« أين نصيرك » ، ومن الواضح أن « نصير » هو المسند إليه حيث أنه  
محل السؤال . والمسند إليه هو المبتدأ . وقد تأخر لأن خبره اسم استفهام  
يتعتم أن يكون في صدر الجملة .

- ٤ — إذا كان المبتدأ محصوراً بإلا أو وإنما . مثل .  
« ما في الدار إلا محمد » ، و « محمد » مبتدأ محصور بإلا ، فوجب تأخيره .  
« إنما في الدار محمد » ، و « محمد » مبتدأ محصور بإنما فوجب تأخير عن الخبر .  
٥ — إذا كان المبتدأ أن ، — المفتوحة الهمزة — واسمها وخبرها في تأويل  
مصدر ، مثل : « في رأي أنك قائم » ، وتأويل المثال « في رأي قيامك » ،  
و « في رأي » خبر مقدم ، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر . ويتحتم  
تأخير المبتدأ هنا ، لأن لفظ « أن » لا يكون مفتوح الهمزة إذا وقع  
في أول الكلام .

ثالثاً : امتناع تقديم الخبر .

يمنع تقديم الخبر في الحالات الآتية :

- ١ — إذا كان المبتدأ اسماً في صدر الكلام ، مثل « من لي منجداً <sup>(١)</sup> » ،  
و « من » اسم استفهام مبتدأ ، له الصدارة ، فلا يجوز تقديم الخبر عليه .  
٢ — إذا كان المبتدأ متصلاً بلام الابتداء ، مثل : « لرأي قائم » ، و « ريد »  
مبتدأ متصل بلام الانداء ، فلا يصح تقديم الخبر عليه .  
٣ — إذا كان الخبر محصوراً بإلا أو وإنما مثل .

(١) المنجد : المغيث .



« ما محمد إلا قائم » ، إنما زيد قائم<sup>(١)</sup> .

٤ — إذا كان الخبر فعلاً فاعله صمير مستتر يعود على المبتدأ مثل :  
« محمد قام » . و « محمد » مبتدأ و « قام » فعل ماض فاعله صمير مستتر  
يعود على « محمد » . ولو تقدم الخبر « قام » لأصبحت الجملة « قام محمد » ، ولكن  
« محمد » فاعلاً وليس مبتدأ مؤخرأ .

ولو كان الفاعل صميراً بارزاً لجاز تقديم الخبر مش : « قاما الولدان » .  
وذلك لأن « الولدان » لا يمكن أن تكون فاعلاً ل « قام » ، لأن فاعلها موجود  
وهو الصمير المتصل — ألف الاثنين . ولنا تعليق على هذا المثال سنذكره  
في حينه .

٥ — إذا كان الخبر صالحاً لأن يكون مبتدأ ، والمبتدأ صالحاً لأن  
يكون خبراً . مثل : « محمد أخوك » . ولو قدمت « أخوك » فقلت :  
« أخوك محمد » ، لكأت مبتدأ لا خبراً مقدماً . ولنا كذلك تعليق سنذكره  
على هذه الحالة .

٦ — إذا كان الخبر متصلاً بالفاء مثل : « الذي يأتيه فله درهم » .

° ° °

### حذف المبتدأ وحذف الخبر :

يكون حذف المبتدأ أو الخبر وجوباً أو جوازاً ، ويمتنع حذف أى منهما  
إذا لم يكن هناك دليل يدل عليه إذا حذف .

#### ( ١ ) حذف المبتدأ

يحذف جوازاً إذا دل عليه دليل ولم يكن من الحالات التي يجب فيها

---

(١) المحصور يالا هو الاسم الواقع بعدها . والمحصور وإنما هو الاسم الذي  
لا يقع بعدها مباشرة .

الحذف وسند كرها ، مثل ما إذا سألك سائل « ما عملك ؟ » ، فقلت « طالب » .  
وفي هذه الإجابة حذف المبتدأ وبقي الخبر ، والتقدير « أما طالب » . ومن  
الممكن لطبيعة الحال أن تكون إجابتك « أما طالب » بدون حذف .  
ويحذف المبتدأ وجوباً في مواضع هي :

١ - التعت المقطوع إلى الرفع ، مثل « مررت بزيد . الكريم » . - وقد  
مر بك معنى القطع في باب العلم<sup>(١)</sup> . ويكون هذا المثال بدون قطع فيما لو قلت  
« مررت بزيد الكريم » ، بجر الكريم .

٢ - في جملة نعم ونس إذا وجد الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ،  
مثل « نعم الرجل محمد » ، و « نس العلام علي » . و « نعم » أو « نس » في هذين  
المثالين فعل ماض ، و « الرجل » أو « العلام » فاعل ، و « محمد » أو « علي »  
هو الاسم المخصوص بالمدح أو بالذم ، ويعرب خبراً لمبتدأ محذوف تقديره  
« هو » . وحذف هذا المبتدأ واجب .

٣ - عندما يكون الخبر مصدراً نائباً عن الفاعل ، مثل « صبر جميل » .  
وتعرب « صبر » خبر المبتدأ محذوف . والتقدير « صبري صبر جميل » . و « صبر »  
في المثال المذكور نائب عن الفعل « اصبر » .

٤ - في الجملة « في ذمتي لأزورك » . ويعرب النحاة « في ذمتي » جاراً  
ومجروراً متعلقاً بمحذوف . خبر ، والمبتدأ محذوف وجوباً . والتقدير « في ذمتي  
قسم » . و « قسم » المحذوفة وجوباً هي المبتدأ .

(ب) حذف الخبر :

يحذف جوازا إذا دل عليه دليل ولم يكن من حالات وجوب الحذف ،

---

(١) انظر من ٨٧ .

مثل ما إذا سألك سائل « من المتكلم ؟ » فتقول « محمد » ، و « محمد » مبتدأ وخبره محذوف جوازا تقديره « المتكلم » ، ويجوز أن يذكر الخبر فتقول « محمد المتكلم » ، ومثل قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأمت بما عندك راض والراى مختلف (٢)  
و « نحن » مبتدأ وخبره محذوف جوازا تقديره « راضون » ، وقد دل على هذا الخبر المحذوف كلمة « راض » المذكورة في البيت .  
ويحذف وجوبا في حالات يذكرها لك :

١ — أن يكون المبتدأ نصا في اليمين ، أى اسما لا يستعمل في غير القسم ، مثل « لعمرك لأزورك » ، واللام للقسم ، و « عمر » مبتدأ ، والكاف مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره « قسمي » ، ( أى لعمرك قسمي لأزورك ) . أما إذا لم يكن المبتدأ نصا في اليمين ، مثل « عهد الله لأزورك » ، فليس من الواجب حذف الخبر ، حيث يمكن أن نقول « عهد الله على لأزورك » ، و « عهد » مبتدأ و « الله » مضاف إليه و « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر .

٢ — أن يقع بعد المبتدأ واو لا تصلح إلا بمعنى مع ، مثل « كل رجل وواجه » ، والواو للعطف ، ولكن يتحتم كونها بمعنى مع . لهذا يهرب المثال هكذا ، « كل » مبتدأ و « رجل » مضاف إليه والواو ، حرف عطف للبيعة و « واجبه » معطوف على « كل » ، وخبر المبتدأ محذوف تقديره « مقتران » ، وتقدير المثال « كل رجل وواجه مقتران » ، ولا يجوز ذكر هذا الخبر (١) .

٣ — أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال تسد مسد الخبر ، ولكنها لا تصلح أن تكون خبرا ، مثل « ضربني العبد مسيئا » ، وقد أعرب النحاة هذا المثال على النحو الآتي :

(١) يرى ابن عصفور أن الكلام تام بدون تقدير الخبر . وهذا الكلام وحيه وسندكر ما يؤيده فيما بعد .

« ضرب ، مبتدأ والياء مضاف إليه ، فاعل في المعنى ، و « العبد » مفعول و « مسيئاً » حال . وتقدير المثال « ضربني العبد حاصل إذا كان مسيئاً ، وصاحب الحال هو الضمير المستتر في « كان » ، وليس « العبد » صاحب الحال . ولا تصالح « مسيئاً » لأن تكون خبراً للمبتدأ « ضرب » ، لأن الصرب لا يمكن أن يوصف بأنه مسيئ .

٤ - إذا دخلت « لولا » على ائمة الإسمية . وهناك مذاهب ثلاثة في حذف الخبر بعد « لولا » .

المذهب الأول ، الأغلب حذف الخبر مع « لولا » ولكن قد يوجد قليلاً . مثال الحذف « لولا زيد لا تيت » . و « زيد » مبتدأ خبره محذوف وجواباً ، والتقدير « لولا زيد موجود لا تيت » .

ومثال وجود الخبر بعد « لولا » قول الشاعر :

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألفت إليك معداً بالمقاييد<sup>(١)</sup>

ومعنى البيت « لولا ظلم أبيك وظلم جدك من قبله ، لتو أبيت رهم السلطان بين العرب » . ويتضح من هذا التفسير ، وجود حذف بعد « لولا » ، إحداهما محذوفة الخبر وهي « لولا أبوك » ، وتقدير الخبر « موجود » ، والثانية مذكورة الخبر وهي جملة « لولا قبله عمر » . والخبر هو « قبله » ، و « عمر » مبتدأ مؤخر . والثانية محل الشاهد ، حيث ذكر الخبر بعد « لولا » وهذا قليل .

المذهب الثاني : الحذف واجب دائماً . وما ورد من أحسن مما يظهر فيها الخبر بعد « لولا » مؤول . وذلك بأن يقال في البيت السابق مثلاً ، بأن « الأصل لولا أبوك ولولا أن قبله عمر » ، فتكون ائمة ليست حمه « لولا » .

(١) معد هو ابن عدنان ، أبو العرب . وقصد به في هذا البيت القضاة العربية . ولهذا أتت الفعل منه والماليذ المفاتيح . ومعنى ألفت إليك بالمقاييد سبيلك السطة لتصرف كما يسو لك

بل حجة ، أن ، . وحذفت ، أنه ، وبقى المبتدأ والخبر .

المذهب الثالث : يختلف الأمر حسب معنى الخبر . فإن كان كوناً مطلقاً ( أى بمعنى موجود ) وجب حذفه مثل .  
« لو لا محمد لما جئت » ، والخبر هنا كون مطلق لأن التقدير « لو لا محمد موجود الخ » .

أما إذا كان غير ذلك ، فإما أن يدل عليه دليل أو لا يدل عليه دليل .  
فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكر الخبر ، مثل « لو لا محمد محسن إلى هلك » .  
والخبر هنا « محسن » وهو ليس كونه مطلقاً ، لأن الذى منعى من الهلاك ليس مجرد وجود محمد بل إحسانه . ولا بد من ذكر الخبر هنا لعدم وجود ما يدل عليه .

ولكن لو وجد ما يدل على الخبر جار حذفه ، مثل ما لو سألك سائل « هل أحسن محمد إليك ؟ » ، فإن لك تقول « لو لا محمد هلك » . مع عدم ذكر الخبر ، أو أن تقول « لو لا محمد محسن إلى هلك » . مع ذكر الخبر . ومن هذا قول أبى العلاء .

يذيب الرعب منه كل عصف فلولاً العمد يمسكه لساناً  
ومعنى البيت « أن الرعب من هذا السيف يذيب كل السيوف القاطعة ، فلولاً أن هذه السيوف ممسوكة بأعمادها لساناً » . وترى من هذا أن هناك قرينة يمكن بمساعدتها الاستغناء عن الخبر . وهو جملة « يمسكه » . هذه القرينة هى تقدم ذكر أن السيوف تذوب ، وما هو معروف من أن العمد كيس من المعدن يوضع فيه السيف ، فلوفرص أن سال السيف لأمسكه العمد ، ومعه من السيلان . ولهذا يمكن حذف هذا الخبر فتقول « فلولاً العمد لساناً » وهذا بطبيعة الحال ليس محتفظاً بالوزن الشعرى .  
« هذا رأى الأخير هو أحسن الآراء الثلاثة »

( ح ) حذف المبتدأ والخبر معاً .

يُحذفان جوازاً عندما يدل عليهما دليل ، كما لو سألك سائل : هل أمت قائم ؟ ، فأجبت : نعم ، . ويرى النحاة أن تقدير هذه الجملة هو : نعم أما قائم ،

تعدد الخبر :

يجوز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد مع عطف الخبر اللاحق على السابق ، أو بدون عطف . ومثال تعدد الخبر مع العطف : أمت قوى ودكى . ومثال تعدده بدون عطف : أمت قوى دكى .

وهذا رأيان آحران :

رأى يقول بأن تعدد الخبر بدون عطف لا يجوز ، إلا إذا كان الخبران معاً ، يؤديان معنى يمكن التعبير عنه بلفظ واحد ، مثل : الرمان حلو حامض . ، أى : الرمان مر . ، ومثل : الماء ساخن بارد أى : الماء فاتر . ، ولو ورد من الخل ما تعدد فيها الأحبار دون عطف ، فإننا نقدر مبتدأ لكل خبر . مثل قوله تعالى : وهو العفور الودود ذو العرش المجيد ، والتقدير : وهو العفور هو الودود هو ذو العرش هو المجيد .

ورأى يقول بأنه لا بد لتعدد الأحبار من اتفاقها في الصيغة ، فتكون جميعاً مفردة أو مشاة أو جمعاً أو جملاً فعلية أو جملاً اسمية الخ . ويعرب هؤلاء قوله تعالى : فإذا هي حية تسعى ، هكذا .

« إذا » فجائية و « هي » مبتدأ و « حية » خبر و « تسعى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر يعود على « هي » السابقة والجملة حال .

أما أصحاب الرأي الأول فيعربون « تسعى » خبراً ثانياً .

\*\*\*

انتهينا من عرض أحكام المبتدأ والخبر . ونود الآن أن نتعرض لبعض آراء النحاة بالملاحظة .

أولاً : الفاعل الذى يسد مسد الخبر .

١ - إذا وقع الاسم المشتق فى أول الجملة ، وكان معتمداً على نون أو استفعال ، اعتبر مبتدأ ، واعتبر الاسم الذى يليه فاعلاً يسد مسد الخبر . وبما على ذلك فإن ، المحمدان ، فى المثال ، قائم المحمدان ، فاعل لقائم يسد مسد الخبر . وقد قال النحاة بذلك ولم يقولوا بأن ، المحمدان ، خبر يسد مسد الفاعل ، لعدم مصابقة ، قائم ، لـ ، محمدان ، فى العدد ، وهى مطابقة لازمة ، إذا اعتر ، قائم ، خبراً للمحمدان ، ومجموعة إذا اعتبر فاعلاً .

والنك مفضى قولهم هذا فساد تعريفهم للخبر . وهو عديم ، جزء الجملة الاسمية الذى تتم الفائدة مع المبتدأ ، . ولا شك أن هذا التعريف ينطبق على ، المحمدان ، فى المثال المذكور ، لأن ، قائم ، مبتدأ ، والمحمدان ، هو جزء ائمة الاسمية الذى تتم به الفائدة . ولا يدع فساد التعريف ما قد يقال من أن الفاعل يسد مسد الخبر .

كذلك ينطبق هذا التعريف على الحال الذى يسد مسد الخبر فى مثل ، ضرى العبد مسيئاً ، . أما قول النحاة بأن الخبر محذوف ، فهو قول لاغناء فيه ، لأن الحال هنا هو الذى به يتم المعنى ، بحيث لو حذف قلنا ، ضرى العبد ، لما كانت الجملة كاملة .

ومعنى هذا احتلاط المعارف ، وهو أمر رفوص رفضاً مبهجاً فى جميع العلوم .

قلنا من قبل أن الجملة ليست سوى انعكاس نحوى للقضية المنطقية . وقد مرت الجملة النحوية فى دورين ، أما المبكر مهمما فلم يفرق بين نوعها الاسمى ونوعها الفعلى تفرقاً حاداً ، بل اعتبرها - كما يعتبرها البلاغيون - اسناداً مكو . من مسد ومسند إليه . وكان سيويه أمام النحاة من قالوا بهذا . وأما الدور المتأخر فقد انفصلت فيه الجملة الاسمية عن الفعلية وبوبت

الأحكام لكل منهما وفصلت ، على ما نرى بين أيدينا اليوم .  
ومن ثم كان التفريق في قاعدة المطابقة بين هذين النوعين من الجملة ،  
وهو تفريق لا نرى له مبرراً كافياً .

وقد قام تفكير سيويه - والبلاغيون من بعده - على أساس أن الفع  
والخبر يمثلان المسند . وأن الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه . ووجود الآن  
أن بلغت النظر إلى التناقض الذي تجرّه نظرية الفاعل الذي يسد مسد الخبر  
في هذا الصدد . وفي المثال ، أقائم محمد ؟ ، تعرب ، قائم ، مبتدأ أي أنها  
مسند إليه . وتعرب ، محمد ، فاعلاً أي أنها مسند إليه أيضاً . ومقتضى هذا  
وجود جملة تتكون من مسندين إليهما ولا غير . ولو قيل بأن ، محمد ، قد سد  
مسد الخبر وأنه بذلك مسند ، لكأت هذه الكلمة مسنداً ومسنداً إليه  
في نفس الوقت ، وهو أمر لا يقبله عقل .

وللحويين في هذا المثال إعراب آخر ، هو اعتبار ، قائم ، خبراً مقدماً  
و ، محمد ، مبتدأ مؤخراً . ومقتضى هذا الإعراب أن تكون ، قائم ، مسنداً  
و ، محمد ، مسنداً إليه . وهو عكس وضعهما على الإعراب الآخر الذي سبق .  
ومن المعلوم أن الإسناد اعتبار دلالي لا إعرابي . ولا يقبل المنطق  
السليم أن يكون المسد حسب الإعراب الأول هو المسند إليه حسب  
الإعراب الثاني ، لأن جملة ، أقائم محمد ؟ ، لم تتغير في ذاتها ، سواء أعربت  
على هذا الوصف أو ذاك .

٣ - وضع السحاة قاعدتين للمطابقة بين طرفي الجملة ، إحداهما للجملة  
الإسمية والثانية للجملة الفعلية . وقد قالوا بأنها لازمة في الأولى بين المبتدأ  
والخبر ، وبأنها ممتعة في الثانية ، إذا كان الفاعل - أو نائبه - متبوعاً أو جمعاً ،  
حيث يتحتم في هذه الحالة بقاء الفعل في صيغة المفرد .

ولم يكن السحاة في هذا التفريق محكومين بالوافع اللغوي بمقدار ما كانوا



محكومين باعتبارات فلسفية لا علاقة لها باللغة . وهم قد منعوا المطابقة في العدد بين الفعل وفاعله ، إذا كان مثنى أو جمعا ، لأن علامات المطابقة هي ألف الاثنين وواو الجماعة <sup>(١)</sup> ، وقد اعتبرهما النحاة من الأسماء . ومقتضى جواز المطابقة أنه يحتمل أن يوجد بعد الفعل اسمان يعتبر كل منهما فاعلا له ، أولهما ألف الاثنين أو واو الجماعة ، وثانيهما الاسم الظاهر الذي قد يلي الفعل . ولما كان من غير المقبول فلسفيا ، وجود فاعلين لفعل واحد ، لامتناع وجود مؤثرين لأثر واحد ، فقد قالوا بعدم جواز مطابقة الفعل في العدد لفاعله المثنى أو الجمع .

وما يقال عن الفعل وفاعله ، يقال كذلك عن اسم الفاعل وفاعله ، ولهذا تمتنع المطابقة بينهما في العدد إذا كان الفاعل غير مفرد .

قد يقول القارىء ، ولكن العربية لا تجيز أن يقع الاسم المثنى أو الجمع ، بعد الفعل الذى تلتحق به ألف التثنية أو واو الجماعة . والرد على هذا من أمثلة النحاة أنفسهم بما يشعر بجواز ذلك . وإليك الأمثلة .

( ١ ) أقامان الزيدان

وتعرب أقامان ، خبرا مقديما و « الزيدان » مبتدأ مؤخر ، وذلك لاتفاقهما في العدد ، حيث لا يمكن إعراب « الزيدان » فاعلا لهذا السب .

( ب ) قاما الزيدان .

وعرب النحاة « قام » فعلا ماصيا والألف فاعلا وجملة « قاما » خبرا مقديما و « الزيدان » مبتدأ مؤخر .

ولا يرى النحاة مانعا من اتفاق « قاما » مع « الزيدان » في التثنية ، طالما اعتبرت « قاما » خبرا و « الزيدان » مبتدأ . ويقول ابن عقيل فى موصوع

---

(١) مثل ألف الاثنين وواو الجماعة فى هذه الأحكام ، ياء المخاطبة .

تقديم الخبر ما نصه ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً مثل  
«الزيدان قاما» فيجوز أن تقدم الخبر فتقول «قاما الزيدان» . . . . . ومنع  
ذلك قوم .

ولنا هنا على النحاة مأخذ خطير . هم بين أمرين ، أما أن يكونوا قد صنعوا  
هذه الأمثلة صمماً للتمثيل لقاعدتهم ، وإما أن يكونوا قد أخذوها عن الواقع  
اللغوي العربي دون أن يحسنوا التفكير .

وعلى الفرض الأول ملاحظ أن الأمثلة التي أوردوها ليست نصوصاً  
منقولة ، كالشعر والحديث والقرآن والأمثلة العربية أو سوى ذلك مما ثبت  
نقله عن العرب ، بل هي أمثلة تدور حول زيد وقيامه - وما أكثرهما  
في أمثلة النحاة !!

وعلى الفرض الثاني تنهدم قاعدة المطابقة التي يقول بها النحويون من  
أساسها . حيث أنه لو صح أن العرب تقول :

أقامم الزيدان	وتقول	أقامان الزيدان
كما تقول ، قام الزيدان	،	قاما الزيدان <sup>(١)</sup>

فإن القاعدة التي تستخلص من هذا أن مطابقة الفعل للاسم المثنى الواقع  
بعده ، في العدد أمر جائز لا يمتنع . أما ما يحتال به النحاة من أن «الزيدان»  
في «قام الزيدان» فاعين ، بينما هي في «قاما الزيدان» مبتدأ ، فأمر لا غناء  
فيه ، لأننا لا ندرس تأويل النحاة للثال ، بل ندرس المطابقة الواقعية  
بين الفعل والاسم المثنى الذي يليه ويكون مسنداً إليه .

وما يقال عن الفعل والاسم المثنى الراجع بعده ، يقال عن الاسم

(١) انظر الحالة الثانية من حالات امتناع تقديم الخبر في ابن عقيل

المشتق والاسم المثنى الواقع بعده . ولا تتحتم بينهما مطابقة ، كما يظهر من الأمثلة المذكورة - على فرض صحتها .

٤ - يشترط النحاة لصحة وقوع الاسم المشتق مبتدأ يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر ، أن يعتمد على نقي أو استفهام . ويقولون بأنه لا فرق بين أن يكون النقي بالحرف أو بالاسم أو بالفعل .

أما النقي بالحرف مثل « ما قائم محمد » فلا أشكال فيه .

وأما النقي بالاسم مثل « غير قائم محمد » ، فلاحظ أن المبتدأ هنا ليس الاسم المشتق ، بل الاسم المضاف إلى الاسم المشتق ، وهو « غير » . وكان الأولى أن يبدى النحاة إلى ذلك . ولكنهم يعتبرون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وهذا مبرر لعدم ذكرهم لهذا التفصيل ذكرأ صريحاً . أما النقي بالفعل فله إحدى أمكيتين :

الأولى دخول « كان » المنفية في إحدى صيغها على جملة المبتدأ أو الخبر . مثل « ما كان قائم محمد » ومثل « لم يكن قائم محمد » . ( هذه الأمثلة من صنعنا ولا نقول بنقلها عن العرب . ) ولم يذكر النحاة هذه الحالة من حالات النقي بالفعل على ما اعتقد .

الثانية دخول « ليس » على جملة المبتدأ أو الخبر . ولاحظ أن شرح الأشموني وحاشية الصبان ، قد ذكرأ صحة كون الاسم المشتق الواقع بعد « ليس » مبتدأ يرفع فاعلاً ، دون ذكر مثال لذلك . أما ابن عقيل فقد ذكر مثلاً لهذا عبارة « ليس قائم الزيدان » . ونلاحظ على هذا المثال أن « قائم » لا يطابق « الزيدان » في العدد ، مما يحتم كون الاسم الثاني فاعلاً للأول ، حسب قاعدة المطابقة التي ذكرناها من قبل . ومقتضى صحة هذا المثال أن يصح أيضاً أن نقول « ليس قائم زيد » ، على أن تكون « قائم » مبتدأ و « زيد » فاعلاً يسد مسد الخبر . وأنا أعطي

الشك في صحة نقل شواهد مقطوع بصحتها عن العرب، تؤيد مثل هذا الاستعمال الذي تدخل فيه . لس . على إسمين مرفوعين . إني أشك كما قلت من قبل في إفعال هذه الأمثلة كلها ، وحتى أعثر — أو يدلني من هو أكثر مني معرفة — على نصوص عربية قاطعة ، غير مصنوعة ، لهذه الحالات كلها فسأظل على رأي من إفعال قاعدة النحاة في المطابقة <sup>(١)</sup> ، وبالتالي من إفعال قولهم بوجود نوع من المبتدأ يرفع فاعلا يسد مسد الخبر .

هـ — من أمثلة المبتدأ الذي يرفع فاعلا يسد مسد الخبر قوله تعالى . أراغب أنت عن إلهي يا إبراهيم . . وقد ذكر النحاة أعرايين لهذا المثال . أما الإعراب الأول فهو ، الهمزة للاستفهام وهـ راعب ، مبتدأ وهـ أنت ، فاعل سد مسد الخبر ، وهـ عن ، حرف جر وهـ إلهي ، مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق براغب .

أما الإعراب الثاني فيقول بأن ، راعب ، خبر مقدم وهـ أنت ، مبتدأ مؤخر وأن الجار والمجرور ، عن آلهي ، متعلق براغب .

ولا يرتضى النحويون هذا الإعراب الثاني لأنه يلزم عليه أن يفصل المبتدأ ، وهو ، أنت ، بين ، راعب ، وبين معموله ، عن آلهي — والمبتدأ أجني عن الم معمول ( أي الجار والمجرور ) . ولا يرضى النحاة الفصل بين الفعل ( أو الاسم المشتق ) وبين معموله بأجني . وهذا الحرج لا يتأتى على الإعراب الأول ، لأن ، أنت ، فاعل لراعب والفاعل ليس أجنيا عن فعله . ولهذا فليس هناك مانع من أن يفصل بينه وبين معموله ( الجار والمجرور ) .

عرضت لك هذين الإعرابين مثالا على عدم واقعية التفكير النحوي .

---

(١) انظر رأي الاستاذ إبراهيم مصطفى في المطابقة في كتابه أحياء النحو، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٧ من ٥٦ وما بعدها .

والذى لا شك فيه أن هذا المثال الأخير يظهر كيف يهتم النحوى بقاعدته أكثر مما يهتم بالواقع اللغوى .

إن الواقع يقرر وجود « أنت » ، بين « راغب » ، وبين « عن آلهتى » ، ولا أظن فى هذا شبهاً من القبح ، سواء اعتبرت « أنت » ، فاعلاً أو غير فاعل . ولو كان هذا الاستعمال قبيحاً لكان قبيحاً لذاته ، لا بسبب إعراب الحدة له على هذا الوصف أو ذاك .

وتظهر عدم واقعية النحاة أيضاً فى بعض العبارات التى يستعملونها . كعبارة ابن عتيم - فى النص الذى سبق اقتباسه - بجوار تقديم « قاما » ، على « الزيدان » ، فى المثال « الزيدان قاما » ، حيث يقول ومنع قوم ذلك . وكأن الأمر تشريع قائم على المطلق لا تفديد أساسه ما تنقله عن الجماعة اللغوية من استعمالات .

٦ - قل أن اترك هذا المجال أود أن أثير بهذا أخيراً .

يقول النحاة بأن الإسم المشتق يتحمل ضميراً مستتراً يعود على المتدا . ويمثلون لذلك بقولهم « زيد قائم » ، فيقولون بأن فى « قائم » ضميراً مستتراً تقديره « هو » ، يعود على زيد . وما رأى النحاة فى « قائم » فى المثال « أنت قائم » ؟ هل يوجد فيها ضمير يعود على أنت ؟ وما تقدير هذا الضمير ؟ هل يكون « هو » ، أيضاً . وفى المثال « أنا قائم » ، هل يكون تقدير الضمير « هو » ، كذلك . وهل يكون « هو » ، ضميراً للعائى فى هاتين الحالتين أم ضمير خطاب مرة وضمير متكلم مرة أخرى ؟ أم هل يقول النحاة بأن الضمير المستتر فى « قائم » يكون « أنت » ، مرة و « أنا » ، مرة و « هو » ، مرة ثالثة ؟ . ولكن ما الذى يعين إحدى هذه الإمكانيات الثلاثة ؟ إنه المبتدأ « زيد » ، أو « أنت » ، أو « أنا » ، فى الأمثلة الثلاثة . وإذا صح هذا فقد أهدمت نظرية استتار الضمير ، لأن إسم الفاعل لا يدل عليه ، بل إن الذى يدل عليه هو الإسم السابق على إسم الفاعل

وأساس نظرية استتار الضمير دلالة الصيغة التي يستتر الضمير فيها عليه .  
وهذا ليس بتحقيق في هذه الأمثلة .

ثانياً : تقديم الخبر :

تحدث هنا عن حالة واحدة من حالات تقديم الخبر ، هي « أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة ، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا مبرر للمبتدأ من الخبر »<sup>(١)</sup> . ومثال ذلك « زيد أخوك » . وفيه يمتنع تقديم الخبر فتقول « أخوك زيد » ، وإلا لكان المتقدم مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبراً ،<sup>(٢)</sup> .

خبري بعقلك أيها المتكلم ، هل تعرب الكلمة مبتدأ أو خبراً حين تنطق بها ، وهل كونها هذا أو ذاك بما مع لك من صياغة عبارتك على هذا النحو أو على غيره ؟ ؟

إن ما يخشاه النحوي من التباس المبتدأ بالخبر ، ليس أمراً ذا بال لدى المتكلم الذي لا يشعر حتى بفكرة إسناد المبتدأ للخبر أو الخبر للمبتدأ . وقد يدرك المتفلسف الفرق بين إسناد الآخرة لزيد في المثال « زيد أخوك » وبين إسناد « زيد » لأخوك في المثال « أخوك زيد » . ولكن أشك في إدراك المتكلم - أو عنايته على الأقل - بمثل هذا الفرق . هذا مثال آخر لاشغال النحوي بقاعدته ومدى حساسيته بها . وهي حساسية بالغ فيها حتى أهمل تقدير الجواب الواقعية في الاستعمالات اللغوية .

ثالثاً . حذف المبتدأ والخبر .

أود بادي ذي بدء أن أذكر أمراً قد يبدو من الوضوح بحيث لا يحتاج للذكر . ذلك هو عدم دقة إختيار النحاة للألفاظ حتى لا توحى بعمان قد لا تكون مقصودة لهم على الإطلاق . وأريد بهذا لفظ « حذف » وهو

---

(١) ابن عقيل ، مروض وجوب تأخير الخبر ،

يشعر بأن المحذوف كان موجوداً ، ثم حذف بشكل مقصود بعد ذلك .  
وقد كان من الأدق أن يستعمل النحاة عبارة « عدم ذكر المبتدأ أو الخبر » ،  
بدلاً من عبارة « حذف المبتدأ أو الخبر » ، لأننا في الواقع لم نذكرهما  
في جميع الحالات التي قيل فيها بالحذف - حتى يمكن لنا أن نحذفهما .

ونظرية الحذف في الجملة الاسمية قريبة لنظرية استتار الضمير في الجملة  
الفعلية . وإذا كان من الصحيح أن النحوى قد قال باستتار الفاعل في الفع  
نخضوعاً للقضية الفلسفية القائلة بأن الحدث لا يوجد بدون محدث ،  
إذا كان هذا من الصحيح ، فإن قوله بحذف المبتدأ أو الخبر ، عند عدم ذكرهما ،  
نخضوع لشكلية منطقية ، هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معاً ، حتى يمكن  
للقضية أن تكون قضية .

وعند النحوى أنه لا إسناد بدون وجود ركني إسناد - هما المبتدأ والخبر  
أو الفعل والفاعل . ولكن النحوى هنا قد أرم نفسه بما لا يلزم . وقد يكون  
من اللازم وجود ذات هي محدث ، وحدث هو الأكل ، وعلاقة بين الذات والحدث  
يكون فيها الذات منتجاً للحدث ، حتى تصح القضية التي تثبت أن محدثاً قد أكل .  
ولكن هذا هو ما يحدث في الخارج ، شخص وحدث وعلاقة بينهما . ولكن هل يتحتم  
أن نرمز إلى كل من هذه الأمور بلفظ خاص ؟ وبعبارة أخرى هل من  
الضروري وجود لفظ يدل على المسند إليه ، ووجود لفظ يدل على المسند ،  
حتى يمكن القول بوجود جملة كاملة تقاين هذه القضية الخارجية <sup>(١)</sup> ؟ .

الجواب لا ، فليس من اللازم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد

---

(١) لا يطلب النحاة أكثر من مسند ومسند إليه لأن العلاقة عندهم أمر ذهني  
لا وجود له كما قال أفلاطون - انظر ص - ولعل من عاين الصدق أن تكون الجملة  
الاسمية في العربية لاراطلة فيها كما في الانجليزية - انظر ص - وبهذا تتعنى الاستعمالات  
اللغوية العربية مع نظرية أفلاطون التي تقول بأن العلاقات غير موجودة .

أجزاء المرمرور إليه . ومن الجائز جداً أن أرمز إلى عدد عديد من الدلالات برمز واحد ، كما لو أشرت برأسي إليك ، مريداً بهذا أن تخرج ، وتبغ شخصاً آخر ذهب لشأن من الشئون ، ثم ترجع لتخبرني بما فعل . وكما لو قلت لك « هيا » مريداً بهذا اللفظ الواحد هذه المعاني المتعددة . وإذا كان من الجائز أن يكون الرمز أمراً - أو لفظاً - واحداً ، والمرموز إليه متعدداً ، فإنه ليس بلام أن تكون كل جملة من مسند ومسند إليه ، لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير الجملة إليها ، تتكون من موضوع ومحمول .

ولا يشهد واقع اللغات - بما في ذلك العربية - بضرورة تكون الجملة من مسند ومسند إليه ، باعتبار أن المسند لفظ والمسند إليه لفظ آخر . وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرة ، وضرورة حذف المبتدأ مرة أخرى ، أو جوار أي من هذين الاحتمالين ، إلا دليلاً قاطعاً على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين ، يقابلان ركني القضية المنطقية . ولغة الأطفال - كذلك - في مرحلتها الأولى لا تظهر إلا في صورة التعبير عن قصايا كاملة بالفاظ مفردة .

من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الاسنادية ذات الركن الواحد ، كما نرى في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذف المبتدأ وحذف الخبر ، أمثلة لهذا النوع من الجملة في العربية . وسنريك الآن فساد التأويلات التي ذكرها النحاة لكل من هذه الأمثلة .

١ - وجوب حذف الخبر بعد « لولا » ، مثل « لولا محمد هلك » .  
ويقدر النحاة الخبر المحذوف بكلمة « موجود » ، ولا شك أن معنى الوجود آت من النفي والشرط الذي تدل عليهما « لولا » ، حيث أن نفي الذات لا يعني إلا نفي وجودها . كما أن الشرط ترتيب حدوث أمر - أو نفيه - على حدوث أمر آخر أو نفيه . وهذا يقتضي وجود حدث في الجزء الأول المسمى بجملة الشرط . وهذا الحدث هو الوجود الذي هو لازم لدلالة الذات .



ومعنى هذا أن الذى يكمل القائمة فى جملة الشرط فى هذه الحالة هو «لولا» ، فلماذا لم يقل النحاة بأنها سدت مسد الخبر ، لأنها دلت عليه ، كما تسد الحال التى تدل على الخبر مسده فى مثل «صرى العبد مسينا» .  
ولما كان معنى النفي والشرط فى «لولا» يقتضيان معنى الوجود ، فقد قال النحاة بوجوب حذف الخبر إذا كان مجرد الوجود ، أما إذا كان غير مجرد الوجود فقد أوجبوا ذكره . وذلك فى رأينا لعدم دلالة «لولا» عليه حينئذ (١) .

٢- يحذف الخبر وجوبا كذلك عند وقوع المبتدأ بعد واو بمعنى المعية . وقد مثل النحاة لذلك بالعبارة «كل رجل وضيعته» ، وقالوا بأن الخبر محذوف والتقدير «كل رجل وضيعته مقترنان» ، على أن «مقترمان» خبر المبتدأ . ولكن من أين أتى النحاة بمقترمان هذه ؟ . من معنى واو المعية . ومقتضى هذا أنه لا روم لتقدير هذا الخبر ، لأن الدلالة عليه حاصلة بواو المعية نفسها .

وقد ذكر ابن عصفور أن الخبر هـ لا يحتاج إلى تقدير ، لأن الجملة تامة بدونه . وهذا هو نفس رأينا . ولكن اس عصفور لم يقل بأن هذه الجملة اسناد كامل ، يتكون من ركن لغوى واحد هو المبتدأ ، لأنه كبقية النحويين مقلد للناطقين ، فى وجوب وجود ركنين لكل قضية دلالية ، وبالتالي لكل إسناد لغوى .

---

(١) يقول النحاة بأن «لولا» حرف امتناع لوجود ، أى امتناع جواب الشرط لوجود المبتدأ فى جملة الشرط . وهذا اعتراف صريح بأن «لولا» تتضمن معنى الخبر الذى يقدره النحاة ، وبعبارة أخرى بأن القائمة تتم بها . وهذا ينطبق بعريب الخبر عليها انظر حاشية الصبان وقوله للعلم به ، باب المبتدأ موضوع وجوب حذف الخبر .

٣ — في المثال ، يمين الله لأزورك ، وفي المثال ، لعمر ك لأزورك ، يقول النحاة بأن ، يمين ، و ، عمر ، يبدأ خبره محذوف وجوبا ، والتقدير « يمين الله قسمي لأزورك ، و ، لعمر ك قسمي لأزورك » .

ومقتضى هذا التأويل أن يكون المقسم به جملة قائمة بذاتها ، هي « يمين الله قسمي » ، والمقسم عليه جملة أخرى منفصلة عنها هي لأزورك . وبالتالي يكون لدينا إسنادان في كل من المثالين المذكورين ، مع أن الواقع أن لدينا في كل منهما إسنادا واحدا تأكدا بالقسم ، والمتكلم لا يريد بقوله « يمين الله لأزورك » ، و « لعمر ك لأزورك » ، أن يخبر المخاطب بأنه أقسم بلفظ « يمين الله » أو بلفظ « لعمر ك » ، حتى يصح تأويل النحاة المذكور ، بل يريد أن يخبره بأنه سيؤثره مؤكدا ذلك بالقسم . وإذن فليس هناك سوى إسناد واحد عبر عنه المتكلم بالفعل « أزور » ، المستند للتكلم . ولا يستقيم تقدير النحاة مع هذا التفسير السليم .

٤ — مثل النحاة لحذف الخبر وجوبا ، لوجود حال تسد مسد الخبر بالمثال « ضربي العبد مسيئا » . وقدروا المثال بقولهم « ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئا » . ثم أعربوا هذا التقدير زاعمين أنهم يعربون المثال المذكور ، مع أن الواقع أنهما مختلفان بعضها عن البعض .

أما إعرابهم للمثال — أو بالأحرى للتقدير — فقد كان كما يأتي : « ضرب » مبتدأ ، والياء فاعل لضرب مضاف إليه ، و « العبد » مفعول و « حاصل » خبر المبتدأ ، و « إذا » ظرف للزمان المستقبلي ، و « كان » فعل ماض تام ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره « هو » ، يعود على « العبد » ، و « مسيئا » حال من هذا الضمير .

وقد حرص النحاة في هذا الإعراب على أمرين هما :

- ١ — اعتبار « كان » ، تامة بمعنى « يوجد » ، حتى لا يكون « مسيئا » خبرا لها .
- ٢ — جعل صاحب الحال الضمير المستتر في « كان » ، العائد على « العبد » .

أما الأمر الأول ، فقد علل له الأشموني بعلمتين :

أولاهما - أن الكلمات التي تقع موقع « مسينا » لم ترد إلا سكرات .  
ولوكات أخباراً لكان الناقصة ، لجاز كونها من السكرات أو من المعارف .  
وثانيها - أن الجملة الإسمية المقترنة بواو الحال ، يصح أن تقع موقع  
« مسينا » ، وهذا يحتم إعرابها حالاً<sup>(١)</sup> .

وأما الأمر الثاني ، فقد قال النحاة بأن « مسينا » ليست حالاً من « العبد » ،  
بل من الضمير العائد عليها ، المستتر في « كان » المحذوفة . وعلمتهم لهذا أنها  
لو كانت حالاً من العبد ، لكانت من مكملات المبتدأ حيث أنها تكمل مفعوله ،  
ومن ثم لا تصلح أن تكون سادة مسد الخبر ، لأن الخبر ركن آخر من أركان  
الجملة الإسمية . ولا يصح أن يسد ما يكمل أحد مكملات الركنين مسد  
الركن الآخر .

هذا ما يقوله النحاة . ونحن نقول بأن عملية تحليل الجمل - أو الإعراب -  
ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية فيها . وهي بهذا الاعتبار لا ترتبط  
بالمعنى القاموسى للألفاظ ، بل بوظيفتها في الجملة . وعلى هذا فإن إعراب  
« جاء محمد » ، لا يختلف عن إعراب « دحس على » ، بالرغم من اختلاف  
المعاني القاموسية لمفرداتهما . وبالمثل ينبغي أن يكون إعراب « إكرامى الضيف  
موجوداً » ، بمثلاً لإعراب « ضربى العبد مسينا » ، وذلك لأن كلا من المثالين  
يحتوى على نفس العناصر والوظائف التركيبية التي في الآخر . وقد أول النحاة  
المثال الأخير ، بأخلة « ضربى العبد حاصل إذا كان مسينا » واعتبروا « كان »  
تامة بمعنى « ووجد » . وبذلك يكون التأويل النهائى للمثال هو « ضربى العبد حاصل  
إذا وُجد مسينا » . وبناء على ما سبق يتحتم أن يكون تأويل المثال الأول

(١) نحن لا نناقش كون « مسينا » حالاً في الجملة « ضربى العبد مسينا » ،  
بل كونها حالاً في الجملة « ضربى العبد حاصل إذا كان مسينا » ، وسترى صواب ذلك .

هو «إكرامى الضيف حاصل إذا وُجد موجوداً» . وهذا التأويل الأخير لا يصلح ، لعدم استقامة المعنى . وسبب ذلك اعتبار «كان» تامة . ولو اعتبرت «كان» ناقصة ، لما اضطررنا إلى تفسيرها بالفعل «وجد» ، وبهذا يستقيم التأويل حيث يبقى «إكرامى الضيف حاصل إذا كان موجوداً» . وستكون «موجوداً» هنا خبراً لكان .

وهذا يعنى ضرورة إعراب «مسيئاً» بدورها خبراً لكان فى التقدير «ضر فى العبد حاصل إذا كان مسيئاً» . ولكن هذا الإعراب يخرج المثال عن أن يكون شاهداً للنحاة على سد الحال مسد الخبر ، إذ أن «مسيئاً» لن تكون حالا .

ليس أهم النحاة من مخرج سوى إعراب «مسيئاً» حالا من «العبد» ، وعدم قولهم بالتقدير الذى رأيت أنهم به ينقصون قاعدتهم . ولكن النحاة يتخرجون من إعراب «مسيئاً» حالا من «العبد» ، خشية أن تكون من معمولات المبتدأ فلا تسد مسد خبره . وهم هنا حاضمون لاعتبار فلسفى . وذلك لأنهم يجعلون المبتدأ ركناً للجملة ، معياراً للخبر ، ويحولون مكملات المبتدأ بناء على هذا معياراً للخبر فلا تسد مسده لأن مكمل الشيء جزء منه ، ومن ثم لا يصح أن يسد مسد بقيضه .

وليس فى اعتبارهم هذا وقولهم بأن «مسيئاً» حال من الصمير غناء كبير . وذلك لأن الصمير يعود على العبد ، والصمير عندهم وما يعود عليه شيء واحد ، أى أن «مسيئاً» فى النهاية ستكون حالا من «العبد» . وإلى جانب كل هذا فليس فى الجملة الأصلية صمير مذكور أو مستتر ، يمكن أن يكون حافزاً على مثل هذا الإعراب . وقد كملت هذه الحال - بالرغم من أنها من مكملات المبتدأ - الجملة فى المعنى ، والإعراب عند النحاة مخرج المعنى .

ورد كذلك أن نسأل النحاة عن الفرق بين الخبر المحذوف الذى لا يسد مسده شيء ، وبين الخبر الذى يوجد فى الجملة ما يسد مسده . وهل يتحتم

في الحالة الأخيرة تقدير الخبر ؟ وإذا كان هذا فكيف يقال بوجود ما يسد مسده مع تقديره ، والمقدر مفروض الوجود ، وعلى فرض ضرورة التقدير ، فلماذا لا نقول به كذلك عندما يسد الفاعل مسد الخبر في مثل قولك : أقائم المحمدان ؟ ، ١١١

### حذف المبتدأ :

١ - من أمثلة حذف المبتدأ وجوياً ، صرح جميل ، . ويعرب النحاة ، صبر ، خبر المبتدأ محذوف . والتقدير ، صبرى صبر جميل ، . وتقدير النحاة هذا هذا يتنافى مع معنى الجملة تنافياً واضحاً .

قال النحاة بأن هذا المصدر ، صبر ، نائب ماب فعله ، وبأن المثال في الأصل هو ، اصبر صبراً جميلاً ، <sup>(١)</sup> أى أن معنى المثال هو الأمر ، لتزام الصبر الجميل ، بينما أن معنى التقدير هو الإخبار بأن الصبر جميل ، والفرق واضح بين أن تأمر شخصاً بفعل شيء وبين أن تخبر بأن الشيء الذى يفعله جميل .

٢ - من أمثلة حذف المبتدأ وجوياً كذلك قولهم ، بذمتى لأرورك ، . وتقدير المثال عند النحاة ، بذمتى بمين لأرورك ، . و ، وبذمتى ، جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر ، و ، وبمين ، مبتدأ مؤخر ، محذوف وجوياً .

ويقتضى هذا الإعراب أن تتحول الجملة عن معناها ، فبعد أن كان المعنى تأكيد الزيادة بالقسم ، صار بناء على هذا التأويل أخبار السامع بما في ذمة المتكلم ، وهو هو دين أم قسم أم عهد . وليس هذا هو المقصود من الجملة .

(١) أنظر حاشية الصبان ، قوله بدلاً من اللفظ شعبه ، باب المسدأ والخبر - مواعيد حذف المبتدأ ونحن لا نوافق على ما يقول من حذف الصبر ، ثم العدول عن نصب المثال لرفعه ثم وجوب حذف المبتدأ كما حذف الفعل ، فكل هذا اصطناع للبررات ، لا يتماشى مع واقع اللغة ولا سلامة المعنى .

وكذلك سترتب على هذا التقدير أن تكون حملة ، لأزورك ، حملة  
ثانوية ، جاءت لتوضح كلمة ، يمين ، ، بينما الواقع أنها هي الحملة الأصلية  
التي جاء القسم لتأكيدا<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

في كل هذه الأمثلة رأينا كيف يفتعل السحاة التأويلات افتعالا لا يتفق  
مع معاني الطبيعة للأمثلة ، لمجرد تصحيح قواعدهم .  
وإذا كان من الصحيح أن أحد ركني الحملة - المبتدأ أو الخبر - واجب  
المذهب في الحالات التي ذكروها ، فإن من الطبيعي أن نقول بأن في الحملة  
في مثل هذه الحالات ركنا ، سنادياً واحداً هو المبتدأ أو الخبر . وليس من  
الضروري الخشوع لضرورات نظرية ، تستوجب مثل هذه التأويلات المتعسفة ،  
بمجرد الرغبة في أن تتساوى أركان الحملة اللغوية بأركان القضية المنطقية .

---

(١) يمكن أن يقال هذا عن تقديم المثال ، لعمر ك لأزورك ، وقد سبق .

## النواسخ

معنى النسخ في اللغة العربية إزالة أمر من الأمور وإحلال أمر آخر محله . ومن المعروف أن للبندأ والخبر حكماً إعرابياً خاصاً ، هو رفع كل منهما . ويمكن نسخ هذا الحكم الإعرابي بدخول بعض الكلمات على جملة المبتدأ والخبر ، فيتغير حكمهما . وهذه الكلمات على نوعين أفعال وحروف . وقد استقرت التقاليد النحوية على الحديث عن الأفعال الناسخة ، ثم عن الحروف الناسخة بعد ذلك . وستبعض نفس هذا المنهج .

### ١ - كان وأخواتها

هذه عدد من الأفعال الناسخة التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر فتلغى حكمهما الإعرابي، وتحل محله حكماً آخر يتلخص فيما يأتي :

١ - يُرفع الركن الأول من الجملة (المبتدأ) ويسمى اسم كان - أو إحدى أخواتها  
٢ - يُنصب الركن الثاني من الجملة (الخبر) ويسمى خبر كان - أو إحدى أخواتها  
٣ - إذا كان الخبر جملة كانت في محل نصب ، أما إذا - كان اسماً مفرداً فإنه ينصب بعلامة نصب ظاهرة أو مقدرة أو على المحس ، على التفصيل الذي مرّ بك<sup>(١)</sup> .

وهذه الأفعال هي :

- ١ - كان ، ظل ، أضحى ، أصبح ، أمسى ، بات ، صار . وتعمل العمل السابق في كل صيغتها ، سواء في ذلك الصيغ الفعلية أو الاسمية .
- ٢ - ما زال ، ما برح ، ما فتى ، ما انفك . ولا يأتي من هذه أمر ولا مصدر ولا صيغ اسمية . وتعمل هذه الأفعال بشرط وجود حرف هو قبلها ، سواء كانت في صيغة الماضي أو غيرها .

(١) انظر الإعراب على المحل والإعراب المقدر ص ٥١

٣ - ما دام ، ليس . ولا يأتي من هذين الفعلين غير هاتين الصيغتين . ويلزم وجود « ما » قبل الفعل « دام » ، حتى يعمل . و « ما » هذه - عند الحاجة - مصدرية ظرفية ، لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر ، كما أن فيها معنى ظرف الزمان ، ويتضح هذا من المثال الآتي :

« لا أكله ما دام محاصراً لك » . ويقدر المثال لعبارة « لا أكله مدة خصامه لك » ، وفيها يتضح وجود كلمة « مدة » - وهي تدل على الزمان - بدلا من « ما » ، ووجود المصدر « خصام » بدلا من اسم الفاعل « محاصراً » .  
التمام والنقصان :

يطلق على كان - أو أحواتها - عند عملها العمل المذكور أنها ناقصة . ومعنى أنها ناقصة أنها لا تعمل عمل الفعل ، فترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، بل ترفع اسماً هو في الأصل مبتدأ ، وخبراً هو في الأصل خبر للمبتدأ . ومعنى النقصان أيضاً عدم دلالة هذه الأفعال على الحدث ، واقتصار دلالتها على الزمن - كما سنبين فيما بعد .

وعند ما تكون هذه الأفعال تامة تعمل عمل الأفعال ، فترفع الفاعل وتنصب المفعول إن وجد <sup>(١)</sup> . ويكون معناها الحدث والزمن معاً كما يتضح من الأمثلة الآتية :

مثال « كان » التامة ، « كان الله ولم يكن شيء غيره » ، أي « وجد الله ولم يوجد شيء غيره » . ومثال الناقصة ، « كان الله عليهما خيراً » .  
ومثال « أمسى » و « أصبح » التامتين ، « أصبح الله حين تمسون وحين تصبحون » ، أي « حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح » . ومثال الناقصتين ، « أمسيت قوياً وأصبحت ضعيفاً » .

ومثال « ما دام » التامة ، « خالدين فيها ما دامت السموات والأرض » .

(١) ليست هذه الأفعال عند تمامها متعدية . ولهذا فإنها لا تنصب المفعول به بل المفعولات الأخرى .



ومثال الناقصة : « سأحترمك ما دمت محترماً لغيرك » .  
 ومثال « بات ، التامة » ، « بات بالقوم » ، « نزل بهم ليلاً » . ومثال  
 الناقصة : « مات مسروراً » .  
 ومثال « ظل ، التامة » ، « ظل النهار » ، « دام ظله » . ومثال الناقصة ،  
 « ظل قائماً » .  
 ومثال « أضحى ، التامة » ، « أضحى ، أى دخلنا الصبح » . ومثال الناقصة ،  
 « أضحيت سعيداً » .  
 ومثال « صار ، التامة » ، « صار محمدٌ العلام » ، « أى ضمه إليه » . ومنه قوله  
 تعالى : « صرهم إليك » . ومثال الناقصة : « صار العلام رجلاً » .  
 أما الأفعال الثلاثة الباقية وهى ، « فنى » ، و « زال » <sup>(١)</sup> و « ليس »  
 فهى ناقصة دائماً .

#### ترتيب الالفاظ فى جملة كان :

الترتيب الطبيعى للالفاظ فى هذه الجملة يكون هكذا :  
النموذج (١) . الناسح<sup>(٢)</sup> + الاسم + الخبر .  
 قد يختلف هذا الترتيب على النحو الآتى :  
 « نموذج (١١) : الناسح + الخبر + الاسم .  
 قد يكون هذا النموذج واجب الاستعمال ، وذلك كما إذا كان فى الاسم  
 ضمير يعود على الخبر ، حيث لو قدم الاسم لعاد الضمير على متأخر لفظاً  
 ورتبة ، مثل : « كان فى الدار صاحبها » .

(١) المقصود بها « زال » التى ماضىها « يزال » ، لا التى ماضىها « يروى » حيث  
 أن هذه الأخيرة تامة دائماً .  
 (٢) أى كان أو إحدى أحوالها .

وقد يكون مجموع الاستعمال ، كما إذا لم يكن من الممكن تمييز الاسم عن الخبر بالعلامة الإعرابية مثل : « كان أخى رفيق » .

ومن المعلوم أن كلامنا من الاسم « أخى » والخبر « رفيق » معرب بحركة مقدرة ، لا اشتغال المحل بحركة ياء المتكلم . ولهذا لا يتميز الاسم المرفوع عن الخبر المنصوب .

يجوز استعمال هذا النموذج فيما عدا هذا ، مثل « كان قائماً محمد » . ومن الممكن تمييز الخبر بالنصب والمبتدأ بالرفع .

نموذج ١ ب : الخبر + الناصح + الاسم .  
وهذا النموذج على أنواع :

نموذج ١ ب<sup>١</sup> : الخبر + الناصح ( فعل لحسب ) + الاسم .  
وهذا النموذج قد يكون واجباً ، كما إذا كان الخبر اسماً له الصدارة مثل ، « أين كان محمد ؟ » ، و « أين » اسم استفهام خبر له الصدارة .

وقد يكون جائزاً ، وذلك في غير ما سبق مثل « قائماً كان محمد » .

ولكن غالبية النحاة تمنع هذا النموذج إذا كان الناصح « ليس » .

نموذج ١ ب<sup>٢</sup> : الخبر + الناصح ( أداة نبي + فعل ) + الاسم .  
وهذا النموذج جائز عند بعض النحاة مثل « قائماً ما زال محمد » ، « قائماً ما كان محمد » .

ولكن غالبية النحاة لا تجيزه ، سواء كان النفي بما أو بغيرها .

نموذج ١ ب<sup>٣</sup> : أداة نبي + الخبر + الناصح + الاسم .  
ويجيز بعض النحاة هذا النموذج إذا كان النفي بما مثل « ما قائماً كان محمد » ، ويمتنعه بعضهم .

نموذج ١ ب<sup>٤</sup> : الخبر + ما دام + الاسم .  
وهذا النموذج ممتنع .

نموذج ١ ب : د ما ، المصدرية الظرفية + الخبر + دام + الاسم .  
وهذا جائز عند بعض النحاة ، مثل د ما قائماً دام محمد ،<sup>(١)</sup> .

النموذج ب : الناسخ + الاسم + الخبر + معمول الخبر .  
ومعمول الخبر إما أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك مثل :  
كان محمد جالسا عندك ، ومعمول الخبر ظرف .

كان محمد جالسا في الدار ، ومعمول الخبر جار ومجرور .  
كان محمد قائلاً الحق ، ومعمول الخبر غير ظرف أو جار ومجرور .

نموذج ب ١ : الناسخ + الخبر + معمول الخبر + الاسم .  
هذا النموذج جائز عند الجميع مثل :

كان آ كلا طعامك زيد . كان جالساً في الدار محمد .

نموذج ب ١ : الناسخ + معمول الخبر (وهو ظرف أو جار ومجرور)  
+ الاسم + الخبر . وهذا النوع جائز مثل :  
كان عندك محمد جالسا ، كان في الدار محمد جالساً .

نموذج ب ٢ : الناسخ + معمول الخبر (غير ظرف أو جار ومجرور)  
+ الاسم + الخبر .

يجوز عند الكوفيين ويمتنع عند البصريين مثل : كان طعامك زيد آ كلا .

نموذج ب ٣ : الناسخ + معمول الخبر ( غير ظرف أو جار  
ومجرور ) + الخبر + الاسم .

يجوز عند الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوز عند سيبويه ، مثل :  
كان طعامك آ كلا زيد .

ملاحظة : إذا ورد عن العرب أمثلة للنموذج ب ١ ، أو ب ٢ ،  
أو ب ٣ النحاة هذه الأمثلة على أن اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة

(١) أنظر تفصيل كل ذلك في كتاب النحو .

الإسمية التي تليها . وهذا التأويل لا يفصل معمول الخبر بين كان واسمها .  
وذلك مثل :

قنافة هداجون حول رؤسهم بما كان إياهم عطية عوداً<sup>(١)</sup>

وجملة « كان » هنا من نموذج ب<sup>٢</sup> . ويعربه النحاة هكذا :

« كان » فعل ماضٍ ناقص ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره « هو » ،  
و « عطية » مبتدأ ، و « عود » فعل فاعله ضمير مستتر يعود على عطية ، و « إياهم »  
مفعول « عود » ، والخلة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر ، خبر « كان » .  
وهذا الإعراب كما ترى يتفادى الفصل بين « كان » واسمها ، حيث أن  
« إياهم » مفعول الفعل « عود » ، لم يقع بعد كان ، بل بعد اسمها المستتر ، وهذا  
يكون النموذج هكذا :

الناسح + الاسم + معمول الخبر + الخبر  
ومثل .

فأصبحوا والنوى على معرفتهم وليس كل النوى تلقى المساكين<sup>(٢)</sup>

وهذا المثال من النموذج ب<sup>٣</sup> ، إذا أعرب كالآتي :

« ليس » فعل ناسح و « المساكين » اسمها و « تلقى » فعل مضارع فاعله ضمير  
مستتر يعود على « المساكين » ، و « كل » مفعول تلقى ، و « النوى » مضاف  
إليه ، والخلة خبر ليس .

(١) الهداج هو الذي يسير ببطء . والبيت من شعر الرزديقي يهجو به جريراً  
ومعناه . « إن قوم جرير يسرون ليلاً في بطنه وحده » ، لأنهم من اللصوص .  
وقد عودهم عطية ، أبو جرير ، هدا .

(٢) ممرسهم أى مكان إقامتهم . وقائل البيت أحد البهلاء . وقد عليه صيوف  
قطعوا من بلحه . وهو يقول بأن النوى قد عطى أرضهم بالرغم من أنهم لم يكوّنوا  
يلقوه كله فقد كانوا يأكلون البلح مع النوى .

ويتفادى النحاة هذا الإعراب فيقولون ، بأن اسم « ليس » ضمير الشأن مستتر ، وأن « المساكين » مبتدأ مؤخر ، خبره جملة « تلقى » .  
ويمكن أيضاً أن تعرب « المساكين » فاعل « تلقى » ، والجملة خبر « ليس » ،  
أما اسمها فضمير الشأن محذوف أيضاً .

ويقول الأشموني تأريخ آخر غير تقدير ضمير الشأن ، وذلك هو القول بزيادة الناسخ . أو بأن ما ورد من هذه الأمثلة آتى للضرورة . ثم يورد بعض الأمثلة التى يتحتم القول فيها بالضرورة ، لأن الخبر منصوب . فلا يصح كونه خبراً لمبتدأ فى جملة تكون خبراً للناسخ . وذلك فى مثل :  
بانت فؤادى ذات الخال سالبة <sup>(١)</sup> فالعش إن حم لي عيش من العجب <sup>(٢)</sup>  
ومثل .

إن كان سلى الشيب بالصد معرباً لقد هوّن السلوان عنها التحم <sup>(٣)</sup>  
وفيهما نجد الخبر اسماً منصوباً ( سالبة ، مغرباً ) ، كما أن معموله متقدم ( فؤادى ، سلى ) بحيث يأتى بعد الناسخ . وهذا هو النموذج ١ .  
وقد قيل بأن تقدم معمول الخبر فى كل من البيتين لضرورة الشعر .  
أمور تختص بها كان :

١ — جواز حذف نون كان . إذا وقعت « كان » فى صيغة المضارع وكانت محزومة ، حذف حرف العلة منها مثل : يكون ، لم يكن . وهى فى هذا مثل كل فعل أجوف . ولكنها تنفرد عن بقية الأفعال الجوفاء بجواز حذف الحرف الأخير منها أيضاً . وذلك مثل : دلم يكن ، و دلم يلك ، .

(١) الخال نقطة سوداء على الحد وهى عند العرب علامة للجمال ، وحم بمعنى قدّر ، ومعنى البيت وقد سلبت فؤادى هذه الهيئة ، ولو قدر لي أن أعيش لكان هذا عجباً .

(٢) التحم الصبر . ومعنى البيت ولقد جعل شيبى سلى تصدعنى ، ولكى أتصبر عنها وهذا ما يسهل على سيانها .

٢ — زيادة كان :

تُزاد كان حشواً بين الجزئين المتلازمين . ومن ذلك زيادتها في المواضع الآتية :

- ( أ ) بين المستدأ والخبر ، مثل « زيد كان قائم » .
  - ( ب ) بين الفعل وفاعله ، مثل « لم يوجد كان مثلك » .
  - ( ج ) بين الصلة وموصولها ، مثل « جاء الذي كان أكرمته » .
  - ( د ) بين الصفة والموصوف مثل « مررت برجل كان قائم » .
  - ( هـ ) بين « ما » وفعل التعجب ، مثل « ما كان أحسنه من يوم » .
- وزيادتها في هذه الحالة الأخيرة اصطلاحية ، بمعنى أنها شائعة في الاستعمال العادي . أما في الحالات الأربع الأولى ، فلا تزداد إلا سماعاً . وبهذا تنحصر زيادتها في أمثلة خاصة تحلفت عن الاستعمال العربي القديم<sup>(١)</sup> .

٣ — حذف كان :

يكثر حذف كان واسمها ويبقى خبرها ، وذلك بعد « إن » ، مثل :

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً      فما اعتدراك من قول إذا قبلاً .

ويرى النحاة أن « صدقاً » و « كذباً » خبر « كان » التي حذفت مع اسمها ، والتقدير : « إن كان القول صدقاً وإن كان القول كذباً » .

وبعد « لو » ، مثل « اتقنى مذابة ولو حجاراً » ، و « حجاراً » هنا خبر لمكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « ولو كان المائي به حجاراً » .

وقد حذفت كان واسمها ها ولم يموص عنهما شيء .

(١) الأمثلة التي ذكرناها مأخوذة عن ابن عفيّل فيما عدا المثال الأخير . وهذه الأمثلة كما ترى مصنوعة لا منقولة عن العرب . ومن العجب أن يقرر ابن عفيّل أن زيادة كان في الحالات الأولى سماعاً ، ثم يورد أمثلة مصنوعة مع الأمثلة المنقولة .

أما إذا كان حذفها بعد ، أن ، المصدرية ، فإنه يعوض عنها ، ما ، مثل :  
أبا خراشه أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الصُّبُعُ  
ويقول النحاة بأن ، أما ، في البيت هي في الواقع ، أن ، المصدرية  
و ، ما ، ، وبأن ، ما ، هذه قد جاءت تعويضاً عن ، كان ، المحذوفة ، حيث  
أن التقدير ، أنا خراشة ١ لأن كنت ذا نفر افتحرت على ، . وقد حذفت  
، كان ، من كنت فتحتم كرون صمير المتكلم منفصلاً - أي أنت - وهذا  
الضمير هو اسم ، كان ، ، و ، ذا ، خبرها و ، نفر ، مضاف إليه ، وقد عوضنا  
عن حذف ، كان ، بذكر ، ما ، بعد ، أن ، .  
ويشترط لحذف ، كان ، وتعويض ، ما ، عنها أن يكون اسم ، كان ،  
صمير مخاطب ، كما رأيت في المثال السابق .

## ٢ - أفعال المقاربة والإنشاء والرجاء

هذه أفعال تدخل على جملة المبتدأ والخبر ، كما تدخل عليها ، كان ،  
وأحواتها . وهي كما يظهر من العنوان ثلاثة أنواع ، يسمى كل نوع حسب  
الدلالة التي يصيغها إلى الجملة .

- ( أ ) أفعال المقاربة . وهذه هي ، كاد ، و ، كرب ، و ، أوشك ، .
  - ( ب ) أفعال الإنشاء . وهذه هي ، انشأ ، و ، طفق ، و ، وجعل ، .
  - ( ج ) أفعال الرجاء . وهذه هي ، عسى ، و ، حرى ، و ، اخلوق ، .
- ركب الاستناد .

يكون الركن الأول من الاستناد اسماً لهذه الأفعال ؛ كما يكون الركن  
الثاني خبراً لها ، كما سبق في ، كان ، وأحواتها . ولكن الركن الثاني  
لا يكون إلا جملة فعلية . وذلك مثل :

كاد محمد يحضر ، كرب محمد يحضر ، أوشك محمد أن يحضر  
ومثل : عسى محمد أن يحضر ، حرى محمد أن يحضر ، اخلوق محمد أن يحضر .

ومث . أنشأ محمد يتكلم ، طفق محمد يتكلم ، جعل محمد يتكلم .  
ومع ذلك من النادر كون خبر د عسى ، ود كاد ، اسما لاحية فعلية ،  
مثل : اكثر في العزل ملجأ دائماً لا تكثرن انى عسيت صائماً  
والمعنى ، اكثر في لوى والحجوت فيه وانى أرجو أن أصوم عن سماع  
كلامك أو الحديث إليك ، وفي هذا البيت جاء خبر د عسى ، اسما مفردا ،  
وهو نادر . ومثل :

فأبت إلى فهم وما كدت آيا وكم مثلها عارقتها وهي تصفر  
والمعنى ، رجعت ، إلى قبيلة ، فهم ، ولم أكـد أرجع ، وليس رجوعى  
إليها عن ضعف فكـم هجرت سواها من القبائل من قبل ، وأنت ترى في هذا  
البيت خبر د كاد ، اسما مفرد ، وهو نادر أيضاً .

#### دخول أن على الخبر :

لعلك لاحظت في الأمثلة السابقة أن الخبر قد يكون متضمنا لكلمة  
« أن » ، تسبق الفعل المضارع ، وقد يكون بدونها ، ولوجوده أن ، أو عدم  
وجودها قاعدة تذكرها فيما يأتى :

- ( أ ) امتناع وجود « أن » ، ويكون ذلك مع أفعال الشرع .
  - ( ب ) وجودها وجوباً ، وذلك مع ، حرى ، و ، انحلولق ، .
  - ( جـ ) وجودها كثيراً ، وذلك مع ، أو شك ، ود عسى ، .
  - ( د ) وجودها قليلاً ، أو نادراً ، . وذلك مع د كاد ، و ، كرب ، .
- ومن أمثلة عدم وجود « أن » مع د عسى ، قول الشاعر :
- عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراه فرح قريب  
ومع د أو شك ، قول الشاعر :
- يوشك من فر من منيته في بصر غرة<sup>(١)</sup> يلاقيها

(١) غرات جمع ، غرة ، وهي ساعة العفلة .



ومن أمثلة وجودها مع «كاد» قول الشاعر :

كادت للنفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ريطه وبرود (١)  
ومع «كرب» قول الشاعر :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب  
بجود والتصرف في هذه الأفعال :

جميع هذه الأفعال جامدة لا تتصرف فيما عدا «كاد» و«أوشك» ،  
فإنهما ينصرفان إلى صيغ الماضي والمضارع واسم الفاعل . وقد مرت أمثلة  
لاستعمالها في صيغة الماضي .

ومثال استعمال «كاد» في صيغة المضارع قوله تعالى : « لا يكادون  
يفقهون قولاً » . ومثال استعمال «أوشك» في صيغة المضارع قول الشاعر :  
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يلاقها  
واستعمال صيغة المضارع من «أوشك» أكثر من استعمال صيغة الماضي .  
ومثال استعمال اسم الفاعل من «كاد» قول الشاعر :

أموت أمتى يوم الرجام ولانى يقينا لرهن بالذى أما كائد (٢)  
و«كائد» اسم فاعل من «كاد» واسمها صمير مستتر يعود على «أما»  
ونحوها محذوف ، والتقدير «كائد أقمل» .

#### النمات والنقصان :

تختص عى وأوشك وأخلوق بإمكان استعمالها ناقصة أو تامة ، وقد

- 
- (١) الزبيلة الملاءة أو الثوب الرقيق ، والبرود جمع يرد وهو الثوب أيضاً .  
(٢) الرجام اسم لمكان وقعت فيه حرب . والمعنى « في يوم معركة الرجام  
قربت الموت من الغول وقد كانت حياتي مرهونة بما كنت أكاد أقمل » .

مر بك معنى التحلم والتقصان<sup>(١)</sup> وكل ما سبق من استعمالات وأحكام ،  
لهذه الأفعال خاص بحالة التقصان ، أما عند استعمالها تامة فإنها تأخذ فاعلا  
يكون دائما مصدراً مؤولاً من أن والفعل ، مثل « محمد عسى أن يقوم » ،  
و « محمد أوشك أن يقوم » ، و « محمد أخلوق أن يقوم » ، وفي كل هذه  
الأمثلة تعرب « محمد » مبتدأ ، و « عسى » أو « أوشك » أو « أخلوق » - فعلا  
ماضياً فاعله المصدر المؤول من أن والفعل بعدها .

ملاحظة : في الأمثلة التي ذكرناها لاستعمال « كاد » و « أخلوق » ،  
و « أوشك » ، أفعالاً تامة ، يلاحظ أن الفعل الذي وقع بعده « أن » ، والذي  
أول معهما بمصدر فاعل لهذه الأفعال التامة ، هذا الفعل لم يقع بعده اسم  
ظاهر . ووقوع الاسم الظاهر بعد هذا الفعل أمر يمكن ، ولكن هناك خلافاً  
بين الجوين في إعراب الجملة حينئذ ، منفصلة لك الآن .

في المثال « عسى أن يقوم محمد » ، إعرابان .

الإعراب الأول : « عسى » فعل ماض تام ، و « أن » حرف مصدرى  
ونصب ، و « يقوم » منصوب بأن ، و « أن » والفعل في تأويل مصدر فاعل « عسى » ،  
و « محمد » فاعل « يقوم » .

الإعراب الثاني : « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه « محمد » الذي وقع  
بعد الفعل « يقوم » . و « أن » حرف نصب ، و « يقوم » منصوب بأن ،  
واحدة الفعلية خبر « عسى » ، و فاعل « يقوم » ضمير مستتر يعود  
على « محمد » الذي هو متقدم في الرتبة - لأنه اسم « عسى » - بالرغم من  
تأخره في الموضع . ولهذا فلو كان الاسم الذي بعد الفعل مثني أو جمعاً لتحتم

(١) أنظر ص ١٧٦

اتصال الفعس بألف الاثنين أو واو الجماعة، على رأى من يقول بالإعراب الثانى  
ولا تمتنع على رأى من يقول بالإعراب الأول  
ومثل : د عسى أن يقوم الولدان ، على رأى الأول .  
د عسى أن يقوم الولدان ، على رأى الثانى .  
وتكون ألف الثانية - أو واو الجماعة - فاعلاً بالفعل عند وجودها .  
وما يقال فى هذا المثال يقال كذلك فى المثال : أو شك أن يقوم الولدان ،  
وفى المثال : أخلوق أن يقوم الولدان ، ، حيث يمتنع على رأى الأول  
دخول ألف الثانية على الفعل ، بينما يجب ذلك على رأى الثانى .

جواز تجريد عسى من الضمير :

إذا لم يذكر اسم ظاهر بعد الأفعال السابقة ، يكون اسماً لها - أو فاعلاً  
عند استعمالها تامة - وجب أن يقدر فيها ضمير مستتر يعرب الإعراب الذى  
يكون للإسم الظاهر إذا وجد . ولكن ذلك ليس واجباً ، مع الفعل : د عسى ،  
حيث يجوز استتار الضمير فيه كما يجوز تجريده من الضمير .  
وتجريد : د عسى ، من الضمير لغة الحجاز . أما استتار الضمير فيه فلهجة تميم .  
ويتضح ذلك من المثال الآتى .

د زيد عسى أن يقوم ، ويعرب على لغة تميم هكذا :  
د زيد ، مبتدأ ، و د عسى ، فعل ماضى ناقص ، واسمه ضمير مستتر تقديره  
هو يعود على د زيد ، ، و د أن يقوم ، فى تأويل مصدر خبر د عسى ، .  
أما عند الحجازيين فيعرب هكذا :

د زيد ، مبتدأ ، و د عسى ، فعل تام ، و د أن يقوم ، فى تأويل مصدر فاعل  
د عسى ، . ولهذا فلو كان الاسم الأول مشى أو جمعاً لظهر الفرق بين اللغتين  
باتصال ألف الثانية أو واو الجماعة بالفعل عند تميم ، وامتناع هذا عن الحجازيين مثل :

« الزيدان عسى أن يقوما » ، عند الحجازيين .

الزيدان عسباً أن يقوما » ، عند التميميين .

وهذا كما ذكرنا خاص بعسى ، حيث يجب في سواها ظهور الضمير  
عند الحجازيين والتميميين على السواء ، مثل :

« الزيدان أو شكاً أن يقوما » ، « الزيدان أخلولفا أن يقوما » الخ .

### الوظيفة الدلالية للأفعال الناسخة

عالم النحاة الأفعال الناسخة من وجهة نظر واحدة ، هي التي سموها  
بالعمل . ولنا تصدد مناقشة نظرية العمل الآن ، فنحن نرجو أن تصدر  
بها الجزء الثاني من هذا المؤلف . ولا شك أننا لو تجاوزنا عن الجانب  
الفلسفي لنظرية العمل ، واعتبرناها مجرد ارتباط بين ظاهرة لغوية وظاهرة  
أو ظواهر أخرى ، لكان النحاة في علاجهم لموضوع التواسع ممن يسرون  
على الطريقة التحليلية الشكلية التي بدعوا إليها . وذلك لأن قيمة التواسع عندهم  
هي تأثيرها على شكل الكلمة أو الكلمات التي تتبعها ، وهذا ولا شك اتجاه سليم .  
ولكن عيب النحاة ينحصر في خضوعهم لنظريات فلسفية ليست ذات قيمة  
لغوية من ناحية ، وقصورهم عن استيفاء جوانب البحث من ناحية أخرى .  
وقد سبق لك أن رأيت الكثير من الأمثلة للناحية الأولى . أما الناحية الثانية  
وهي ناحية عدم استيعابهم لجميع جوانب البحث فمقدم لك الآن مثالا لها .

ليس من شك في أن وظيفة الأفعال الناسخة لا تنحصر في مجرد أثرها  
الإعرابي ، ولكن لها وظيفة أخرى عامة بدلالة التركيب الذي توجد فيه .

ومن المعروف أن الدلالة على الزمن في الجملة الفعلية تؤدي بصيغة الفعل  
نفسها ، كما تؤدي باستعمال بعض الكلمات التي تدل على الزمن دلالة قاموسية  
مثل « أمس » ، « اليوم » ، « الآن » ، الخ . أما الجملة الاسمية ، فإنها قد تكون

مكونة من ركنين ، لا يتصل أى منهما بالدلالة الزمنية ، كما فى المثال ، أنا محمد ، فليس فى ، أنا ، أو فى ، محمد ، عنصر الدلالة الزمنية . كيف نعبّر إذن عن الزمن فى الجملة الاسمية ؟ ؟ باستعمال الأفعال الناسخة . وقبل أن أفصل هذا الإجمال أحب أن أوضح للقارىء أنى بهذا القول لم أقع فى نفسى الشرك الذى أحذر الناس منه . وذلك لأن الذى لا توافق عليه المدرسة التحليلية هو الاعتماد على الدلالات فى تحليل الأحداث اللغوية . أما بيان القيمة الدلالية للتركيبات بعد تحليلها من وجهة النظر الشكلية ، فأمر آخر ينبغى على اللغوى أن يتعرض له دون شك. والدلالات التى سنتعرض لها بوعان :

#### أولاً : الدلالة على زمن الحدث :

تدل الصيغة الفعلية العربية على زمنين ماضٍ وغير ماضٍ . والزمن غير الماضى قد يكون حالاً أو مستقبلاً ، وذلك تبعاً لوجود كلمات لتحديد أيهما ، مثل ، الآن ، و ، غداً ، ، أو تبعاً لوجود سياق يقتضى تحديد الحال أو المستقبل . ولما كانت الدلالة على الزمن من طبيعة الصيغة الفعلية فقد استعملت الأفعال الناسخة لأداء هذه الدلالة فى الجملة الاسمية ، والأفعال الناسخة فى هذا على أقسام ، وذلك حسب نوع الزمن الذى تدل عليه .

#### ١ - الأفعال التى تدل على الزمن المجرد :

تدل ، كان ، وحدها على الزمن المجرد ، فصيغتها الماضية تدل على المعنى أما صيغة المضارعة فتدل على غير المضى . وذلك كما فى المثال : ، أنا العميد ، . والدلالة على المعنى هنا تكون بإضافة صيغة ، كان ، الماضية مثل ، كنت العميد ، ، أما الدلالة على الحال فكنتسبة من صيغة الجملة الاسمية بذاتها . والدلالة على المستقبل تأتي بصيغة المضارع من ، كان ، وتستقفاً بالسين أو سوف ، فنقول ، سأكون العميد ، أو سوف أكون العميد ، .

٢ — الأفعال التي تدل على الزمن الوقتي :

هذه هي « بات » ، « أضحى » ، « أصبح » ، « أمسى » . وتدل هذه على وقت خاص من اليوم ، فبات للاستمرار في المساء ، و « أضحى » للاستمرار في الصبح و « أصبح » للاستمرار في الصباح ، و « أمسى » للاستمرار في المساء . ومن أجل تعيين هذه الأفعال لوقت خاص أطلقنا عليها اسم « أفعال التعبير الزمني الوقتي » ، بينما أطلقنا على « كان » اسم « الفعل الزمني المجرد » ، أي الذي لا ترتبط دلالة الزمن فيه بوقت خاص .

٣ — الأفعال التي تدل على الزمن مع الاستمرار :

هذه هي « ظل » و « ما برح » ، و « ما قى » ، و « ما أفك » ، و « ما دام » ، إلى جانب الأفعال التي تدل على الزمن الوقتي ؛ مثل « ظل واقفا » و « ما برح يتكلم » و « ما قى يلعب » و « ما أفك يدعي المعرفة » و « لن أكله ما دام لا يكلمني » .

٤ — الأفعال التي تدل على قرب وقوع الحدث :

هذه هي « كاد » و « كرب » ، و « أوشك » ، ولا تدل على وقوع الحدث فعلا بل على مجرد قرب وقوعه مثل ، « كاد يتكلم » ، و « أوشك أن يتكلم » ، و « كرب يتكلم » .

٥ — الأفعال التي تدل على الشروع في الحدث والاستمرار فيه :

هذه هي أفعال الشروع ، وهي « أنشأ » و « طفق » ، و « جعل » ، كما في ابن عقيل . وقد أضاف إليها الاشموني « هب » ، و « قام » <sup>(١)</sup> ونرى

---

(١) نلفت النظر هنا إلى استعمال « قام » في المصرية ( آم ) فعلا مساعدا أي غير أساسي وهي نفس استعمال « قام » هنا وذلك مثل « كلته آم شتمى » ، وملاحظ بطبيعة الحال اختلاف الدلالة بين هذا المثال وبين « قام يتكلم » على الاستعمال الذي أشار إليه الاشموني ، ولكن المهم هو التنبه في الاستعمال لا في المعنى .

أن مها ، شرع ، و ، أخذ ، ، مثل ، أنشأ يتكلم ، و ، طفق يتكلم ، و ، جعل يتكلم ، و ، هب يتكلم ، و ، قام يتكلم ، و ، شرع يتكلم ، و ، أخذ يتكلم ، .

٦ - الأفعال التي تدل على التحول :

وهذه هي ، صار ، . وتستعمل أفعال الزمنى الوقتى ، المذكورة فى - ٢ - . هذا الاستعمال أيضا ، كما قد تستعمل ، صار ، استعمال أفعال الشروع المذكور فى - ٥ - . كفى مثل :

، صار مسكينا ، و ، أصبح مسكينا ، و ، أمسى مسكينا ، و ، واضهى مسكينا ، و ، بات مسكينا ، ، ولا تدل هذه الأمثلة إلا على التحول . ومثل : ، صار يتكلم ، ويدل هذا المثال على البدء فى الحديث والاستمرار فيه .

ثانيا - الدلالة على كيفية الحديث :

رأيت فيما تقدم أن جميع الأفعال الناقصة تعبر عن الزمن ومعنى آخر ، فيما عدا ، كان ، التي لا تعبر إلا عن الزمن ولا غير . ودلالة هي الأفعال على الزمن هي من وظيفة الصيغة الفعلية التي تأتى عليها . أما الدلالات الأخرى كالنكرار والاستمرار وغير ذلك ، فهي فى الواقع تطور أو تخصص للدلالة القاموسية لأصول هذه الصيغ . ولا شك أن معنى قرب وقوع الحدث موجود فى الفعل ، أو شك ، كما هو موجود فى المصدر ، وشك ، عند ما نقول ، على وشك الحضور ، . أما الدلالة الزمنية - أى الماضى - فهي من خصائص الصيغة الفعلية ، وهى لهذا غير موجودة فى صيغة المصدر .

والدلالة الأخرى - غير الزمنية - التى تضيفها الأفعال الناقصة على الجملة هى التى نسميها بالدلالة على ، كيفية الحدث ، aspect . وهذه الدلالات هى ، التوقيت ، و ، الاستمرار ، و ، قرب الوقوع ، و ، والشروع ، و ، التحول ، .

ليس هذا حصراً لكيفيات الحدث في اللغة العربية. فهناك وسائل أخرى للتعبير عن كيفية الحدث ترتبط بالتركيبات أو الأدوات اللغوية المختلفة . مثال ذلك ، التوقع ، وهي كيفية ترتبط بالأداة النافية الجازمة ، لما ، كما في المثال ، لما يحضر ، ، وهذه أداة تنفي الحدث مع التعبير عن توقعه .

ولا شك عندى في أن دراسة هذا الجانب التعبيري للغة العربية أمر له قيمته وخطورته .

### النفي في الجملة الاسمية

يرتبط النفي في اللغة العربية بالدلالة على الزمن من ناحية ، وبالجملة الإعرابية من ناحية أخرى . أما ارتباطه بالدلالة على الرمز فلأن النفي في الجملة الفعلية متعلق بصيغة الفعل التي تنصب أو تجزم بأداة النفي . والصيغة الفعلية كما أثر ما تدل بذاتها على الزمن . أما الجملة الاسمية فيرتبط النفي فيها بالدلالة الرمزية على الوصف الآتي :

#### ١ - النفي في الزمن الماضي

يكون ذلك باستعمال ، كان ، منفية بما وهي في صيغة الماضي ، أو منفية بلم وهي في صيغة المضارع ، مثل . محمد قائم ، ما كان محمد قائماً . لم يكن محمد قائماً .

#### ٢ - النفي في الزمن المستقبل

يتأتى ذلك باستعمال أداة النفي ، لن ، . وتدخل كذلك على ، كان ، وهي في صيغة المضارع ، مثل لن يكون محمد قائماً .

#### ٣ - النفي في الزمن الحال



تؤدي هذه الدلالة باستعمال :

(١) صيغة « كان » المضارعة منفية بلا أوباما، مثل « لا يكون محمد قائماً »  
« ما يكون محمد قائماً » . ولهذا التركيب — عند استعمال « لا » —  
وظيفة أخرى إلى جانب الدلالة على النفي هي صلاحيته للوقوع بعد الحرف  
المصدرى ليكون ما يسميه النحويون بالمصدر المؤول<sup>(١)</sup>، في حالة النفي مثل :

أرجو أن يكون محمد قائماً ، وهنا مصدر مؤول مثبت .

أرجو ألا ( أن لا ) يكون محمد قائماً ، وهنا مصدر مؤول منفي .

(ب) استعمال « ليس » :

و « ليس » مختصة بنفي الجملة الاسمية في الزمن الحال مثل :

محمد قائم ، ليس محمد قائماً . وقد مر بك ذكرها .

(ج) استعمال « ما » :

والنحاة طائفتان يآزاء « ما » . منهم من يرى لها نفس العمل الذي  
لليس ، أي رفع المبتدأ ونصب الخبر ، ومنهم من لا يرى لها أي أثر في الحالة  
الإعرابية لركي الجملة الاسمية التي بعدها . وقد اشترط الفريق الأول  
شروطاً لعمل « ما » ، نذكرها لك فيما يأتي :

١ — ألا تراد بعدها « إن » ، فإن زادت لم تعمل ، مثل : ما إن زيد قائم .

٢ — ألا ينتقض النفي بالألا ، مثل : ما زيد إلا قائم .

٣ — ألا تتكرر ، مثل : ما ما زيد قائم .

(١) يسمى علماء اللغة الأوروبيون المصدر المؤول باسم الـ infinitive ويحددونه من الدلالة على الزمن . وعندنا أن ما يقولون يعنى الزمن الفلسفي  
أما نحن فنعنى الزمن النحوي الذي يرتبط بصيغة المضارع إذا لم يصرف للضى  
أو الاستقبال .

٤ - ألا يتقدم الخبر أو معموله على الاسم . وذلك بشرط ألا يكون المتقدم جاراً أو مجروراً أو ظرفاً حيث يجوز تقدمهما .

مثال تقدم الخبر وهو غير ظرف أو جار ومجرور ، ما قائم زيد ، .  
ومثال تقدم معمول الخبر وهو غير ظرف أو جار ومجرور ، ما طعامك زيد آكل ، .

ومثال تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور ، ما في الدار زيد ،  
و ، ما عندك عمر ، . ، وما ، ما عامله ، والظرف والجار والمجرور متعلق  
بمحذوف خبر ، ما ، وهو منصوب ، وتقديره ، كأننا ، .  
ومثال تقدم معمول الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور ، ما عندي  
زيد مقيماً ، و ، ما في الدار زيد مقيماً ، .

٥ - ألا يبدل من خبرها اسم موجب ( أي غير مسمى ) مثل ، ما زيد  
بشيء إلا شيء لا يعاب به ، . ودشئ ، الثانية بدل من شيء ، الأولى . ولما لم تكن  
الثانية مفعلة امتنع عمل ، ما ، .

العطف على خبر ، ما ، العاملة .

خبر ، ما ، العاملة منصوب ، فإذا عطف عليه اسم آخر أحد حكم النصب  
كذلك ، لأن العطف إشراك المعطوف ، مع المعطوف عليه ، في المعنى والحكم  
الإعرابي . ولكن إذا كانت أداة العطف ، أو ، ولكن ، لم يجوز نصب  
المعطوف ، لأنه حينئذ لا يشترك مع الخبر في معنى النصب ، حيث أن ، س ،  
و ، لكن ، تنبت للمعطوف عكس حكم المعطوف عليه .

ودلك مثل ( ا ) ما محمد قائماً أو قاعداً .

( ب ) ما محمد قائماً بل قاعداً .

( ح ) ما محمد قائماً لكن قاعداً .

وتعرب ، قاعد ، في المثالين ، ب ، ، ح ، خبراً لمبتدأ محذوف تقديره

« هو » ، أما في « ا » ، فتعرب معطوفاً على « قائماً » ، ومن ثم اكتسبت  
النصب كذلك .

( و ) استعمال « لا » .

الحاجة طائفتان أيضاً بإرام عمل « لا » ، منهم من يجمع عملها ومنهم من  
يجعلها عاملة <sup>(١)</sup> ولعملها عندهم شروط هي :

١ - أن يكون الاسم والخبر مكررتين . مثل « لا رجل قائماً » . ومنه  
قول الشاعر :

نعره فلا شيء على الأرض باقياً ولا وكر عما فهمي الله واقياً <sup>(٢)</sup>

٢ - ألا يتقدم الخبر على الاسم . مثل : لاقائم رجل .

٣ - ألا ينتقص النفي بإلا ، مثل : لا رجل إلا أفصل من ريد .

هذا ويجب أن يذكر أن « لا » هذه لنفي الواحد لا لنفي الجنس . ولذا  
فإن معنى « لا رجل قائماً » ، نفي أن يكون القائم واحداً ، ولهذا يجوز أن يقول  
« لا رجل قائماً من رجلا » ، وسيأتي فيما بعد ذكر استعمال « لا » لنفي الجنس .  
( هـ ) استعمال « إن » .

تعمل « إن » النافية عمل « ليس » ، عند الكوفيين بلا شروط . مثل :  
« إن رجل قائماً » ، و « إن زيد قائم » ، نصب القائم .

( و ) استعمال « لات » .

يقول الحاجة إن « لات » ، تكون من « لا » النافية وتاء التأنيث وقد  
مرت بك أن الحاجة لا يقصون أن يدخل حرف على حرف آخر . ولما كانت

(١) الحجازيون هم الذين يقولون بعمل دما ، و « لا » .

(٢) الودر المنجأ . ومعنى البيت « لا تحزن فكل من على الأرض رائل وليس  
هناك ملجأ يبي من قضاء الله » .

« لا ، حرف نبي والهاء حرف تأنيث ، فقد اضطرت الحظري لتبرير دخول التاء على « لا » ، قوله بأن ذلك لتقوية شبه « لا » بلس حتى تعمل عملها . ونحن نرد على هذا التحمل بأمرين . أولهما ، أن « لات » لا تعمل عند كثير من النحاة عمل « لست » ، فها هو المبرر لتقريبها منها عند هؤلاء . وثانيهما أن افتراض كون « لات » هي « لا » مضافا إليها تاء التأنيث ، يقتضي أن لا تختلف شروط عمل « لا » عن شروط « لات » ، لأن الثانية ليست أداة أخرى غير الأولى بل هي نفس الأولى مؤنثة . ولكن الواقع أن لعمل « لات » شروطا أخرى غير عمل « لا » وهذا يقتضي تعارهما .

وعندما أن « لات » مكونة من « لا » واسم الإشارة « تي » الذي يختص بالمؤنث . وهذا أمر تاريخي تطور إلى الكلمة « لات » التي لا يمكن الآن أن تعتبر مكونة من جرئين هما « لا » والهاء . و « لات » بوصفها الحال لا يزال تنضم معنى اسم الإشارة المؤنث . ولهذا يشترط فيها عدم ذكر اسمها ، لأن هذا الاسم في الواقع هو مدلول جزء الكلمة الذي كان في الأصل اسم إشارة لمؤنث وهو التاء . وذلك مثل « لات حين ماض » .

ويرى النحاة في هذا المثال أن « حين » خبر « لات » منصوب وإن اسمها محذوف . والتقدير كما يقول النحاة « لات الحين حين ماض » .

ويقول بعض النحاة بأن محذوف هو الخبر وأن « حين » اسم « لات » ، وتقدير المثال على هذا « لات حين ماض لهم » و « لهم » المحذوفة متعلقة بمحذوف تقديره « كائن » خبر « لات » .

هذا ويشترط أن يكون معمول « لات » المذكور معها كلمة تدل على الزمان مثل « حين » و « ساعة » الخ مثل « لات ساعة مندم » .

### الربط في الجملة الاسمية

قد تتكون الجملة الاسمية من اسمين جامدين ، مثل « هذا محمد » . ومن المعلوم

أن الاسناد هو نسبة شيء إلى شيء آخر . وقد جرى عرف الفلاسفة وبالتالى عرف النحاة على أن المسند هو الحدث والمسند إليه هو ابدات . ومن هنا كان المثال المتقدم مدعاة لتأمل اللغويين الأوروبيين الذين جرى لعرف في لغاتهم على وجود فعل في كل جملة . ونظير المثال المذكور في اللغة الإنجليزية This is Mohamed بوجود الفعل « is » الذى لا يمكن أن توجد الجملة بدونه . ولما كان هذا الفعل لا يدل على حدث مثل القيام أو القعود أو التفرغ . فقد أطلقوا عليها اسم الرابطة ، copula ، لأن وظيفته في الجملة الاسمية هي مجرد ربط المسند إليه بالمسند دون إضافة معنى من المعاني .

ولما كانت اللغة العربية في المثال « هذا محمد » لا تذكر غير ركنى الإسناد ، فقد قال المستشرقون بأن هذه الجملة لا رابطه فيها non copulative والواقع أن الجملة الاسمية العربية جملة ذات رابطته . وأن الذى دعى هؤلاء إلى القول بغير هذا ، هو عدم الإحاطة بكل القصة . والربط في الجملة العربية وظيفته ثانوية للأدوات الزمنية التى تدخل على الجملة الاسمية ، وبالأخص الفعل « كان » ، فى مختلف صيغه . وإليك تفصيل ذلك .

١ — إذا أسند ركن الجملة الاسمية بعضهم إلى البعض دون إشارة لرمز خاص . أى للدلالة على الثبوت ، لم تستعمل أداة الربط ، مثل « هذا محمد » ، « محمد قائم » .

٢ — إذا تم الإسناد ، مع جعل الجملة مصدر أو مؤولا استعملت الرابطة « كان » ، فى صيغة المضارع التى تبنى الحرف المصدرى مثل : « محمد قائم » . يعجبني أن يكون محمد قائماً (١) .

(١) من الممكن أيضاً أن تقول الجملة الاسمية بمصدر بدحول « أن » ، مثل : « يعجبني أن محمد قائم » ، ويلاحظ الفارسى الفرق الدلالى بين هذا التعبير والتعبير المذكور .

٣ - إذا تم الإسناد مع النون في الحال أو الاستقبال أو في الماضي، استعملت الرابطة «كان»، في صيغة المصارع وسبقها أدوات النون على التفصيل الذي ذكره. وذلك مثل: «محمد، قائم». «لن يكون محمد قائماً»، «لم يكن محمد قائماً»، «لا يكون محمد قائماً»<sup>(١)</sup>.

٤ - إذا وصفت الحملة الإسمية موضع فعل الشرط أو جواب الشرط تحتم الربط «كان» في الصيغة المناسبة، مثل: «إن يكن محمد مسافراً فسأخبرك»، «إذا كان محمد في الدار فسكون أبوه هناك».

ومن هذا العرص ترى أن الربط بين ركني الحملة الإسمية بأداة ربط، أمر واقع فعلاً إلا في حالة واحدة، هي حالة الدلالة على ثبوت المسند للمسند إليه دون اعتبار للزمان. وهذا يعنى ولا شك أن تكون الحملة الإسمية العربية حملة ذات رابطة، أما الحالة التي تبدو بلا رابطة فإن أسميها أطراداً، بحالة الرابطة الصفريّة.

#### الربط ولفصان

مر بك أن النحاة قد اعتبروا «كان»، وأخواتها أفعالاً ماقصة. وقد فسرنا الفصان من ناحية الدلالة بتجرد الفعل عن معنى الحدث وانصرافه للدلالة على مجرد الرمز. والواقع أن الأفعال المذكورة لم تتجرد جميعها عن معنى الحدث، حيث قد تطور معنى الحدث في بعضها دون أن يقرص انقراضاً تاماً. من أجل هذا نرى أن نقسم هذه الأفعال الماقصة إلى قسمين:

١ - ما يكون مجرد الربط ولديها «كان»، و«وعسى»، مثلاً لذلك.

٢ - ما يكون للربط مع التعبير عن الكيفية aspect. ومثال ذلك

---

(١) يمكن أن نقول بدلاً من المثالين الأخيرين «ما كان محمد قائماً»، «ليس محمد قائماً».

أفعال الشروع، والأفعال الدالة على الزمن لمؤقت مثل أصبح وأمسى، وأفعال الاستمرار مثل ظل، ودام، ومارح، الخ .

### ملاحظة أخيرة :

قد أن يترك الأفعال الناسخة ، ود أن يذكر للفقاري ما ذكرناه من قس من عدم موافقنا على زيادة د كل ، أو سواها أو حذفها . ولما كما قد أبدى رأيب في الزيادة والحذف ، وأثبتنا عدم صحة التأويلات التي يؤول بها لنجاة لأمثلة هذا أو ذلك ، وبما لا يرى مبرراً لرد على أمثلة الحذف والزيادة التي مرت في باب الأفعال الناسخة . وليس من غرضنا استقصاء جميع هذه الأمثلة والرد عليها بما قد لا يتسع له هذا المجال المحدود ، بل بيان لوجه نظر نرجو أن يوفق في حلها

### الحروف الناسخة

تسمح هذه الحروف الحكيم الإعرافي لابتداء والخبر ، فكون المبتدأ منصوباً والخبر مرفوعاً . ويسمى المبتدأ اسماً للناسخ والخبر خبراً له . والحروف الناسخة تؤدي معنى في احملة الإسمية تؤدي في العادة بصيغة الفع ، وهذه هي :

إن ، وتؤدي معنى التأكيد في احملة الإسمية ، مثل : إنك قائم . والتأكيد معنى تؤدي في الفع سون التوكيد

أ ، وبواسطتها يمكن أن تؤول احملة الإسمية بمصدر مش . ويعجبي أنك قائم . أي يعجبي قيامك . ومن المعلوم أن الحرف المصدرى ، مش ، أن ، ، يدح على صيغة الفعل فتؤول بمصدر ، مش : يعجبي أن تقوم .

لكن ، ومعناها الاستدراك ، ويمكن أن يؤدي هذا المعنى في العربية بفعل لعل ، ومعناها الترحي ، وهو يؤدي بالفعل : أرجو . .

ليت ، ومعناها التمس ، وهو يؤدي بالفعل ، أنتمي ، .  
كان ، وهي أداة تشبيه ، والتشبيه معنى يمكن أن يؤدي بالفعل ، يشبه ، .  
لا ، وهي أداة لفظي الجنس . وهذه الأخيرة أحكام خاصة  
سنذكرها مفردة بعد الانتهاء من سواها .

نمادح الجملة الإسمية ذات الحرف الناسح .  
النموذج ١ : الناسح + الاسم + الخبر ( غير ظرف أو جار ومجرور )  
مثل إن محمدا قائم .

نموذج ٢ : الناسح + الاسم + الخبر ( ظرف أو جار ومجرور )  
مثل إن محمدا عندك ، إن محمدا في الدار .

نموذج ٣ : الناسح + الخبر ( ظرف أو جار ومجرور ) + الاسم ( ليس به ضمير  
يعود على الخبر ) مثل إن عندك محمدا ، إن في الدار محمدا .

نموذج ٤ : الناسح + الخبر ( ظرف أو جار ومجرور ) + الاسم ( به ضمير  
يعود على الخبر ) مثل : إن في الدار صاحبها .

وفي هذا النموذج يتقدم الخبر .

النموذج ٥ : الناسح + الاسم + الخبر + معمول الخبر ( ظرف أو جار ومجرور )  
مثل إن محمدا صارب عليا ، إن محمدا صارب عليا .

نموذج ٦ : الناسح + الاسم . الخبر + معمول الخبر ( وهو ظرف  
أو جار ومجرور ) .

ومثاله : إن محمدا مقيم في الدار ، وإن محمدا مقيم عندك ، .

نموذج ٧ : الناسح + الاسم + معمول الخبر ( ظرف أو جار ومجرور ) + الخبر  
مثل ، إن محمدا في الدار مقيم ، إن محمدا عندك مقيم

ويمكن القول بعد استعراض ما سبق من النماذج بأن الخبر لا يجوز



تقديمه على الاسم إلا إذا كان الخبر طرفاً أو جاراً أو محروراً<sup>٢</sup>، نموذج<sup>١</sup>،  
وأن هذا التقديم واجب إذا كان في الاسم ضمير يعود على الخبر، نموذج<sup>٢</sup>  
وكذلك لا يتقدم معمول الخبر على الاسم، ولكنه يتقدم جواراً على الخبر  
إذا كان المعمول طرفاً أو جاراً ومحروراً، نموذج<sup>٣</sup>.

### « إن » المكسورة ، وأن ، المفتوحة

يفترض النحاة أن « إن » المكسورة و « أن » المفتوحة صورتان لكلمة  
واحدة<sup>(١)</sup>. وهذا وهم من النحاة دافع إليه تقديرهم للشكل الكتاني للكلمتين  
ويهماهم وظنهم كل منهما . وهم قد قرروا أن « أن » المفتوحة تؤول مع  
ما بعدها بمصدر يكون فاعلاً أو مفعولاً أو محروراً بالحرف . أو بعبارة  
أخرى بأنها وما بعدها ذات حكم إعرابي مساو لحكم المصدر المساوي لها  
في الدلالة . وليس كذلك الحال في المكسورة فهي مجرد تأكيد للجملة  
لا حرف يكون مع ما يدرج عليه مصدراً غير صريح  
من أجل هذا أثر ما أن نحالف تغيير النحاة فلا نذكر حالات كسر همزة  
« إن » وحالات فتحها ، بل مواضع استعمال « إن » المكسورة ومواضع  
استعمال « أن » المفتوحة .

### مواضع استعمال « إن » المكسورة :

تستعمل « إن » المكسورة في أول اجزى ، على التفصيل الآتى :

( ١ ) في أول الكلام مثل « إن محمد في الدار » .

(١) يقول الأئمة في الأصل أن يكون « إن » مكسورة . ويقول ابن عقيل  
« إن » ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجوار الأمرين . وكلا  
التعابير يشعر بأن الفتح والكسر حالتان للكلمة واحدة

- (ب) في أول جملة الصلة ، مش ، جاء الذي إنه قائم . .  
 (ج) في أول جملة الحال ، مثل ، جاء محمد وإنه لسريع . .  
 (د) في أول الجملة الواقعة جواباً لقسيم وفي خبرها اللام ، مش ، والله إنه لقائم . .  
 (هـ) في أول الجملة المحكية بالقول ، مش ، قلت إنه في البيت <sup>(١)</sup> . .  
 (و) في أول الجملة الواقعة بعد فعل من أفعال القلوب إذا علق  
 عن العمل بدخول اللام ، مش ، علمت إن محمداً لقائم ، <sup>(٢)</sup> .

وهذا المثال في نظراً مركب من حمتين أولاهي ، علمت ، والثانية ، من  
 محمداً لقائم . وقد يكون من الألفق وضع لفظة ترقيم بعد ، علمت ، دلالة على  
 انتهاء الجملة .

- (ز) بعد ، ألا ، الاستفاحية ، مثل ، ألا إن أولياء الله لا خوف  
 عليهم ، و ، ألا ، هذه حرف استفاح يستعمل في أول ائمل وليس من أجزائها .  
 (ح) إذا وقع في أول جملة تعرب حبرا عن اسم عيين ، مثل ، محم  
 إنه قائم . .

مواضع استعمال ، أن ، المفتوحة  
 نستعمل ، أن ، المفتوحة في مواضع يستعمل فيها أن تكون هي وما بعده  
 مقولة مصدر ذي محل إعراني .

---

(١) يجري العرف في اللغات الأوروبية بوضع العبارات المحكية بأهول بين  
 قوسين ولو استعملنا هذا لتفيد لكنت لعمارة هكذا ، قلت ، إنه قائم ،  
 (٢) أفعال القلوب هي ، وطن ، وأحوالها وهي تنصب مفعولين أصهما مستند  
 وخبر ، فإذا كان الخبر في لام التأكيدي كما في المثل المذكور المنع كون مبتدأ والخبر  
 مفعولين ، ولهذا تسمى ، وطن ، معيقة عن العمل

وقد يكون هذا المحل الاعرابي جراً مثل « علمت ما لك قائم ، والتقدير « علمت بقيامك » .

وقد يكون نصباً مثل « عرفت أنك قائم ، والتقدير « عرفت قيامك » .  
وقد يكون رفعاً مثل « بلغنى أنك قائم ، والتقدير « بلغنى قيامك » ،  
ولا يصح أن ترفع « أن ، وما بعدها على الاستداء إلا إذا كان الخبر مقدماً .  
وذلك لأن الخبر لو تأخر لكأت « أن ، وما دخلت عليه في أول الكلام  
وبذلك لا يصح أن تكون مصدرية ( أى مفتوحة ) بل يجب أن تكون  
مؤكدّة ( أى مكسورة )<sup>(١)</sup> .

ومثال ذلك « عندى أنك قائم ، و « عندى ، ظرف متعلق بمحذوف خبر  
مقدم ، و « أن ،<sup>(٢)</sup> حرف نصب والكاف اسمها و « قائم ، خبرها و « أن ، وما  
دخلت عليه ( أى الجملة الاسمية ) فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر . والتقدير  
« عندى قيامك » .

جواز استعمال « إن ، المكسورة أو « أن ، المفتوحة .  
يكون ذلك فى الحالات التى يمكن فيها تأويل « أن ، والجملة التى تدخل عليها  
بمصدر فى تقدير ، وجواز اعتبار « إن ، وما تدخل عليه فى أول الكلام فى  
تقدير آخر . وذلك فى الحالات الآتية .

( ١ ) بعد « إداة الفجائية ، مثل « خرجت فإذا « إن « يبدأ قائم ، كسر همزة

---

(١) أنظر الحالة رقم ١ من مواضع استعمال « إن ، المكسورة .

(٢) من الخطأ الشائع تسمية « أن ، المفتوحة حرف توكيد ونصب ، والأصح  
تسميتها حرف مصدرى ونصب لأنها ليست بمعنى التأكيد ، بل هى مصدرية  
كما ترى ويبدو أن الداعى لهذا الخطأ هو الرعدة فى التفريق بينها وبين « أن ،  
الناصبة للفعل التى يسمونها حرف توكيد ونصب ومن الواضح أن النصب بأن هو  
فى الفعل وبأن فى الاسم .

« إن » . وفي هذه الحالة تعتبر « إن » في أول جملة . ويلاحظ أنه من الممكن أن نقول « خرجت فإذا زيد قائم » ، وأنت ترى في هذا المثال أن جملة اسميه (زيد قائم) قد وقعت بعد « إذا » الـ جائية . ولو أردنا تأكيد هذه الجملة الاسمية بأن لكان المثال « خرجت فإذا إن زيدا قائم » ، وتكون « إن » في هذه الحالة قد وقعت في أول الجملة التالية لـ « إذا » . وهذا الموقع خاص بين المكسورة دون المفتوحة .

ويجوز كذلك أن نقول « خرجت فإذا أن زيدا قائم » . وأن المفتوحة كما سبق أن ذكرنا مصدرية وهذا قول هو وما بعدها بمصدر يمكن أن يعرب متداً وخبره محذوف ، والتقدير « خرجت فإذا قيام زيد موجود » (١) . وقيامه في هذا التقدير هو المصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه .

ومن هذا قول الشاعر

وكنيت أرى زيدا كما قيل سيدي إذا به عند القفا والليهارم

ومعنى البيت « كنت أظن زيدا من السادة فإذا هو عند يصرب على قفاه أو على لهارمه - أي مقدم رقبته » . وفي هذا التفسير ترى الجملة الاسمية ( هو عبد ) واقعة بعد « إذا » ، وعلى كسر « إن » تكون هذه الجملة الإسمية مؤكدة بها أما على فتحها فإن المعنى يكون « فإذا عبوديته موجودة » . و« عبوديته »

(١) هذا أحد تقديرين ذكرهما ابن عقيل . والتقدير الآخر هو « خرجت فإذا في الحصرة قيام زيد » وهذا التعبير لا يروقنا ولذلك اكتفينا بالتقدير المذكور هذا وإني ألفت نظر القاري إلى أن التقدير « خرجت فإذا في الحصرة قيام زيد » يتفق مع ما ذكر من عدم جوار كون المصدر المؤول من « أن » المفتوحة وما دخلت مبتدأ إلا إذا تأخر عن الخبر . أما التقدير الآخر الذي ذكرناه فإنه بناء على هذه القاعدة غير صحيح لعدم تقدم الخبر . ومع ذلك فقد احترناه لأن التقدير من وجهة نظرنا ليس سوى تفسير للمعنى . أما النجاة فيعتبرونه مساوياً لما يقدر له . ومقتضى هذا عدم صحة تقدير ابن عقيل لبشال بأنه « خرجت فإذا قيام زيد موجود » .

هي المصدر الذي تقول به ، أن ، وما تدخل عليه .

(ب) إذا وقعت في صدر جملة تكون جواباً لقسم وليس في خبر ، أن ، لام التأكيد ، مثل : حلفت أن زيدا قائم ، .

وأظنك تلاحظ أن القسم هنا يؤدي بصيغة الفعل . وهذا شرط أساسي لجواز كون ، أن ، مفتوحة أو مكسورة ، إذ لو كان القسم بغير الجملة الفعلية لتحتم كسر ، إن ، كما في الحالة د و ، من حالات وجوب استعمال ، إن ، المكسورة . وفي حالة كون ، إن ، مكسورة تكون جملة ، إن ، محكية من حقها أن توصل بين قوسين حسب العرف الترقيمي الحديث ، هكذا ( حلفت ، إن زيدا قائم ، ) .

أما في حالة الفتح فتكون ، أن ، ومدخولها مصدراً مؤولاً ، والتقدير : حلفت على قيام زيد ، .

(ج) بعدفاء الجرام ، وهي الفاء التي تأتي في أول جملة جواب الشرط . مثل : من يأتيني فإني أكرمه ، .

وفي حالة استعمال ، إن ، المكسورة ، تكون ، إن ، مؤكدة للجملة : أنا أكرمه ، وبذا تكون في صدرها .

أما في حالة استعمال المفتوحة فالتقدير : من يأتيني فأكرمه حاصل ، و ، إكرام ، هنا متداً خبره محذوف هو : حاصل ، . وقد يقدر المثال بمثل : من يأتيني فإكرامه إكرام ، وفيه تكون ، إكرام ، خبراً لمبتدأ محذوف .

ومن ذلك قوله تعالى : من هم منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح وإليه غفور رحيم ، بكسر هـ مرة ، وإيه ، باعتبار ، إن ، مؤكدة بجملة : هو غفور رحيم ، ، أو بفتحها على تنوين ، ، وإيه ، غفراؤه ، أو : غفراؤه حاصل ، .

( و ) إذا كانت « إن » ، وما دخلت عليه خبراً مبتدأ بمعنى القول ، وكان خبر « إن » ، بمعنى القول أيضاً وكان القائل لكل منهما واحداً . مثل « قولي إني أحمد الله » . وتلاحظ في المثال أن المبتدأ هو كلمة « قولي » ، مضافة لياء المتكلم وهي فاعل في المعنى ، وأن خبر « إن » ، كلمة « أحمد » ، وهي أيضاً مسندة للتكلم كما أن فيها معنى القول . ولهذا جار في المثال أن تستعمل « أن » ، المكسورة الهمزة أو « أن » ، المفتوحة الهمزة .

أما وجود « إن » ، المكسورة فباعثار « إني أحمد » ، تأكيداً للجملة « أما أحمد » . هذا وتغرب الجملة هكذا « قول » ، مبتدأ ، والياء « صاف إليه »<sup>(١)</sup> « إن » ، حرف توكيد ونصب وإسمها ياء المسكلم و « أحمد » ، فاعل مصارع فاعله مستتر وجزاً وتقديره « أنا » ، و « الله » ، مفعول . والجملة المسكوبة من « إن » ، وإسمها وخبرها . خبر لمبتدأ « قولي » ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط يربطها بالمبتدأ لأنها عين الخبر في المعنى .

أما على كون « أن » ، مفتوحة الهمزة فتأويل مصدر « والتقدير » ، قولي حمد الله ، و « أحمد » ، خبر .

#### التأكيد في الجملة الاسمية .

يبدو لنا من استعراض طرائق التأكيد في اللغة العربية ، أنه قد يكون من درجة واحدة أو من درجتين . ويؤكد الفعل تأكيداً من درجة واحدة وذلك إذا كان طرباً مش « اضرب » ، و « لتضرب » ، والأول من الفعلين في صيغة الأمر والثاني في صيغة المضارع التي تلتحق لام الأمر بأولها .

وقد يكون تأكيد الفعل من درجتين ، وذلك باستعمال لام التأكيد في أوله ( ويسمى أحياناً لام القسم ) وإلحاق بوزن التوكيد في آخره مش « لتضربن » ، في أموالكم وأهليكم .

(١) من إصاغة المصدر لفاعله .

وكما رأيت في الدلالة على الزم، يرتبط التوكيد بصيغة الفعل نفسها، وذلك لأن أدوات التوكيد ليست كلمات مستقلة، بل لواحق تلحق بالصيغة في أولها أو في آخرها.

وفي الفعل الماضي يكون التوكيد بقدر مثل «قد قام»، أما التوكيد المزدوج فيكون بدخول اللام و«قد» معا على صيغة الفعل مثل «لقد قام».

والتوكيد في الجملة الاسمية يمكن أن يكون كذلك من درجتين، ويتحقق التوكيد من درجة واحدة بإدخال «إن» على الجملة الاسمية مثل «إن زيدا قائم»، أما التوكيد الذي من درجتين فيتحقق بدخول «إن» على الجملة الاسمية ولحوق لام التوكيد بأول خبرها، مثل «إن زيدا قائم».

وقد تستعمل اللام وحدها للتوكيد ذي الدرجة الواحدة فتلحق بالركن الأول في جملة الاسمية، ولهذا يقول النحاة بأن اللام، من الكلمات التي لها الصدارة. وذلك مثل «لمحمد قائم».

وقد اعتد النحاة على تأخر اللام - أي عدم صدارتها - عندما تستعمل مع «إن»، للتعبير عن التوكيد المزدوج، فقالوا بأن معناها متفق مع معنى «إن»، وجعلوا هذا مبرراً لتأخرها. ونحن لا نقول بمثل هذه التبريرات، بل شئت صدارة اللام في حالة عدم وجود «إن»، ونقول بعدم صدارتها عند وجودها دون اعتد أو تبرير.

من أجل هذا يحس النحاة على عدم دخول «اللام» على أخبار «نحو»  
«...»، لأنها لا تدل على تأكيد، واستعمال اللام في الخبر وسببه للتعبير عن  
«تأكيد المزدوج»<sup>(١)</sup>.

(١) لهذا يكون دخول اللام في الخبر بوطيئة لا يحسن مع سوى «إن»، هذه «بوطيئة» هي إدراج التأكيد ويكون غله وجودها وعدم وجودها هي نحوه أو بعبارة أخرى إيجاباً أو سلباً.

وقد وردت بعض الآيات التي دخلت فيها لام التأكيد على أخبار بعض  
أحوات «كان» أو «أخوات» إن، أو خبر المبتدأ في الجملة الاسمية غير المؤكدة .  
وقد أولها النحاة جميعها بالشذوذ أو بزيادة اللام . وذلك مثل :

يلومني في حب ليلى ، عواذل ولكنني في حبها لعميد<sup>(١)</sup>  
وقد دخلت اللام هنا على خبر « لكن » ، وهذه اللام زائدة عند النحاة .  
ومثل :

مروا عجالي فقالوا كيف سيدكم فقال من سئوا أمسى لمجهودا  
وقد دخلت اللام على خبر « أمسى » ، وهي عند النحاة زائدة  
ومثل :

أم الحلبس لعجور شهر به ترضى من اللحم معظم الرقبه<sup>(٢)</sup>  
وقد دخلت اللام على خبر المبتدأ . وهي زائدة شذوذا  
اجتماع التأكيد مع سواه من الدلالات :

ليس التأكيد في اللغة العربية مجرد دلالة فلسفية ، بل هو عرف لغوي  
أولاً وقبل كل شيء . وليس هناك من مانع - من وجهة النظر الفلسفية - من  
اجتماع التوكيد مع النفي أو التثني أو سواهما من المعاني . ولكن العرف  
اللغوي العربي لا يقبل ذلك .

ومن أجل هذا لا يؤكد الفعل المضارع بالنون إذا وقع بعد أداة من  
أدوات النفي<sup>(٣)</sup> . ومن أجل هذا أيضاً ، قل النحاة بعدم دخول لام التوكيد  
على أخبار بقية أحوات « إن » ، وهي تعبر عن معان أخرى كالتمني أو التشبيه ،  
والترجي ، والاستدراك . أما كان وأحواتها فهي أعمال تؤكد بالطريقة التي  
ذكرناها من قبل تأكيداً بسيطاً - أي من درجة واحدة - أو تأكيداً مزدوجاً -  
أي من درجتين .

(١) العميد : المعبد (٢) الشهرة : الصعيرة

(٣) يعول ابن عفيال جواز التأكيد بالنون قليلاً في هذه الحالة أنظر باب نون التوكيد



ويقول السحابة بأن اللام لا تدخل على خبر «إن» المنقى ولا على الجملة الفعلية الواقعة خبراً لأن، إذا كان الفعل ماضياً متصرفاً<sup>(١)</sup> غير مقرون بقد. ولهذا لم يجزوا أن تقول «إن ريداً لم تقوم» ولا أن تقول «إن زيداً لقام». وكل هذا متفق وما ذكرناه من قبل.

موقع اللام المؤكدة في جملة «إن» :

تقع اللام المؤكدة في أول الخبر، ولذلك احتمالان هما :

أولاً - في أول الكلمة - أو الجملة - الواقعة خبراً، إذا كان الخبر لا معمول له أو كان له معمول متأخر عليه، مثل :

إن محمداً لقاتم - إن محمداً ليقوم - إن محمداً هو<sup>(٢)</sup> القاتم - إن محمداً لضارب الولد - إن محمداً ليضرب الولد .

ثانياً - في أول معمول الخبر<sup>(٣)</sup> إذا توسط بينه وبين اسم «إن» مثل،  
إن محمداً لطعامك آكل ، إن محمداً لطعامك يأكل .

كذلك تدخل اللام على اسم «إن» إذا تأخر عن الخبر مثل :

«إن في الدار لمحمداً» .

عدم «إن» وأخواتها :

إذا اتصلت «ما» غير الموصولة بإن أو بأحدى أخواتها لم تعمل .  
وتسمى «ما» هذه كافة ، لأنها كفت - أي منعت - الحرف الناسخ

---

( ١ ) يخرج بهذا المبدأ نعم ، و « بنس » ويصح دخول اللام عليهما ، مثل  
إن محمداً لنعم الرجل ، وإن علياً لبئس الرجل .

( ٢ ) يسمى هذا الصمير صمير العصل .

( ٣ ) فيما عدا الحال .

عن العمل . وتكون الجملة الاسمية في هذه الحالة مكونة من مبتدأ وخبر ،  
لا من اسم « إن » ، وخبرها . مثال ذلك :

إن محمد قائم	،	إنما محمد قائم
عبت أن محمداً قائم	،	عبت أنما محمد قائم
جاء علي ونكر محمداً داهب	،	جاء علي ولكيما محمد داهب
كان علياً قائم	،	كانما علي قائم
لعل عبياً قائم	،	لعلما علي قائم

أما « ليت » ، فيجوز أن تكون عامة - أو غير عامة - إذا أدخلت  
عليها « ما » ، المذكورة وذلك مثل :

ليت محمداً قائم ، ليتما محمداً قائم - أو - ليتما محمد قائم .

العطف على اسم « إن » ، .

يجوز العطف على اسم « إن » ، وأخواتها وعلى أخبارها . والعطف  
على الخبر لا إشكال فيه ، فيجب أن يكون المعطوف مرفوعاً كالـمعطوف عليه .

أما العطف على الاسم فستلزم أن يكون المعطوف منصوباً سواء تقدم  
على الخبر أو تأخر . في حالة ما إذا كان الناسخ « ليت » ، أو « لعل » ، أو « كان » ،  
وذلك مثل

ليت محمداً وعمرأ قائمان	أو	ليت محمداً قائم وعمرأ
لعل محمداً وعمرأ قائمان	أو	لعل محمداً قائم وعمرأ
كان محمداً وعمرأ قائمان	أو	كان محمداً قائم وعمرأ

أما إذا كان الناسخ « إن » ، أو « أن » ، أو « لكن » ، فيتحتّم نصب المعطوف  
إذا تقدم على الخبر ، وإن تأخر جاز النصب والرفع ، مثل .

إن محمداً وعمرأ قائمان ، إن محمداً قائم وعمرأ ، أو ، إن محمداً قائم وعمرأ

علت أن محمداً وعمرأ قائمان ، علت أن محمداً قائم وعمرأ أو علت أن محمداً قائم وعمرأ<sup>(١)</sup> .

خر محمداً وعمرأ قائمان — لكن محمداً قائم وعمرأ قائم أو بكر محمداً قائم وعمرأ

أوجماً ، حسب عدد المعطوف والمعطوف عليه ، كما ترى في الأمثلة المتقدمة .  
صيغة « إن » ، المخففة :

تخفف صيغة « إن » المؤكدة فتكون النون ساكنة لا مشددة . وفي هذه الحالة لا تعمل — أى لا تنصب اسماً وترفع خبراً ، بل يكون بعدها جملة إسمية من مبتدأ وخبر ، وذلك مثل « إن زيد قائم » ، و « زيد » في هذا المثال مبتدأ مرفوع و « قائم » خبره .

هذا ونود أن نلفت النظر إلى أن « إن » ، المخففة تتفق في صيغتها مع « إن » النافية التي تدخل أيضاً على الجملة الاسمية . ولما كان النفي لا يصحب دخول لام التأكيد على خبر « إن » ، فقد دخلت هذه اللام في خبر « إن » ، المخففة للتفريق بينها وبين « إن » ، النافية التي لا يمكن أن تدخل على جملة في خبرها هذه اللام .

ويصح — قليلاً — أن تكون « إن » ، المخففة عاملة ، أى ناصبة الاسم ورافعة للخبر . وفي هذه الحالة لا يحتاج للام التأكيد ، تدخل على الخبر للتفريق

---

( ١ ) يعرب النحاة « عمر » في حالة رفعه مبتدأ خبره مخدوف ، أى « وعمر » كذلك ، ويكون المعطوف في هذه الحالة عطوف جملة على جملة أخرى ، بعكس حالة نصب « عمر » ، حيث يكون اسماً مفرداً معطوفاً على اسم « إن » . وهكذا نجد أن النحاة لم يكونوا دقيقين التعبير حين قالوا يجوز رفع المعطوف على اسم إن أو نصبه . حيث أن المعطوف في حالة الرفع هو الجملة لا الاسم المفرد ، أما المعطوف عليه فهو جملة « إن » ، لا الاسم وحده .

بينها وبين النافية ، لأن «إن» النافية لاتنصب الاسم وترفع الخبر .  
هذا وقد اختلف النحاة في هذه اللام وهل هي لام الابتداء - أى  
التأكيد - أو أنها مجرد لام تفرق بين «إن» المخففة و«إن» النافية . والخلاف  
في دانه لا قيمة له ، ولا مارتبوا عليه من فرق يتصح فيها يأتي :

يقول النى (عليه السلام) ، «قد علمنا إن كنت لمؤمناء» .  
ويقول بعض النحاة بأن اللام للابتداء - أى للتأكيد - وعلى هذا يوجبون  
أن تكون «إن» مكسورة الهمزة ، لأن هذه اللام "تدخل الالف في حيز «إن»  
المؤكددة ، وهذا هو ما سمي به بالتوكيد المزدوج . ويقول البعض الآخر بأن  
اللام ليست للتأكيد وإنما هي مجرد لام فارقة بين «إن» المحممة و«إن» النافية  
التي لا يفترق في شكها الخارجى عنها .

وكلام هذا العريق الأخير غير دقيق لأن اللام لو كانت مجرد التنزيق  
بين «إن» النافية والمخففة - أى ليست للتوكيد - لتحتّم كما رأيت أن تكون «أن»  
بفتح الهمزة لا بكسرهما . وهذا لا يحاح لتعريق اللام . لأن «إن» النافية  
مكسورة الهمزة ، وهذه مفتوحة الهمزة .

وهكذا ترى أنه لابد - سواء على مصق النحاة أنفسهم - أن تعتبر  
هذه اللام للابتداء - أى مؤكدة - دون حاجة هذا الخلاف .  
وقوع الأفعال بعد «إن» المحممة :

لا يمتنع من الأفعال بعد «إن» المحممة غير لأفعال السجدة أى ، كان ،  
وأخواتها و«ط» وأخواتها . مثل : «وإن كانت لكيرة إلا على الخاشعين»  
«وإن بكاء الدين كفروا ليراهوك» «صارهم» . «وإن وحده»  
أكثرهم عاشقين .

هذا ويشترط في المسح أن يكون غير ماف وهذا يخرج «يس» .  
وغیر مبي وهذا يخرج «مازل» و«ما ح» و«ما قى» و«ما هت» .

وغير تال لما الطرفية ، وهذا يخرج « مادام » .  
أما الأفعال غير الناحية فيقل وقوعها بعد « إن » ، المخففة في مثل « إن  
يزيك لنفسك وإن يشيك ليه » ، ومن قول الشاعر :

شلت يمينك إن قتلت لسانها حلت عليك عقوبة المتعمد

وه « إن » في كل هذه الأمثلة ليست نافية وإيست للشرط ، بل هي مخففة من  
الثقل بدليل وجود اللام في الخبر .

صيغة « أن » ، المخففة :

يقول النحاة بأن « أن » ، المفتوحة الهمزة قد تخفف فتصير « أن » بفتح  
الهمزة وسكون الون دون تشديد . ويرتدون على تخفيفها أمرين :

١ - عدم عملها في كل من المبتدأ والخبر على حدة ، حيث يظل كل  
منهما مرفوعاً ، وعملها في الجملة المسكونة منهما الرفع على أنها خبر لها .

٢ - وجوب حذف أسمها وتقديره بضمير الشأن (١) . ومثال ذلك  
« علمت أن زيد قائم » ، و « أن » هنا مخففة من الثقيلة واسمها محذوف ، ضمير  
الشأن ، و « زيد » مبتدأ و « قائم » خبر ، وجملة المبتدأ والخبر خبر « أن » . والتقدير  
علمت أنه زيد قائم . وقد يكون اسم « أن » ، المخففة غير ضمير الشأن كما في البيت :

هو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

واسم « أن » ، هنا هو كاف المحاطبة المتصلة بأن .

فصل جملة الخبر عن « أن » ، المخففة .

قلنا إن خبر « أن » ، المخففة من الثقيلة يجب أن يكون جملة . ومن الجائز أن

(١) ضمير الشأن هو الذي يسمى في الإنجليزية باسم impersonal pronoun  
مثل « it » ، في الجملة « It is good to see you » ، ومن أمثله في العربية  
« إنه من الخير لك أن تفعل هذا » .

تكون هذه الجملة اسمية أو فعلية ، فإذا كانت جملة اسمية لم يفصل بينها وبين «أن» ، مثل «عليت أن زيد قائم» .

أما إذا كانت فعلية فالأمر يختلف باختلاف الفعل على التفصيل الآتي .

١ - إذا كان الفعل جامدا ، لم تفصل الجملة عن «أن» ، مثل «وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم» ، «ومش» «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» . وفي المثالين هذان جامدان هما «عسى» و«ليس» .

٢ - إذا كان الفعل متصرفا وقصد به الدعاء لم تفصل الجملة عن «أن» ، مثل «والخامسة أن غضب الله عليها» .

٣ - إذا كان الفعل متصرفا ولم يقصد به الدعاء فص بين الجملة وبين «أن» بأحدى الأدوات الآتية :

- ( أ ) قد ، مثل «ويعلم أن قد صدقتنا» .
- ( ب ) سين المستقبل مش «علم أن سيكون منكم مريض» .
- ( ج ) سوف ، مثل قول الشاعر  
واعلم ، فعلم المرء يتفعه أن سوف يأتي كل ما وعدرا
- ( د ) لا النافية ، مثل «أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا» .
- ( هـ ) لن النافية ، مثل «أيحسب الإنسان أن لى بجمع عظامه» .
- ( و ) لم النافية ، مثل «أيحسب أن لم يره أحد» .
- ( ز ) لو ، مثل «وأن لو استقاموا على الطريقة ، ومش  
«أن لو نشاء أصببهم بذنوبهم» .

والفصل سو قليل .

كأن المخففة :

تدخل «كأن» المخففة على الجملة الاسمية فلا تعمل في المبتدأ ولا في الخبر ، بل يطل كل على رفعه وتكون الجملة خبرا لها . أما أسماها فضمير الشأن

محذوف ، كما رأيت في حالة «أن» المخففة . وذلك مثل «كان زيد قائم» .  
وإذا كانت جملة الخبر اسمية لم يفصل بينها وبين «كان» كما رأيت في  
المثال السابق . أما إذا كانت فعلية فالواجب الفصل بـ «أو» قد .

مثال الفصل بـ «أو» قوله تعالى «كان لم تغن بالأمس»

ومثال الفصل بـ «قد» :

أفد الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالنا وكان قد (١)

واسم «كان» في هذا البيت صير الشأن محذوف أما خبرها جملة فعلية  
محذوفة دل عليها جملة (لما نزل) والتقدير «وكأنه قد زالت» .

هذا وقد يذكر اسم «كان» المخففة ويكون اسما ظاهرا ، ولكن هذا قليل .  
ومثاله قول الشاعر

ويوماً توافيما بوجه مقسم كان ظلية تعطوا إلى وارق السلم (٢)  
و «ظلية» في البيت اسم «كان» المخففة .

لكن المخففة :

لا تعمل «لكن» المخففة وينقى المبتدأ والخبر بعدها مرفوعين مثل «جاء  
محمد لكن أبوه قائم» .

---

(١) أفد الترحل جاء وقت الرحيل

(٢) مقسم حيل . تعطوا ميم السلم نوع من الشجر .

ومعنى البيت «أنها ما يبا بوجهها الجميل متباعدة كالظلية التي تميل على الشجر المورق»

## لا النافية للجنس

تقدم أن ذكرنا أن النفي في العربية قد يكون لنفي الواحد أو لنفي الجنس كله <sup>(١)</sup> . ومن الممكن أن تستعمل « لا » لأداء إحدى هاتين الوظيفتين . وتختلف - عند النحاة - الحالة الإعرابية لكل من ركني الجملة الاسمية المنفية بلا باختلاف نفي « لا » وكونه للواحد أو للجنس . و « لا » التي لنفي الواحد - كما ذكرنا - تعمل عند بعض النحاة عمل « ليس » شروط خاصة ، ولا تعمل شيئاً عند بعضهم ، وبذلك يظل كل من المبتدأ والخبر ملتزماً حالة الرفع التي له في الأصل .

أما « لا » حين تستعمل لنفي الجنس فهي عندهم عاملة عمل « إن » . ويشترط لعمل « لا » هذا العمل شرطان :

١ - أن يكون كل من اسمها وخبرها نكرة مثل : « لا غلام رجل قائم » . و « غلام » اسم « لا » منصوب و « قائم » خبرها مرفوع . وقد ترد بعض الأمثلة يكون الاسم أو الخبر فيها من المعارف . ويقول النحاة هذه بنكرات مثل « قضية ولا أبا حسن لها » <sup>(٢)</sup> . ومن الواضح أن « أبا حسن » تعني أي قاض في مثل كفاءته ، أي أن هذا الاسم المعرفة بمعنى النكرة ولهذا نصب اسماً لـ « لا » .

٢ - ألا يفصل بين « لا » وبين الاسم كما في المثال السابق . فإن فصل لم تعمل « لا » مثل : « لا فيها غول » . و « لا » نافية للجنس و « فيها » خبر مقدم و « غول » مبتدأ مؤخر . ولم تعمل « لا » للفصل بينها وبين اسمها بالخبر .

---

(١) نود أن نلفت النظر لأن « لا » لا تنفي مدلول الواحد أو مدلول الجنس بل تنفي نسبة الخبر إلى الواحد أو الجنس ، كما يقول الخضرى .  
(٢) أبو الحسن هو علي بن أبي طالب قد كان في فضائه مشهوراً بالعدل والحنكة .



### عمل د لا ، :

نعم د لا ، نعم د إن ، كما ذكرنا ، ولكن ذلك يختلف في التفاصيل باختلاف اسم د لا ، على النحو الآتي :

١ - إذا كان اسم د لا ، مفرداً ، بمعنى أنه لم يكن مضافاً ، ولا عاملاً في اسم آخر ، ولا معطوفاً عليه اسم آخر ، بي على ما يصب به على هذا التفصيل .  
( أ ) إذا كان مفرداً - أي غير مثنى ولا مجموع - بي على الفتح مثل :  
د لا رجل في الدار ، .

( ب ) إذا كان مثنى أو جمع مذكر ساء بي على الياء مثل : د لا رجلين في الدار ، ود لا مسلمين في الدار ، .

( ج ) إذا كان جمع مؤنث سالم بي على الكسرة مثل : د لا مسلمات في الدار ، .

ومماك من يقول بسوى ذلك ، أي نصب المفرد بالفتح ، والمثنى والجمع المذكر السالم بالياء ، كما أن هناك من يفتح آخر جمع المؤنث ساء .

٣ - إذا كان مضافاً مثل : د لا غلام رحى في الدار ، أو كان عاملاً في اسم آخر مثل د لا طالماً جبلاً في الدار ، أو كان قد عطف عليه اسم آخر وقصد بهما معاً شيء واحد مثل د لا ثلاثة وثلاثين في الدار ، ، في هذه الحالات يكون اسم د لا ، منصوباً .

### العامل في ركي الإسناد :

أثارت مشكلة العامل في ركي الإسناد في هذه الحجة للسجدة مشكلة .

( ١ ) يقصد بثلاثة وثلاثين جماعة واحدة أما إذا قصد بثلاثة جماعة وثلاثين جماعة أخرى ، فإنه لا يكرر لا بعد دوو تعطف بقول د لا ثلاثة ولا ثلاثين في الدار ، .

ومن المعروف أن اسم « لا » المفرد يبنى على الفتح عندهم . وقد جعلوا علة ذلك أنه مركب مع « لا » تركيب « خمسة عشر » . وقد رأى سيويه تمشياً مع هذا المنطق أن يلتزم بما يستوجه اعتبار « لا » مركبة مع اسمها في كلمة واحدة ، حيث أنهما قد توحدتا بالتركيب كما توحدت كلمتا « خمسة » و « عشر » بالتركيب في « خمسة عشر » . من أجل هذا قال بأن « لا رجل » في المثال « لا رجل في الدار » مبتدأ وأن « في الدار » خبر لهذا المبتدأ .

ولكن الأمر لم ينته عند هذا ، هناك حالة إضافة اسم « لا » أو عمله ، ويكون فيهما منصوباً كما رأيت . وهذا لا يمكن أن يكون الاسم مركباً مع « لا » لأنه لو ركب معها لبنى ، حيث جعلوا التركيب علة لفاء اسم « لا » المفرد . وإذا كان هذا الاسم منصوباً ، فلن يكون له ناصب سوى « لا » . ولهذا قال سيويه بأن « لا » عاملة في هذا الاسم النصب . ولكنه قد قرر أن « لا » عاملة في الاسم ها ، اضطر إلى القول بأنها عاملة في الاسم المفرد المركب معها كذلك . وقد علم ذلك بأن اسم « لا » قريب منها ولهذا عملت فيه . أما الخبر ، فليس في الواقع خبراً للـ « لا » ، بل هو خبر للمبتدأ المكون من « لا » والاسم .

وسيويه هنا متهافت المنطق . لأن مقتضى كون « رجل » في المثال المذكور اسماً للـ « لا » ، وكونه مع « لا » في نفس الوقت مبتدأ ، مقتضى هذا أن يكون لـ « لا » إسنادان ، المسند إليه في الأول مهما هو « لا » مركبة مع الاسم ، والمسند إليه في الثاني هو الاسم وحده . ويكون قد أكملنا المسند إليه الأول بالمسند ( أى بالخبر ) وأكملنا تكميل الثاني بمسند .

وواقع الأمر أن في الجملة إسداداً واحداً لا إسنادين . أما ما يقول به سيويه فهو استجابة مطلقة لطرية تركيب « لا » مع الاسم .

أما غير سيويه فقد قال بأن « لا » عاملة عمل « إن » ، وبأن اسمها هو  
( ١٤٤ دراسات )

الاسم النكرة الواقع بعدها . ونقطة الضعف في رأى هؤلاء أنهم يقولون بتركيبه معها في بعض حالاته . ومقتضى التركيب عدم إمكان أن يكون أحد الجزئين عاملاً في الجزء الآخر (١) لأنه لا يمكن - على حد فلسفة النحاة - أن يعمل الشيء في نفسه أو فيها يتركب معه . أما فيما عدا ذلك فقولهم سليم الخاطئ .

وهكذا نرى أن نقطة الضعف عند سيويه ، قد جاءت نتيجة لمحاولته تلافى نقطة الضعف في رأى الفريق الآخر ، وأن ضعف رأى هذا الفريق الآخر ناتج من تلافى ضعف رأى سيويه .

أما حقيقة الداء فكمن خلف أمرين . أولهما التعليل لبناء الاسم الواقع بعد « لا » . ولم يجد النحاة من علة سوى التركيب الذى حمل سيويه على اعتباره « لا » مع اسمها مبتدأ مما أدى إلى الصعوبات التى ذكرناها . وثانيهما التسوية في الحكم الإعرابى بين اسم « لا » المفرد وغير المفرد . وقد كان من نتيجة هذا أن قال النحاة بأن « لا » تعمل في الاسم المفرد بالرغم من أنها مركبة معه .

ولو قبح النحاة بمجرد الوصف دون التعليل ودون أن يجدوا عاصمة في اختلاف الحكم الإعرابى لاسم « لا » في حالة عنه في أخرى ، لما وقعوا في مثل هذا الحرج .

خلاصة الأمر أن « لا » عند سيويه تعمل على هذا التفصيل :

١ - عندما يكون الاسم بعدها مفرداً ، يركب معها ويعرب المركب المكون من « لا » واسمها مبتدأ . وتكون « لا » عاملة في الاسم في نفس الوقت .

---

(١) يؤخذ هذا أيضاً على سيويه ، فمن رأيه أن « لا » بالرغم من تركيبها مع الاسم تعمل أيضاً فيه ، وأنها في هذه الحالة تعمل في الاسم وحده ولا تعمل في الخبر .

أما الخبر فخر لهذا المبتدأ ولاخير لـ لا في الجملة ، وذلك مثل : لا رجل في الدار ،  
وتعرب هذه الجملة عنده هكذا : لا ، نافية للجنس ودرجن ، اسمها مبني على الفتح  
في محل نصب و لا ، واسمها مبتدأ ، في الدار ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر المركب ( أي لا واسمها ) .

٢ — في غير هذه الحالة تنصب ، لا ، الاسم وترفع الخبر كما رأيت .  
العطف على اسم ، لا ، .

إذا عطف اسم مكررة على اسم ، لا ، جار أن تتكرر ، لا ، ، — وذلك  
بأن تأتي بعد واو العطف — مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ، وجاز  
ألا تتكرر مثل : لا رجل وامرأة في الدار ، . ولا يمنع تكرار ، لا ، أو عدم  
تكررها من عملها في الاسم الأول أو في الخبر .

أما الاسم المعطوف فلا عرابة تفصيلات .

أولا : العطف مع تكرار ، لا ، .

١ — لذلك حالات :

إذا كان الاسم الأول مركبا مع ، لا ، ، جاز في الثاني :

( ١ ) البناء لنزكية مع ، لا ، الثانية ، مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، .  
( ب ) النصب ، ويكون معطوفا على اسم ، لا ، . ولما كان اسم ، لا ،  
في محل نصب كان المعطوف عليه منصوبا كذلك ، مثل : لا حول ولا قوة  
إلا بالله ، . وتكون ، لا ، الثانية زائدة لا تعمل في الاسم الذي بعدها  
ولا تتركب معه .

ومن ذلك قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلة      اتسع الخرق على الراقع <sup>(١)</sup>

( ١ ) المعنى : لا قرابة بيننا وبينكم اليوم ولا صداقة ، فقد ساءت الأمور بحيث

لا يرجى لها صلاح ،

(ح) الرفع . وله أوجه ثلاثة :

الأول — أن يكون الاسم الثاني معطوفاً على المبتدأ المركب من «لا» واسمها عند سيويته .

الثاني — أن تكون «لا» الثانية ليست للجنس، وتكون عاملة عمل «ليس»، وهذا يكون الاسم الثاني اسماً لها .

الثالث — أن تكون «لا» الثانية ليست للجنس ولا تعمل . والاسم بعدها مبتدأ .

ومثال الرفع — على أحد هذه الأوجه الثلاثة .

هذا لعمرم الصغار بعينه لأم<sup>(١)</sup> لي إن كان ذاك ولا أب<sup>(٢)</sup>

٢ — عند ما يكون الاسم الأول غير مركب مع «لا» الثانية للجنس، ويكون الاسم الأول في هذه الحالة منصوباً بعلامة ظاهرة . ويجوز في الاسم الثاني أن يكون :

(١) مبنياً باعتباره مركباً مع «لا» مثل «لا غلام رجل ولا امرأة» في الدار . و «و غلام» اسم «لا» وليس مركباً معها لأنه مضاف ولهذا نصب بالفتحة، و «امرأة» اسم مفرد نكرة مركب مع «لا» الثانية ولهذا بنى على الفتح .

(ب) منصوباً ، باعتباره معطوفاً على اسم «لا» الأولى وهو منصوب . وتكون «لا» الثانية رائدة، مثل «لا غلام رجل ولا امرأة» في الدار .

(ج) مرفوعاً ، باعتباره اسم «لا» الثانية التي لغير الجنس والتي تعمل عمل «ليس» ، أو باعتباره مبتدأ واعتبار «لا» الثانية نافية لغير الجنس

---

(١) الصغار : المهابة .

ولا تعمل عمل ليس . وذلك مثل : لا غلام رجل ولا امرأة في الدار . .

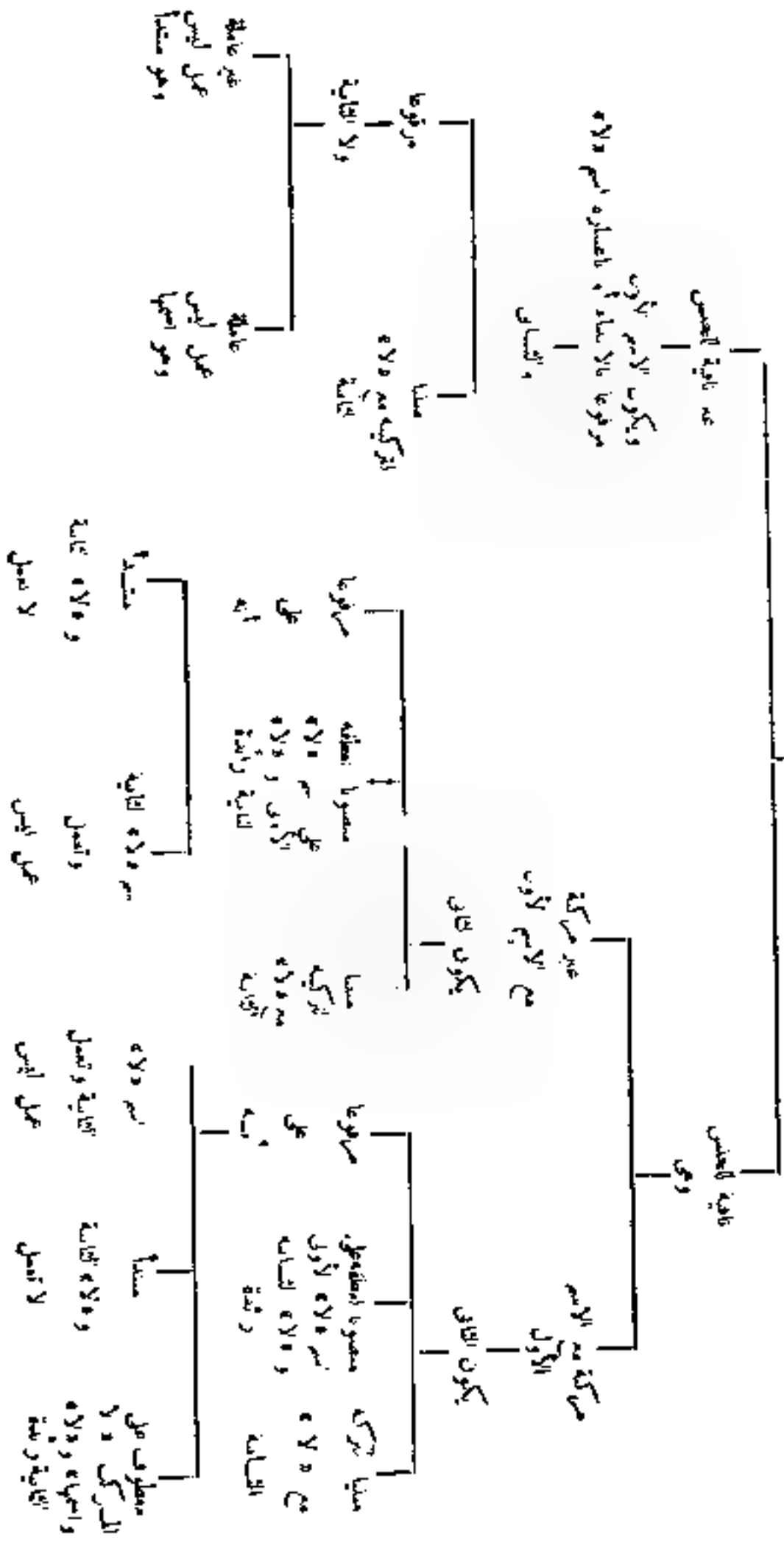
٣ - عندما تكون « لا » الأولى غير نافية للجنس ، وفي هذه الحالة يتحتم رفع الاسم الأول على أنه اسم « لا » باعتبارها عاملة عمل ليس ، أو على أنه مبتدأ ، إذا لم تعتبر « لا » عاملة .

أما الاسم الثاني فيجوز فيه :

( أ ) الرفع باعتبار « لا » الثانية ليست للجنس أيضاً . ويكون هذا الاسم اسمها إذا عملت ، ومبتدأ إذا لم تعمل عمل ليس ، مثل « لا رجل ولا امرأة في الدار » . .

( ب ) البناء على الفتح باعتبار « لا » الثانية نافية للجنس ويكون الاسم الثاني مركباً معها مثل « لا رجل ولا امرأة في الدار » . .  
يلخص كل هذا في الجدول الآتي :

وہی کہتا ہے کہ



ثانياً — العطف مع عدم تكرار د لا .

- (١) إذا لم تكن د لا ، للجنس تختم أن يكون الثاني مرفوعاً للعطف على الأول ، ويكون الاسم الأول اسماً د لا ، العاملة عمل د ليس ، أو مبتدأ إذا لم تكن د لا ، عاملة ، مثل د لا رجل وامرأة في الدار .
- (ب) إذ كانت د لا ، للجنس ، كان الثاني :

- ١ — منصوباً لعطفه على اسم د لا ، وهو منصوب ، مثل د لا رجل ولا امرأة في الدار .
- ٢ — مرفوعاً وذلك لكونه معطوفاً على محل د لا ، واسمها ، وهو الابتداء عند سيويته ، مثل د لا رجل ولا امرأة في الدار .

النت التامع لاسم د لا :

له حالات :

- (١) إذا ولي اسم د لا ، وكان اسم د لا مفرداً ، في هذه الحالة يكون اسم د لا ، مركباً معها ، أي مبنياً على الفتح في محل نصب .
- أما النت فيكون :

- ١ — مركباً مع د لا ، واسمها فيكون مبنياً على الفتح مثل الاسم ، وذلك مثل د لا رجل ظريف في الدار .

- ٢ — منصوباً لأنه صفة لاسم د لا ، وهو في محل نصب ، مثل د لا رجل ظريفاً في الدار .

- ٣ — مرفوعاً لأنه صفة للمركب المكون من د لا ، واسمها والمركب مبتدأ عند سيويته ، مثل د لا رجل ظريف في الدار .

(ب) إذا ولي اسم د لا ، غير المفرد . أو :



(ح) إذا فصل عن اسم « لا » ، سواء كان مفرداً أو غير مفرد .  
وفي هاتين الحالتين ، لا يجوز تركيبه مع « لا » واسمها ويجوز فيه :

١ — النصب ، باعتباره صفة لاسم « لا » ، وهو في محل نصب .  
مثال (ب) « لا غلام رجل ظريفاً في الدار » ، واسم « لا » منصوب ،  
هنا لأنه غير مفرد ، ولهذا نصب بـ « لا » .

ومثال (ح) « لا رجل في الدار ظريفاً » ، واسم « لا » هنا مفرد ولكنه  
مفصول عن النعت بالخبر ، فلم يجر تركيب النعت مع  
« لا » واسمها .

٢ — الرفع ، باعتباره صفة للمركب المكون من « لا » واسمها ، وهذا  
المركب مبتدأ عند سيوريه .

مثال (ب) « لا غلام رجل ظريف في الدار » .

ومثال (ح) « لا رجل في الدار ظريف » .

دخول همزة الاستفهام على « لا » النافية :

يقول النحاة بجواز دخول همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس  
ويفصلون القول في عملها كما يأتي .

١ — إذا كانت الهمزة لغير التثنية ، بقي عملها وبقى للجملة بعدها جميع  
الاحكام المذكورة من قبل . وذلك مثل قول الشاعر :

ألا اضطبار لسلى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

ومعنى البيت :

« إذا لاقيت ما يلقي المحبون من أمثالي من هلاك ، فهل تكون سلى  
لا صبر لديها أم سيكون لها جلد ( أي صبر ) » . ومن هذا التفسير يتضح لك  
أن الاستفهام كان عن الصبر الخفي .

ومثل قول الشاعر :

ألا أرعوا لمن ولت شيبته      وآذنت بمشيب بعده هرم<sup>(١)</sup>  
والاستفهام هنا للتوبيخ .

وأنت ترى أن « لا » في هاتين البيتين ليست نافية للجنس<sup>(٢)</sup> ولهذا لم يبين  
الاسم بعدها بالرغم من كونه مكرة مفرداً .

ومثال الاستفهام عن حلة « لا » النافية للجنس قولك « ألا رجوع  
وقد شبت » . والاستفهام هنا للتوبيخ أيضاً .

٢ - إذا كان الاستفهام للتمنى في عمل « لا » رأيان :

( أ ) عند سيويه لا تعمل إلا في الاسم وحده :

( ب ) عند غير سيويه ، أنه لا فرق بين التمنى وسواء فيبقى لها كل  
الأحكام السابقة .

ومثال ذلك « ألا ماء ماءً نardاً » .

وإعراب هذا المثال عند سيويه هكذا :

« ألا » أداه تمنى و « ماء » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب لتركبه  
مع « لا » . و « ماء » الثانية صفة لماء الأولى ، وهي مبنية أيضاً لتركبها  
مع « لا » واسمها ، و « نardاً » صفة لماء الثانية .  
ويمنع سيويه رفع « ماء » الثانية .

وإعرابه عند غير سيويه كهذا الإعراب ، ولكنهم أجازوا أن تكون  
« ماء » الثانية مرفوعة باعتبار أن « لا » الأولى ليست عاملة ، لأنها ليست

---

(١) الأرعوا ، جعل الشخص من أن يأتي ما ليس بحميد .

(٢) هذا على رفع « أرعوا » و « واضطبار » . ويجوز « كل منهما على  
الفتح ونكون » لا ، في هذه الحالة نافية للجنس .

للجس ، وهذا يكون الاسم بعدها مرفوعاً ويكون وصفه مرفوعاً كذلك .  
وهم يجورون لذلك أن يكون المثال ، لا ماء ماء بارد ، .  
، ألا ، في رأى سبويه :

يرى سبويه أن ، ألا ، كلمة قائمة بذاتها وتستعمل للتمى مثل ، ليت ، .  
ومن أجل هذا يقول الصبان أن الهمزة ليست للاستفهام . وأما تسمية  
اس مالك لها بهمزة الاستفهام فهو باعتبار ما كان (١) .

ونحو ملاحظ أن سبويه يقول بأن ، لا ، مركبة مع الاسم فيكون  
لذلك مبدأ على الفتح . وملاحظ أيضاً أنه يعتبر ، لا ، مركبة مع الهمزة ،  
بدليل قول الأشموني وابن عقيل بأن ، ألا ، عنده مساوية لأتمنى وليت .  
ومقصي ذلك أن تكون الاسم مركباً مع ، ألا ، كلها لامع ، لا ، وحدها .  
ولكن سبويه - كما يبدو لنا - لم يقل بذلك مع وصوح الداعي إليه .  
استعمالات ، ألا ، .

تستعمل ، ألا ، إلى جانب استعمالها للتمى في غرضين آخرين .  
١ - للاستفهام . وتكون للاستفهام في أول عمل مجرد التبيين - أو الاستفهام  
على حد تعبير النحاة (٢) . ولا يعمل ، لا ، في هذه الحالة . مثال ذلك :  
، ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ،

٢ - للعرض . وتكون مختصة بالدخول على الفعل مثل :  
، ألا تحبون أن يعز الله لكم ،

حذف حبر ، لا ، :

يحوز حذف حبر ، لا ، النافية للجنس . ومثال ذلك ، لا رجل ، أجابة  
لسؤال سائل ، هل هناك رجل ؟ ، .

(١) انظر حاشية الصبان قوله ، 'ما إذا قصد ، بالاستفهام ، ما  
لا النافية للجنس .

(٢) سمي الأوربيون مثل هذا الاستعمال exclamation

### ظن وأحواتها

هذا هو النوع الأخير من النواسخ . وهو يضم عددا من الأفعال تنقسم بحسب دلالتها إلى قسمين ، ما يدل على علم ويسمىها التحاة أفعال القلوب ، وما يدل على تحويل :

ومن النوع الأول ما يدل على يقين وما يدل على ترجيح . وهذه هي .  
( أ ) أفعال اليقين .

رأى ، مثل رأيت محمدا ذكيا ، أى علمته ذكيا .

علم ، مثل علمت محمدا أخاك .

وجد ، مثل إننا وجدنا أكثرهم كافرين . أى علمناهم كذلك .

درى ، مثل دريتك رجلا يقول الحق .

نعلم ، مثل قول الشاعر .

تعلم شعاء - النفس فهر - عدوها      فبالع بلطف في التحايل والمكر  
وكل هذه الأفعال بمعنى : علم ، ، وإن لم تكن بهذا المعنى ، لم تكن باسطة .

( ب ) أفعال الرجحان .

ظن ، مثل ظننت الولد حاضرا .

غال ، مثل أخالك كريما .

حسب ، مثل حسبتك قائما .

زعم ، مثل زعمت عليا مسافرا .

عدّ ، مثل عددت الأمر منتها .

حجا ، مثل حجوت أخاك ذكيا .

جعل ، مثل وجعلو الملائكة ، الدين هم عباد الرحمن . إيانا ، .

هبّ ، مثل هبّ محمدا حاضرا .

(ح) أفعال التحويل وهي :

صبر ، مثل صبر الصعب سهلا .

جعل ، مثل : « وقدما إلى ما عملوا من عس فجعلناه هباء منثورا » .

وَهَبَ ، مثل وهبني الله فداك . أى صيرنى .

اتخذ ، مثل « واتخذ الله إبراهيم خليلا » .

ترك ، مثل قول الشاعر :

وربته حتى إذا ما تركته      أخا القوم واستغنى عن المسح شربه

تعمد حتى ظالمنا ولوى يدي      لوى يده الله الذى هو عالىه <sup>(١)</sup>

ردّ ، كقول الشاعر :

رمى الحدثان نسوة آل حرب      بمقدار سمى له سمودا <sup>(٢)</sup>

فرد شعورهن السود بيضا      ورد وجوههن البيض سودا

عمل هذه النواسخ :

تدخّل هذه النواسخ على ركنى الإسناد فتصب كلا منهما باعتباره مفعولا

لها ، كما رأيت فى الأمثلة السابقة . ونعصر هذه الأفعال تعمل هذا العمل

دائما . ولكن بعضها الآخر يمتنع عن العمل فى بعض الأحيان .

الإلعاء والتعليق :

الأفعال التى تتأثر بالإلعاء والتعليق هى أفعال اليقين فيما عدا « تعلم » ،

وأفعال الرجحان فيما عدا « هب » .

---

(١) تعمد حتى . سرّه ولم يف به . والبيتان من قول أبى فى ولده العاق ، ويقول  
« .. يا حى كبر » ولم يكن بحاجة إلى من يظف له أنفه ، ولما كبر لم يقم له بحقه  
بل لوى يده .

(٢) الحدثان مصائب الدهر والمقدار : المقدر من الأمور وسمى : حرب .

والإلغاء هو عدم عمل الفعل لفظاً ومعنى .

والتعليق هو عدم عمل الفعل في اللفظ دون المعنى <sup>(١)</sup> .

ويكون الفع معلقاً عن العمل لما نفع لفظي ، كدخول لام الابتداء على أول الإسمين ، مثل : ظننت لزيد قائم ، بدلا من : ظننت زيدا قائماً . ويقول الخصري بأن الفعل المعلق عن العمل يعمل في المحل لا في اللفظ . وقد منعت لام الابتداء الفعل من أن يعمل لأن هذه اللام تقع في أول الكلام ، لاها من الكلمات التي لها الصدارة . ولو كان ما بعدها مفعولاً لما قبلها لما كانت في أول الكلام .

ونحن نرى أن النحاة هنا قد أخطأوا التوفيق بعض الشيء . ولو صح أن كان الفعل المعلق عاملاً في محل الاسم الذي بعد اللام ، لما كان لهذه اللام الصدارة أيضاً . وهذا هو ما يحاول النحاة تفاديه بالقول بالتعليق . ومن المعلوم أن الاسم الذي يكون منصوباً محلاً ، من مكملات الفعل الذي ينصبه كالاسم المنصوب في اللفظ سواء بسواء .

ويبدو أن ابن عقيل قد شعر بهذا فقال بأن التعليق هو عدم عمل الفعل في اللفظ وعمله في المعنى ، وظن أنه بهذا يتفادى ما أثيراً من اعتراض . ولكن ما هو العمل في المعنى ؟؟ ، هل العمل شيء آخر غير ظهور علامة إعرابية على آخر الكلمة أو تقدير هذه العلامة أو القول بإعراب الكلمة على المحل ؟؟ . أم أنه يريد بالعمل في المعنى مجرد العلاقة المعنوية بين العامل والمعمول ؟ لو أراد هذا الأخير لامتنع الإلغاء امتناعاً تاماً كما ستري .

ويلى عمل الفعل لما نفع معوى هو ضعف الفعل توسطه بين ركني الإسناد أو تأخره عنهما . مثل : زيد - ظننت - قائم ، .

---

(١) يقول الأشموني بأن الإلغاء هو إبطال العمل لفظاً ومحللاً وأن التعليق

هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً .

وتعريف النحاة للإلغاء بأنه بطلان عمل الفعل في اللفظ والمعنى تعريف يحتاج لبعض النظر . أما عدم العمل في اللفظ فأمر ظاهر . وأما العمل في المعنى فأمر غير مفهوم إلا على وضع واحد ، هو قيام العلاقة المعنوية بين اللفظ الذي يسميه النحاة عاملاً واللفظ الذي يسمونه معمولاً .

وهذه العلاقة المعنوية موجودة ولا شك بين « ظر » وبين الاسمين في المثال السابق . وإلا لما كان هناك فرق معنوي بين « زيد قائم » وبين « زيد ظنت قائم » . ولكن هذا المثال الأخير مختلفاً في معناه عن الجملة « ظنت زيدا قائماً » . لأن « ظر » في هذه الجملة عاملة في اللفظ والمعنى ، وفي المثال غير عاملة في اللفظ أو المعنى . أو بعبارة أخرى لأن « ظنت » في إحدى الحالتين ليست متعلقة في المعنى بالاسمين « زيد » و « قائم » ، بينما هي متعلقة في المعنى بهما في المثال الآخر .

ولا يقبل إسهان عدم التساوي في المعنى بين « ظنت زيدا قائماً » وبين « زيد ظنت قائم » .

#### حالات الإلغاء والتعليق .

قد تكون الإلغاء جائزاً وقد يكون ممتعاً . ويكون جائزاً إذا وقع الفعل بين الاسمين مثل « محمد ظنت قائم » بالإلغاء ، ومثل « محمد طبت قائماً » بدون إلغاء ويتساوى الإلغاء وعدمه في هذه الحالة . فإذا وقع الفعل بعد الاسمين جار الإلغاء أيضاً وجار عدمه ، وإن كان الإلغاء أحسن . وذلك مثل « زيد قائم طبت » ومثل « زيد قائماً ظنت » .

ويمنع الإلغاء إذا تقدم الفعل على الاسمين معاً مثل « طبت زيدا قائماً » هذا وقد وردت بعض الأمثلة العربية التي يتقدم فيها الفعل مع عدم عمله في الاسمين . وقد أول النحاة هذه الأمثلة بأحد تأويلين ، الأول . تقدير ضمير الشأن المحدوف مفعولاً وتكون الجملة في موضع المفعول الثاني . والثاني . تقدير لام الاسماء داخلة على الاسم الأول ، وهذا يكون الفعل معلقاً عن

العمل فلا يصب أيا من الاسمين <sup>(١)</sup> . وسرى ذلك في الأمثلة الآتية :

١ — أرجو وأمل أن تدبو مودتها وما أحوال لدينا مثل تنويل  
وفي هذا البيت رفع الاسم « تنويل » ، أى أنه لم يقسح مفعولا للفعل  
« أحوال » مع تقدمه . ولهذا قال النحاة بأن مفعول « أحوال » ضمير الشأن  
محدوف والتقدير « وما أحواله لدينا تنويل » . وتكون الهاء المفعول الأول  
وحملة « لدينا تنويل » في موضع المفعول الثانى . كذلك يقول النحاة بإمكان  
تقدير « لام » ابتداء فى « تنويل » ، أى فيكون التقدير « ما أحوال لدينا لتنويل » .  
ولا يقبل الخضرى هذا التقدير الثانى فى هذا البيت لأن لام الانتداء للتأكيد  
والفعل « أحوال » ماضى . ولما كان التأكيد ماقصاً للى فقد رفض الخضرى  
تقدير اللام .

٢ — كذاك أدت حتى صار من خلقى أتى وحدت ملاك الشيعة الأدب  
و « وجد » فى هذا البيت لم تعمل فى « ملاك » ، ولا فى « الأدب » ،  
فكلاهما مرهوع .

ولما كانت « وجد » قد سقت كلا من الاسمين ، فليس هناك ما يبرر  
إلغائها . ولهذا يقول النحاة المثال « أتى وجدته ملاك الشيعة الأدب » ،  
والهاء ضمير الشأن مفعول « وجد » ، وحملة « ملاك الشيعة الأدب » فى موضع  
المفعول الثانى . ويجوز كذلك أن يكون التقدير « أتى وجدت لملاك الشيعة  
الأدب » ، تقدير لام انتداء تعلق « وجد » عن العمل .

هذا فى الإلغاء . أما التعليق فلا يكون إلا واجباً أو متمسكاً .

ويجب التعليق إذا سق الاسم الأول كلمة لها الصدارة . ومنها .

١ — لام الابتداء ، مثل « ظننت لزيد قائم » .

٢ — ما النافية ، مثل « ظننت ما ريد قائم » .

(١) مر بك أن السبب فى التعليق هو ضرورة وقوع اللام فى صدر الكلام .

ونحن نعجب من القول بذلك مع عدم وجود اللام .



- ٣ — إن النافية ، مثل « ظننت إن ريد قائم » .  
٤ — لا النافية ، مثل « ظننت لا ريد قائم ولا عمر » .  
٥ — الاستفهام ويكون على حالات :  
( أ ) بأن يكون أحد ركني الإسناد اسم استفهام ، مثل « علمت أيهم أبوك » ،  
( ب ) بأن يكون أحد ركني الإسناد مضافا لاسم استفهام . مثل « علمت غلام أيهم محمد » .  
( ج ) بأن تدخل أداة استفهام قبل الاسم الأول ، مثل « علمت أريد عندك أم عمر ؟ » . ويمتنع التعليق فيما عدا هذه الحالات .

#### عودة للعلل المنطقية .

يعلل النحاة الإلعاء بأنه لضعف العامل بالتوسط أو التأخر . ولكن التوسط أو التأخر لا يضعف نية الأفعال فيذهب بعملها . ويعلمون للتعليق بوجود ماله الصدارة قبل أول الاسمين . ولو كان الاسمان مفعولين لتناقض ذلك مع صدارة الكلمة السابقة عليهما ، حيث سيكون الاسمان من مكملات الفعل فيكون موضعهما متأخرا عنه ، وبالتالي يتأخر موضع الكلمة السابقة عليهما ، فلا تكون ذات صدارة . ترى هل يحكم النحاة هذا المنطق في استنباط قواعد اللغة ، أم يحكمون الواقع اللغوي الذي لا يلتزم بهذا النوع من التمكنير المنطقي .<sup>(١)</sup> إن أمثلتهم التي ذكروها في الأشموني واس عقيل ، على الأقل ، ليست من أقوال العرب المأثورة ولا من أشعارهم . ونحن هنا نقف موقف المتسائل الشاك كما وقفنا هذا الموقف من قبل .

---

(١) لا يلزم اللغات منطقية التمكنير في قواعدها أو تعبيراتها . وقد عالجنا هذا الموضوع في مناسبات متعددة في كتابنا « اللغة بين الفرد والمجتمع » الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤ .

أما لماذا يختص هذا الضعف ، أى الأفعال والتعليق ، بأفعال القلوب دون أفعال التحويل وبقية الأفعال الأخرى ، فذلك ، لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيها تدخل عليه تأثير الفعل في المفعول ، لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص ، بل الأحداث التي تدل عليها أسماء الفاعلين والمفعولين ، (١) .

هنا تظن فلسفة أفلاطون مرة أخرى بقربها ، الذات أقوى الموجودات والفعل الذي يتناول بالعمل ما يدل على الدوات أقوى الأفعال . أما الأحداث فأضعف من الدوات ، وهذا لا تكون الأفعال التي تنصب ما يدل عليها في قوة ما تنصب ما يدل على الدوات . هذا وراء فلسفي لا أكثر ولا أقل ، إن صح أن يوصف الهراء بأنه فلسفة ! ! ! .

ثم ماذا يعنى الاشتغافى بأن هذه الأفعال لا تتناول الأشخاص ؟ وماذا يعنى الحضري بأن « هذه الأفعال لا تقوى على التأثير فيها » أى فى الدوات .

لضعفها ، بعكس أفعال التحويل التي تؤثر فى الدوات بقلبها وتحويلها ، .

لا أظن أى الرجلين يريد بما يقول أن الفعل يؤثر فى الذات ، بل إنه يعنى ولا شك تأثير الفعل فى اللفظ الذى يدل على ذات . والفعل لا يقلب اللفظ ولا يحوله ، وإنما ينصبه أو لا ينصبه . وإذا كان تناول الفعل للاسم هو بنصبه أو بعدم نصبه ولا غير ، فليس هناك من قيمة لدلالة هذا الاسم على ذات أو على غير ذات ، لأن تحريك آخر الكلمة بالفتحة بدلاً عن الضمة ، لا يكون أكثر سهولة أو عسراً إذا كانت الكلمة تدل على ذات أو على معنى .

وما يقال عن هذا التهاافت المنطقي يقال أيضاً عن قول الصبان ، تعليلاً لضعف أفعال القلوب ، من « أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها

---

(١) عن الاشتغافى ، شرح قول ابن مالك « وخص بالتعليق والإلقاء الخ » باب ظن وأخواتها .

لكونها باطنية ، . ولكن هل هناك من فرق في هذا الضعف بين « علم ،  
وبين « فهم ، أو سواها من الأفعال التي تدل على إدراك أو وجدان ؟ .  
لم لا تكون هذه الأخيرة أيضاً ضعيفة ، وبالتالي عرضة للإلغاء والتعليق ،  
ما دامت هي الأخرى تدل على معان باطنية . ١٩

الأمركا قلت التماس للعلل والتشديق بما يشبه أن يكون فلسفة ولا أكثر !!  
حذف مفعولي « ظن » :

يجوز حذف مفعولي « ظن » ، أو إحدى أخواتها إذا دل عليهما دليل .  
وقد يكون الحذف لواحد منهما أو لهما معاً .

مثال حذف أحد المفعولين قول الشاعر :

ولقد نزلت - فلا تظني غيره - مني بمنزلة المحب المكرم  
أي نزلت منزلة المحبوب من نفسي فلا تظني غير ذلك حاصل ، وحذف  
المفعول الثاني « حاصل » ، لوجود ما يدل عليه ، وهو السياق .

ومثال حذف المفعولين معاً قول الشاعر :

نأى كتاب أم بأية سنة ترى حبه عاراً على وتحسب  
أي « وتحسب حبه عاراً » ، و « حبه » ، و « عاراً » ، مفعولان للفعل  
« تحسب » ، ولكنهما حذفاً لوجود ما يدل عليهما .

هذا ولا يجوز حذف المفعولين معاً أو أحدهما دون وجود ما يدل عليه .

استعمال « القول » ، بمعنى « الظن » .

قد تستعمل الأفعال المشتقة من « القول » ، بمعنى « الظن » ، ويكون ما بعدها  
في هذه الحالة غير محكي بالقول ، بل يعام معاملة ما بعد « ظن » ، أي نصب  
المبتدأ والخبر باعتبارهما مفعولين لها . ولجريان القول مجرى الظن  
شروط هي :

- ١ - أن يكون الفعل مضارعاً .
- ٢ - أن يكون مسنداً للخطاب .
- ٣ - أن يكون مسبوقاً باستفهام .
- ٤ - ألا يفصل بين الاستفهام وفعل القول بغير الظرف أو الجار والمجرور .

ومثال وقوع القول بمعنى الظن لاستيفاء هذه الشروط ، «أتقول عمراً مقبياً ،  
وقول الشاعر :

متى تقول القُلُوصَ الرواسمَ يحملن أم قاسم وقاسم<sup>(١)</sup>  
و « تقول ، في البيت وفي المثال قبله بمعنى « تظن » .

هذا ولا يتحتم باستيفاء هذه الشروط اعتبار « القول ، بمعنى « الظن » ، بل يجوز ألا يعتبر هذا الاعتبار ويكون ما بعد فعل القول محكياً به ، وبهذا لا يصح كون الاسمين مفعولين لفعل القول ، ويكونان مرفوعين ، مثل « أتقول عمر مقيم ، وتكون « عمر مقيم » جملة من مبتدأ وخبر محكية بالقول .

وعند جماعة « سليم » يجري القول مجرى الظن بدون شروط ، ومنوا لهذا نقول الشاعر :

قالت وكنت رجلاً فطيناً هذا لعمر الله إسرائيناً<sup>(٢)</sup>

(١) القلوص جمع قلووص وهي الناقة الشابة ، والرواسم جمع راسمة ، وهي التي ترك لحصنها رسماً على الأرض .

(٢) يعتقد العرب أن « الصب » قد كان إنساناً من بني إسرائيل ثم مسح الله . ومعنى البيت « قالت امرأتى إن هذا الصب الذي صدقته هو أحد أبناء إسرائيل ، وإسرائين لغة في إسرائيل » .

### أعلم وأرى

هذان فعلان يريدان بهمة التعديّة في أولهما . وأصلهما فعلان ينصبان  
المبتدأ والخبر باعتبارهما مفعولين لهما . وبتعديتهما بالهزمة ينصبان مفعولات  
ثلاثة ، الثاني والثالث مهما أصلهما مبتدأ وخبر كما ترى في هذه الأمثلة :  
« محمد قائم » ، « علمت محمدا قائما » ، « أعلمت المدرس محمدا قائما » .

وما مر من أحكام في باب « ظن » ، وأحوالها ثابت لهذين الفعلين بالنسبة  
للمفعولين الثاني والثالث ، فيجوز إلغاؤهما وتعديقهما عن العمل بهما  
بنفس الشروط التي ذكرت من قبل ، وذلك مثل :

« محمد أعلمت المدرس قائم » ، والفعل ههنا معنى لتوسطه بين الاسمين .  
« أعلمت المدرس لمحمدا قائم » ، والفعل هنا معلق بلام الاستدعاء . وكذلك  
يصح حذف المفعولين أو أحدهما عند وجود ما يدل على المحذوف ، مثل  
« ما لو قيل » هل أعلمت أحدا عمرا قائما ، فتجيب « أعلمت زيدا » بحذف  
المفعولين الثاني والثالث ، ومثل « ما لو أجيبت » عن السؤال السابق بقولك  
« أعلمت زيدا عمرا » بحذف المفعول الثالث ( قائما ) وحده .

ونظير هذين الفعلين في هذا العمل خمسة أفعال أخرى هي :

- ١ - « بئ » ، مثل « بأت عليا عمرا مسافرا » .
- ٢ - « خبر » ، مثل « خبرت زيدا عمرا منطلقا » .
- ٣ - « حدث » ، مثل « حدثت عليا محمدا مسافرا » .
- ٤ - « أبأ » ، مثل « أبأت محمدا عليا قادما » .
- ٥ - « أخبر » ، مثل « أخبرت عليا محمدا مسافرا » .

### الإسناد في حملة د ظن ، وأخواتها .

عد النحاة د ظن ، وأخواتها من الواسح الفعلية <sup>(١)</sup> . وقد يكون من المصبول اعتبار د كان ، وأخواتها من بواسح حملة المبتدأ والخبر ، لأنها كما سبق أن أشرنا تقوم بوظيفة دلالية لا يمكن أن نعبر عنها بدورها في الحملة الاسمية ، كالدلالة على نوع محاصر من الزمن أو من كيفية الحدث ، ولأنها من ناحية أخرى لا تدخل على الحملة الاسمية إلا كما تدخل الأدوات على الحمل ، أي أن تكون أسداً آخر مستقلاً عن الإسناد الموجود في الحملة أي تدخل عليها .

والأمر على عكس ذلك في د ظن ، وأخواتها ، وهي أفعال تدخل على الحملة الاسمية باعتبارها ركناً من دكنى الإسناد في حملة فعلية أخرى . وقد من غير الطبيعي أن يقال بأن د ظن ، قد دخلت على الحملة الاسمية باعتبارها ماسحاً لها بنفس المعنى الذي يقال ذلك به عن د كان ، وأخواتها ، كما يتضح من الأمثلة الآتية .

- ١ - محمد شجاع . وهذه حملة اسمية زمنها الحال .
- ٢ - كان محمد شجاعاً وهذه حملة اسمية زمنها الماضي . وفي الحملة الأخيرة لا نعبر د كان ، غير تكييف لمسند انتهى هو شجاع . وعلى فرض القول بأن د كان ، هي المسند فإن المسند إليه في الحملة لم يتغير ، ويكون د الخبر ، تكييفاً لمسند ( كان ) أي جزمته .

- ٣ - طننت محمد شجاعاً ، ود ظن ، في هذه الحملة مسندة إلى تاء المتكلم ،

---

(١) يسمي لجهه لوسح إلى أفعال وحروف ( انظر ابن عميل في أول باب د كان ، وأخواتها ) وفي حرص الأسماء في عني عدم ذكر هذا التقسيم صراحة ولكن حاشية الصان أشار إلى مثل هذا التقسيم في باب د ظن ، حيث قالت بدحول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر انظر باب د ظن ، وأخواتها . حاشية الصان على الأسماء

أى أنها لا تتدخل فى الإسناد الذى يوجد فى الجملة ( محمد شجاع ) ، وأقول فى الإسناد لا فى ركنى الإسناد . ولا تختلف علاقة جملة « ظننت » بما بعدها عند وجود « أن » عنها عدم وجودها ، فيما عدا الحالة الإعرابية بطبيعة الأمر . وهذا يتضح من مقارنة المثالين :

ظننت محمدا قائما و ظننت أن محمدا قائم .

ومن أجل الاتفاق الدلالى بين هذين المثالين جاز للنحاة أن يقولوا فى الجملة الثانية ، بأن « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر تسد مسد مفعولى « ظن » .

ولكن هل هناك إسناد بين الاعمين المنصوبين الواقعين بعد « ظن » ؟ . للإجابة على هذا السؤال يتحتم علينا أن نرجع بالقارىء مرة أخرى إلى موضوع الإسناد ذاته .

والإسناد يمكن أن يكون إسناداً فلسفياً ، أى مجرد ثبوت أمر لآخر بصرف النظر عن طريقة التعبير اللغوية عن هذا المعنى ، كما يمكن أن يكون إسناداً لغوياً ، لا يتحقق إلا بشروط يحددها الباحث اللغوى . ولا شك أن الشجاعة ثابته لمحمد فى جميع التركيبات اللغوية الآتية وبالتالي يمكن القول بوجود اسناد فلسفى فيها جميعاً :

١ - الصفة والموصوف ، مثل محمد الشجاع فى الدار .

٢ - البديل والمبدل منه ، مثل جاء الشجاع محمد .

٣ - الحال وصاحبه ، مثل أقبل محمد شجاعا .

٤ - ظننت محمداً شجاعاً .

٥ - المبتدأ والخبر ، مثل محمد شجاع .

ولكن النحاة يقولون بأن التركيب الأخير وحده ، أى المبتدأ والخبر ، هو التركيب الإسنادى بين هذه جميعاً ، وقد اعتمدوا فى ذلك على عدم استغناء كل من « محمد » و « شجاع » عن الآخر . وإذا أصبح أن النحاة قد حصوا هذا التركيب الأخير بالإسناد ، فإنه لا يصح أن يطلق على سواه من العلاقات

التركيبية نفس الاسم ولو قام بين أطرافها إسناد بالمعنى الفلسفى .  
وليس هناك من شك فى أن الصفة والبدل والحال تكميل للموصوف  
وللبدل منه ولصاحب الحال على التوالى ، قصد به زيادة توصيح مدلوله .  
ومن أجل هذا يعتبر كل من هذه الأطراف<sup>(١)</sup> فصلة يمكن الاستغناء عنها .  
والأمر على العكس من ذلك بالنسبة لمفعولى « ظن » ، إذ لا يمكن أن يعتبر  
أحدهما تكميلاً للآخر . أو بعبارة أخرى لا يمكن أن يكون أحدهما فصلة  
بالنسبة للآخر . وهذا يعنى بالضرورة أن تكون العلاقة بينهما هى علاقة العمدة  
بالعمدة أى علاقة المسند بالمسند إليه . وقد يكون من الصحيح أن علاقتهما  
بالفعل « ظن » ، هى علاقة المكمل للفصلة بما يكمله . ولكنهما فى هذا بكلمة  
القول التى تكون مفعولا للفعل دون أن يكون أى من ركنيها بذاته  
مفعولا ، وبكلمة الحال التى هى فى عمومها فصلة ولكن كلا من ركنيها  
عمدة لا يمكن الاستغناء عنه . ومن أجل هذا يفصل ألا يعتبر هذين الاسمين  
الواقعيين بعد « ظن » مفعولين لها ، بل أن نعتبرهما فى عمومهما جملة ثانوية  
Subordinate sentence وقعت مفعولا لظن .

نقول بهذا على فرض اتحاد إمكان الاستغناء عن الكلمة ، بالنسبة لتركيبها  
من سواها أو عدم إمكان ذلك ، وسيلتنا للتمييز بين ركنى الإسناد وأطراف  
التركيب اللغوى ، وهو ما يؤخذ من قول النحاة بنظرية العمدة والفصلة .  
وإذا صح قيام الإسناد - على هذا الأساس - بين الاسمين المنصين  
الواقعيين بعد « ظن » ، لتحتم علينا أن نحتفظ لهما باسم المبتدأ والخبر .  
وأن نصح القاعدة التى تحدد حالتها الإعرابية على هذا النحو .

---

(١) نستعمل كلمة « ركن » ، للمسند أو المسند إليه ( أى للعمدة ) ونستعمل  
كلمة طرف للفصلة . أما كلمة أداة فنستعملها للكلمات التى تصيب معانى تركيبة  
أخرى كالتنوين والاستعظام والتأكيد وزمن الحدث أو كيميته



- ١ — ينصب ركننا الإسناد الاسمي — أو المبتدأ والخبر — في جملة « ظن » ،  
الثانوية إذا لم تتصدر بأن مثل « ظننت محمدا شجاعا » .
- ٢ — ينصب الركن الأول من الإسناد الاسمي في جملة « ظن » ، الثانوية  
المصدرية بالحرف المصدرى « أن » ، ويرفع الركن الثاني، مثل « ظننت أن محمدا  
شجاع » . ومقتضى هذا بطبيعة الحال ألا تكون « ظن » ناصبة لمفعولين ،  
بل يكون مفعولها جملة وتكون بذلك كفعل القول الذي ينصب جملة كذلك .

# فهرس

## تعريفات ١

اللفظ والقول والكلم والكلام .

## القسم الأول : الكلمة

### أقسام الكلمة

التقسيم باعتبار دلالة اللفظ - اسم وفعل وحرف ٨

علامات الأسماء : الجر ١١ النداء - ١١ التنوين ، أنواعه - ١٢ تنوين العوض ،

عن جملة ، عن اسم ، عن حرف ١٢ - التنوين لمير تعويض ١٣

قد رأى النحاة في التنوين ١٦ - علامة الحرف ٢٠

بين التعريفات والعلامات ٢٠

التقسيم باعتبار قابلية الحرف الأخير للحركات - المعرب والمبني - ٢٢

علة الإعراب والبناء

في الأسماء ٢٢ - الشبه الوضعي ، الشبه الاستعمالي ، الشبه الافتقاري .

في الأفعال ٢٤ - التحاق فون التوكيد ونون النسوة - علة إعراب الفعل

في الحروف ٢٩ ، علة الإعراب والبناء في الميزان ٢٩

علامات الإعراب ٣٤ - العلامات الأصلية والثانوية ٣٤ - العلامات

الثانوية في الأسماء ٣٤ - العلامات الثانوية في الأفعال ٤١ .

## نظرة في الاعراب ٤٤

- الاعراب والموقع الاعرابي ٤٤ - الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية ٤٧ -
- الحالة الإعرابية غير الظاهرة ٥٠ - الإعراب على المحل ٥٠ - الإعراب المقدر ٥١
- مناقشة نظرية التقدير ٥٢
- التقسيمات الفرعية للكلمة
- أقسام الاسم - المعرفة والنكرة ٦٠

## القسم الثاني : الكلام

### الجملة ١٢٥

- الجملة والقضية ١٢٧ - أقسام الجملة ١٢٧ - الجملة الإسنادية ١٢٩

### الجملة الإسمية

#### المبتدأ والخبر ١٣٠

- موقع الاسم الجامد ١٣٠ - مبررات الاشتداء بالنكرة ١٣٠
- موقع الاسم المشتق ١٣٣ - تعريف المبتدأ والخبر ١٣٧ - وقوع الجملة خبراً
- ١٣٨ - وقوع شبه الجملة خبراً ١٣٩ - جواز تقديم الخبر ١٤١ وجوب تقديم
- الخبر ١٤٢ - امتناع تقديم الخبر ١٤٣ - حذف المبتدأ ١٤٤ - حذف الخبر ١٤٥ -
- حذف المبتدأ والخبر معاً ١٤٩ تعدد الخبر ١٤٩
- نقد آراء النحاة في المبتدأ والخبر :

الفاعل الذي يسد مسد الخبر ١٥٠ - تقديم الخبر ١٥٧ - حذف المبتدأ والخبر ١٥٧

### النواسخ

- ١ - كان وأخواتها ١٦٦
- التمام والنقصان ١٦٧ - ترتيب الألفاظ في جملة كان ١٦٨ - أمور تختص بها كان ١٧٢
- ٢ - أفعال المقاربة والانشاء والرجاء ١٧٤ - ركننا الإسناد ١٧٤ - الجود والتصرف ١٧٦ - التمام والنقصان ١٧٦ - جواز تجريد عسى من الضمير ١٧٨
- الوظيفة الدلالية للأفعال الناسخة ١٧٩
- الدلالة على الزمن ١٨٠ - الدلالة على كيفية الحدث ١٨٢ - النفي في الجملة الاسمية ١٨٣ - الربط والنقصان ١٨٩

### الحروف الناسخة

- ١ - إن وأخواتها ١٩٢
- مواقع استعمال إن المكسورة ١٩٣ - مواقع استعمال أن المفتوحة ١٩٤ - التأكيد في الجملة الاسمية ١٩٧ - عدم عمل إن وأخواتها ٢٠٠

### ١ - الضمير ٦٣

- ضمائر الرفع ٦٤ - ضمائر النصب والجر ٦٧ - الضمائر البارزة والمستترة ٦٨
- وجوب الاستار وجوازه ٦٩ .
- مناقشة نظرية الضمير ٧٠ - البروز والاستتار ٧١ - تعليقات ٧٧
- كيفية استعمال الضمير المتصل والمنفصل ٧٨

## أولاً - الأسماء الموصولة

الموصلات التي تفرق بين مدلولاتها في الجنس والعدد ٩٥ - الموصلات التي لا تفرق بين العاقل وغيره ٩٥ - الموصلات التي تفرق بين مدلولاتها في الجنس والعدد والعقل ٩٦ موصولة ال ٩٦ - الموصل عند طي ١٠١ - إعراب ذو وذات ١٠٢ - العلاقة بين ذو والذي ١٠٣ - ماذا ومنذا ١٠٤

## ثانياً - الصلة

صلة غير ال ١٠٥ - صلة ال ١٠٦

## ثالثاً - العائد

حذف العائد في صلة أي ١٠٧ - حذفه في صلة غير أي ١٠٨

## رابعاً - الموصل الحرفي أو الحروف المصدرية ١١٠ .

## ٥ - المعرف بأداة التعريف ١١٢

زيادة ال ١١٢ - التعريف المعارف ١١٦ - معاني ال ١١٩ .

## ٢ - العلم ٨١

تقسيمات العلم .

المرتجل والمنقول ٨١ علم الشخص وعلم الجنس ٨٣ الاسم واللقب والكنية ٨٤

ترتيب الأعلام ٨٥ - إعراب الأعلام ٨٦

ملاحظات وتعليقات ٨٨

## ٣ - اسم الإشارة ٩٢

قرب المشار إليه وبعده ٩٢ - دخول ماء التنبيه ٩٤

## ٤ - اسم الموصول ٩٤

المطف على اسم إن ٢٠١ - إن المخففة ٢٠٢ وقوع الأفعال بعدها ٢٠٣ - أن المخففة -  
٢٠٤ - كأن المخففة ٢٠٥ - لكن المخففة ٢٠٦  
٢ - لا النافية للجنس ٢٠٧

عمل لا ٢٠٨ - العامل في ركني الإسناد ٢٠٨ - المطف مع تكرار لا ٢١١  
المطف مع عدم تكرار لا ٢١٥ - التمت التابع لاسم لا ٢١٥ - ألا في رأى سيوريه  
٢١٨ - حذف خبر لا ٢١٨

#### ظن وأخواتها ٢١٩

أفعال اليقين ٢١٩ - أفعال الرجحان ١١٩ - أفعال التحويل ٢٢٠  
الإلغاء والتدليق ٢٢٠ - حالات الإلغاء والتعليق ٢٢٢  
عودة للعلل المنطقية ٢٢٤ - أعلم وأرى ٢٢٨ الإسناد في جملة ظن  
وأخواتها ٢٢٩

